شؤون الشرق الأوسط

ISSN 2822-4694
9 772822 639003

ŞU'UN EL ŞARK EL EVSAT
ORTADOĞU İŞLERİ

مجلة سياسة دولية

المجلد: 3 العدد: 10
يناير-فبراير 2023

حصاد السودان 2022: البلد المُخْتَلِف على ذاته وتجزئة الحقيقة
الصادق الفقيه

تقييم عام 2022 في منطقة الخليج
غوكهان أرلي

حصاد 2022 في العراق: ولادة حكومة جديدة، تهديدات أمنية، تراجع العملة المحلية
زيد عبد الوهاب الأعظمي

حصاد 2022 في الشرق الأوسط

مقابلة
سوزان أبو سعيد ضو
عبد النور تومي

مفترق طرق جديد في ليبيا والتموضعات المتغيرة
أ. د. أحمد أويحال

خليجي 25 في البصرة: لم تكن كرة قدم فقط!
واثق السعدون

مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط من أكبر المؤسسات الفكرية التركية التي تعمل في مجال دراسات الشرق الأوسط

ويواصل مركز أورسام أنشطته مع فريقه المتكامل والموسع في أنقرة واسطنبول من خلال متابعة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في المنطقة وذلك عن طريق أبحاثه وتحليلاته ودراساته التي تثريها الأبحاث الميدانية والتي تتم عن طريق الخبراء والباحثين العاملين فيه.

من أجل متابعة آخر أخبار أورسام يمكنكم زيارة الموقع الرسمي لأورسام

www.orsam.org.tr

ومتابعة صفحات أورسام عبر وسائل التواصل الاجتماعي

ORSAM
Ortadoğu Araştırmaları Merkezi • Center for Middle Eastern Studies
مركز دراسات الشرق الأوسط

www.orsam.org.tr | orsamorgtr

افتتاحية العدد

قراؤنا الأعزاء،

يسرنا أن نقد لكم العدد العاشر من المجلد الثالث لمجلة "شؤون الشرق الأوسط" لشهري كانون الثاني/ يناير و شباط/ فبراير2023، التي تصدر عن مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط في أنقرة ORSAM. ملف هذا العدد هو "حصاد 2022 في الشرق الأوسط", وقد اختارت هيئة تحرير المجلة هذا الموضوع لأننا عودنا قرائنا بأن يكون ملف العدد الأول من كل عام جديد هو مراجعة لأهم تطورات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العام المنصرم. ضمن هذا الإطار, ستجدون في هذا العدد مقالات مهمة لأكاديميين وباحثين متميزين من العالم العربي ومن تركيا, تناولت الموضوع الرئيس للعدد, ومواضيع أخرى مهمة من شؤون المنطقة, وهي على التوالي: " مفترق طرق جديد في ليبيا والتموضعات المتغيرة", " حصاد السودان 2022: البلد المُخْتَلِف على ذاته وتجزئة الحقيقة", "تقييم عام 2022 في منطقة الخليج", " تجلي ظاهرة "اللاغربية" في مونديال قطر: الاستشراق والمركزية الغربية", "حصاد 2022 في العراق: ولادة حكومة جديدة, تهديدات أمنية, تراجع العملة المحلية", "خليجي25 في البصرة: لم تكن كرة قدم فقط!", "أوضاع التركمان في العراق عام 2022 والتطلعات لعام2023", "اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل: مستقبله ونتائجه المتوقعة على الداخل اللبناني", "المنطقة المغاربية في2022: عام الأمل والألم"، "مشاكل الأمن الغذائي المتفاقمة في إفريقيا والتدابير المتخذة"، "سياسة حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) تجاه الشرق الأوسط"، " السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في فترة صراع القوى العظمى". وختم هذا العدد بمقابلة حصرية أجراها مركز أورسام مع مع الناشطة البيئية والصحافية اللبنانية المتخصصة بالعلوم والبيئة سوزان أبو سعيد ضو، لتحدثنا عن واقع ومألات قضية التغيرات المناخية والأمن البيئي في العالم بشكل عام، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل خاص.

نتمنى لكم قراءة ممتعة، ونأمل أن تنال محتويات هذا العدد رضاكم.

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
ORSAM مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

ŞU'UN EL ŞARK EL EVSAT / ORTADOĞU İŞLERİ — **شؤون الشرق الأوسط**

Ortadoğu Araştırmaları Derneği Adına Yayın Sahibi — **صاحب امتياز النشر جمعية دراسات الشرق الأوسط التركية**
Prof. Dr. Ahmet Uysal — أ. د. أحمد أويصال

Sorumlu Yazı İşleri Müdürü — **مسؤول شؤون النشر**
Prof. Dr. Ahmet Uysal — أ. د. أحمد أويصال

Editörler — **المحررون**
Doç. Dr. İsmail Numan Telci — أ. م. د. إسماعيل نعمان تلجي
Dr. Watheq Alsadoon — د. واثق السعدون

Editör Asistanı — **سكرتير التحرير**
Talha Özmen — طلحة أوزمان

Danışma Kurulu — **الهيئة الاستشارية للمجلة**
Prof. Dr. Cengiz Tomar, Türkiye — أ. د. جنكيز تومار، تركيا
Prof. Dr. Burhan Köroğlu, Türkiye — أ. د. برهان كوراوغلو، تركيا
Prof. Dr. Mohammed Affan Al-Hamdani, Irak — أ.د. محمد عفان الحمداني، العراق
Prof. Dr. Mahir Nakip, Türkiye — أ. د. ماهر النقيب، تركيا
Prof. Dr. Mostafa Bakhoush, Cezayir — أ. د. مصطفى بخوش، الجزائر
Prof. Dr. Enver Arpa, Türkiye — أ. د. أنور أربا، تركيا
Prof. Dr. Elsadig Elfaqih, Sudan — أ. د. الصادق الفقيه، السودان
Prof. Dr. Musa Yıldız, Türkiye — أ. د. موسى يلدز تركيا
Dr. Rashed Hamad Rashed Al-Nuaimi, Katar — د. راشد حمد راشد النعيمي، قطر

Yayın Kurulu — **هيئة التحرير**
Prof. Dr. Ahmet Uysal — أ. د. أحمد أويصال
Dr. Watheq Alsadoon — د. واثق السعدون

Grafik-Tasarım — **تصميم وغرافيك**
Mustafa Cingöz — مصطفى جينكوز

Yönetim Merkezi — **إدارة المركز/ العنوان**
Ortadoğu Araştırmaları Merkezi (ORSAM) — مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط (ORSAM)
Mustafa Kemal Mah. 2128. Sok. No: 3 Çankaya / Ankara — حي مصطفى كمال، شارع رقم: 2128، عمارة رقم: 3 أنقرة/ جنكايا
Tel: +90 850 888 15 20 — هاتف رقم: 20 15 888 850 90+

Baskı — **عنوان دار النشر**
KD Karton Dijital Matbaacılık Ltd. Şti. — KD Karton Dijital Matbaacılık LTD. Şti.
Zübeyde Hanım Mah. Koyunlu Han 95/36 Ankara Tel: +90 312 341 52 39 — حي زبيدة هانم، كويونلو هان 95 تقسيم 36 أنقرة هاتف رقم: 39 52 341 312 90+
Sertifika No: 44423 — وثيقة اعتماد رقم: 44423

Fotoğraflar: Anadolu Ajansı, Shutterstock — **صور المجلة:** وكالة الأناضول، Shutterstock
Cilt: 3, **Sayı:** 10, Ocak-Şubat 2023 — **المجلد:** 3, **العدد:** 10, يناير-فبراير 2023
Yaygın Süreli Yayın — مجلة دورية عمومية
2 Aylık Arapça Dergi — مجلة عربية لمدة شهرين

Bu dergide yer alan yazılardaki değerlendirmeler, aksi belirtilmedikçe ORSAM'ın kurumsal görüşünü yansıtmamaktadır. Dergideki tüm yazıların telif hakları ORSAM'a ait olup, 5846 Sayılı Fikir ve Sanat Eserleri Kanunu uyarınca kaynak gösterilerek kısmen yapılacak makul alıntılar ve yararlanma dışında, hiçbir şekilde önceden izin alınmaksızın kullanılamaz, yeniden yayınlanamaz.

© 2023 ORSAM

التقييمات والتحاليل الدراسية الموجودة في مقالات هذه المجلة لا تعكس وجهة نظر مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط مالم ينص على خلاف ذلك. جميع المقالات في المجلة محمية بحقوق النشر بواسطة مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط ولا يمكن استخدامها أو إعادة نشرها بأي شكل من الأشكال من دون إذن مسبق، باستثناء الاقتباسات المعقولة الجزئية وذلك عن طريق إظهار المصدر وفقًا لقانون الأعمال الفكرية والفنية رقم 5846.

© 2023 أورسام

شؤون الشرق الأوسط
مجلة سياسة دولية

المحتويات

المجلد: 3 العدد: 10 يناير-فبراير 2023

ملف العدد

08 **حصاد السودان 2022: البلد المُختَلِف على ذاته وتجزئة الحقيقة** / الصادق الفقيه

الخليج العربي

12 **تقييم عام 2022 في منطقة الخليج** / غوكهان أرلي

16 **تجلي ظاهرة "اللاغربية" في مونديال قطر: الاستشراق والمركزية الغربية** / حسنى تاش يتيم

العراق

26 **خليجي 25 في البصرة: لم تكن كرة قدم فقط!** / واثق السعدون

30 **أوضاع التركمان في العراق عام 2022 والتطلعات لعام 2023** / سلجوق باجلان

لبنان

34 **اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل: مستقبله ونتائجه المتوقعة على الداخل اللبناني** / صهيب جوهر

المغرب العربي

38 **المنطقة المغاربية في 2022: عام الأمل والألم** / عبدالنور تومي

أفريقيا

42 **مشاكل الأمن الغذائي المتفاقمة في إفريقيا والتدابير المتخذة** / كآن دفجي أوغلو

ملف العدد

مفترق طرق جديد في ليبيا والتموضعات المتغيرة

البروفيسور أحمد أويصال

04

حصاد 2022 في العراق: ولادة حكومة جديدة، تهديدات أمنية، تراجع العملة المحلية

زيد عبد الوهاب الأعظمي

22

مقابلة

54

عبد النور تومي

سوزان أبو سعيد ضو:

"العالم أصبح أمام حالة طوارىء بيئية خطيرة!"

سياسات دولية

السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في فترة "صراع القوى العظمى"

ثامر خاشقجي

50

تركيا

46 **سياسة حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) تجاه الشرق الأوسط** / إبراهيم آيدن

16

12

08

42

30

26

مفترق طرق جديد في ليبيا والتموضعات المتغيرة

البروفيسور أحمد أويصال

لم يتخلّ حفتر وأنصاره عن شغفهم بالانقلابات مع مرور الوقت، وقاموا بالتحرك مرة أخرى في عام 2020، وحاولوا الاستيلاء على العاصمة بقوة السلاح. وعندما طلبت حكومة الوفاق الوطني المساعدة من تركيا، تم دحر الانقلابيين من غرب البلاد.

تعد ليبيا دولة غنية بالموارد الطبيعية حيث تمتلك موارد أكثر من ضعف موارد تركيا، إلّا أن عدد سكانها قليل جدا. ورغم انخفاض عدد سكانها البالغ 6 ملايين نسمة، فإن الموارد الطبيعية المختلفة مثل النفط والغاز والذهب واليورانيوم تجذب شهية القوى العظمى، وهذا يؤدي إلى عدم كفاية موارد ليبيا لضمان أمنها. وبعد الربيع العربي الذي أطاح بنظام الديكتاتور معمر القذافي المستمر منذ 40 عاما، لم تسمح نفس القوى العظمى بالتحول الديمقراطي في ليبيا، ما أسفر عن عدم وصول البلاد إلى حالة استقرار. وتوقفت مرحلة التحول الديمقراطي نتيجة الحرب الأهلية والانقلاب والإرهاب والاضطرابات السياسية. ولكن بالمقارنة مع سوريا واليمن، فلا يتم السماح لليبيا بالانغماس في فوضى كاملة، لاسيما مع حاجة الأسواق العالمية إلى نفطها وغازها الطبيعي.

تركيا والأزمة في ليبيا

تركيا كانت ترتبط بعلاقات قوية مع المنطقة المغاربية خلال الفترة العثمانية، لاسيما مع ليبيا، التي تعتبر آخر مكان غادرته تركيا في إفريقيا، واستمرت هذه العلاقات الحميمة حتى حرب الاستقلال في تركيا. والمدن الليبية لاسيما مصراتة، مليئة بالأتراك القادمين من الأناضول. كما أن اللاجئين الذين قدموا إلى ليبيا بعد خسارة الدولة

العثمانية للبلقان والقوقاز والجزر المحاذية لليونان هم أيضا بعدد ليس بالقليل. وكانت إدارة المملكة الليبية التي تم تأسيسها بعد الاستقلال، تتلقى الدعم من تركيا فيما يتعلق بإضفاء الطابع المؤسسي على الدولة، وكانت العلاقات جيدة جدا في ذلك الوقت. وعملت مجموعة "الضباط الأحرار" بقيادة معمر القذافي على نقل المشروع الانقلابي القومي العربي الذي نجح في مصر عام 1952، إلى ليبيا. وعلى الرغم من ضعف العلاقات خلال تلك الفترة، إلّا أن الشركات التركية قامت بتنفيذ مشاريع مهمة للغاية في قطاع البناء الليبي بفضل الديناميكيات التي نتجت عن قضية قبرص والعلاقات الجيدة التي أقامها تورغوت أوزال في الثمانينيات.

يعتبر القذافي هو الحاكم الوحيد الذي أطاح به التدخل الأجنبي الناجم عن تدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) في مرحلة الربيع العربي. ويمكن ربط هذا الوضع بالشرعية الجزئية والقوة التي استمدها النظام من إمكانيات البترول مع قلة عدد السكان في البلاد. وأراد بعض الفاعلين العالميين لاسيما من الدول الغربية الذين انزعجوا من احتمالية تغير الوضع الإقليمي الراهن جراء الربيع العربي، الاستفادة من الانقلاب الذي وقع في مصر، وتكراره في ليبيا. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية بذلت جهودا من أجل إيصال الانقلابي الجنرال المتقاعد خليفة حفتر الذي يحمل الجنسية الأمريكية إلى السلطة في ليبيا، من خلال استخدام داعش والإرهاب ذريعة في هذا الصدد. ولكن الشعب الليبي قاوم ذلك ولم يتمكن حفتر من السيطرة على الجزء الغربي من ليبيا. حيث نجح الأهالي والميليشيات في طرابلس في منع حفتر من تنفيذ مخططه بالدخول إلى طرابلس والذي بدأه بالانقلاب العسكري في العام 2014. واضطر حفتر إلى قبول حكومة الوفاق الوطني التي جاءت مع الاتفاقية الموقعة في مدينة الصخيرات المغربية في عام 2015، تحت رعاية الأمم المتحدة.

لم يتخلّ حفتر وأنصاره عن شغفهم بالانقلابات مع مرور الوقت، وقاموا بالتحرك مرة أخرى في عام 2020, وحاولوا الاستيلاء على العاصمة بقوة السلاح. وعندما طلبت حكومة الوفاق الوطني المساعدة من تركيا, تم دحر الانقلابيين من غرب البلاد. وعلى الرغم من هزيمة حفتر والانقلابيين, إلّا أن الرعاة الدوليين لهذه المجموعات استمروا في دعمه باعتباره جهة فاعلة شرعية. وشارك حفتر في مرحلة جنيف الرامية لإيجاد حل للأزمة الليبية إلّا أنه واصل سيطرته على المحافظات الشرقية والوسطى والجنوبية. وعمل حفتر في تلك الفترة على وضع غطاء قانوني لما يقوم به, من خلال القرارات الكيفية لبرلمان طبرق الذي تم تمديد ولايته باتفاقية الصخيرات رغم انتهائها في العام 2014. وشكّل رئيس مجلس النواب

في طبرق عقيلة صالح الجناح المدني للانقلابي القديم ضد الحكومة المركزية، وذلك بدعم وتوجيه من مصر. وبحسب اتفاق جنيف، فإن الانتخابات التي كان يجب إجراؤها في ديسمبر/ كانون الأول 2021 تنهي مهمة حكومة الوفاق التي شكلها عبد الحميد الدبيبة، ولكن لم يتم إجراء الانتخابات والتغييرات اللازمة، بسبب مقاومة برلمان طبرق وجناح حفتر. لأن القانون الخاص بشروط الترشح وكيفية إجراء الانتخابات، لم يتم تفعيله بسبب عدم توصل برلماني طبرق وطرابلس إلى اتفاق في هذا الشأن. كما كان لحكومة الدبيبة أيضا دور في بطء مسار المرحلة وعدم إجراء الانتخابات في وقتها المحدد.واستغل جناح حفتر هذا الوضع وفرصة عدم إجراء الانتخابات، وحاول تشكيل حكومة موازية في طبرق برئاسة وزير الداخلية السابق فتحي باشاغا، بدعم من مصر وفرنسا والغرب. ورغم عدم حصول هذه الحكومة على اعتراف من أي دولة، إلا أنها حاولت دخول العاصمة مرتين بقوة السلاح، وبذلك شكلت تهديدا على الوحدة والاستقرار في الغرب. وبالإضافة إلى ذلك، كانت حكومة الدبيبة بعيدة عن العمل بشكل صحيح لإنقاذ البلاد. وبدأت تنتشر الأحاديث حول المشاكل الاقتصادية، لاسيما انقطاع التيار الكهربائي ونقص الخدمات والفساد. وعندما ظهرت الحكومة الموازية لباشاغا، سعى الدبيبة للعمل على ضمان مقعده عبر الموافقة على بعض التنازلات لحفتر، مثل الانسحاب من المحافظات الجنوبية. كما سلّم رئاسة المؤسسة الوطنية للبترول إلى فرحات بن قدارة المقرّب من الإمارات. وللحصول على دعم خارجي، قام بتسليم مفجر لوكربي أبو عجيلة محمد مسعود إلى الولايات المتحدة. إلّا أن هذا القرار لاقى ردود أفعال كبيرة في الرأي العام، وأصبح النقاش متداولا حول وطنية الدبيبة. لأن نظام القذافي كان قد أغلق هذه القضية بدفع تعويضات كبيرة لأسر ضحايا لوكربي.

الوضع الراهن للأزمة ومناورات الفاعلين المؤثرين

لوحظ في الفترة الأخيرة، أن ليبيا دخلت في حالة عدم استقرار جديدة وبدأت مساعي بحث مختلفة. لأن الحكومة الموازية في الشرق رغم عدم حصولها على اعتراف من أحد ورغم أنها دمية في يد حفتر إلّا أنها مستمرة ولو بالاسم، إضافة إلى ذلك فشل البرلمانان في الوصول إلى اتفاق بشأن الانتخابات. من جانب آخر، فإن مبعوث الأمم المتحدة الذي تم تعيينه في سبتمبر/ أيلول الماضي الدبلوماسي السنغالي عبد الله باتيلي، توجه إلى ليبيا وبدأ مساعيه لإيجاد حلول للأزمة الجارية والتقى بالعديد من الأطراف. والتقى الممثل الأممي بشكل خاص بمرشحي الرئاسة في الانتخابات، لكنه لم يولِ اهتماما كبيرا إلى مؤيدي الثورة في الغرب والمؤمنين بالمسار الديمقراطي والجهات الفاعلة المقربة من تركيا، مع أن هذه المجموعات هي التي دافعت عن طرابلس ومحيطها ضد الانقلاب. وحتى الآن، لم يتمكن الممثل الأممي من تقديم اقتراح حل ملموس، ولكن إذا لم يتفق معسكرا الشرق والغرب، فإن المجتمع الدولي والجهات الفاعلة العالمية ستعود مرة أخرى وتصبح أكثر فاعلية في هذا الصدد.

جدير بالذكر أن الولايات المتحدة تولي أهمية خاصة لليبيا في الفترة الأخيرة. والدليل على ذلك، الزيارة التي أجراها مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) وليام جوزيف بيرنز لأول مرة إلى ليبيا. حيث التقى بيرنز مع رئيس الوزراء الدبيبة وحفتر، لكنه لم يلتقِ رئيسي البرلمانين عقيلة صالح وخالد المشري ورئيس الحكومة الموازية باشاغا. وتم تفسير هذا الأمر على أنه رسالة موجهة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى شرائح مختلفة. ويعرف الدبلوماسي السابق بيرنز أهمية ليبيا لا سيما في الحسابات الإقليمية مثل الطاقة، والأهم من ذلك أنه يسعى لإضعاف نفوذ روسيا في إفريقيا بسبب حرب أوكرانيا. واتضح بعد الزيارة، أن بيرنز طلب من حفتر إخراج قوات فاجنر الروسية من البلاد. وعلى الرغم من أن انخفاض الدعم العسكري الروسي أضعف قبضة حفتر ومصر، إلّا أن من غير المعروف ماهية التنازلات التي ستقدمها الولايات المتحدة مقابل ذلك. لكن بشكل عام، يمكن القول إن الولايات المتحدة بعيدة عن الجناح الانقلابي التي تقوده فرنسا ومصر.

وبعد زيارة المسؤول الأمريكي مباشرة، قام رئيس جهاز المخابرات الوطنية التركية هاكان فيدان أيضا بزيارة ليبيا. وهنا يمكن الفهم أن زيارة السودان في البداية ومسألة

إعادة ميليشيات الجنجويد القادمين من هناك، بأنها تتعلق أيضا بليبيا. حيث كان لقاء فيدان مع رئيس الوزراء الدبيبة خلال زيارته لليبيا، متعلقا بالوضع العام هناك، إضافة إلى التطورات الأمنية والسياسية الجديدة. كما التقى فيدان مع خالد المشري رئيس المجلس الأعلى للدولة وقادة آخرين تجاههم بيرنز. وتداولت الأنباء أن الاجتماع ساهم في خفض حدة الخلافات التي ظهرت مؤخرا بين المشري والدبيبة. لقد كانت زيارة فيدان تشير إلى أن المخاوف الأمنية فيما يتعلق بقضايا البحر الأبيض المتوسط وأوكرانيا والميليشيات تبرز إلى الواجهة في الملف الليبي بالنسبة لتركيا.

إن من التطورات المهمة في الفترة الماضية أن بعض الدول العربية بقيادة مصر، بدأت تتعامل ببرود تجاه حكومة باشاغا الموازية. وكانت مصر قد أبدت ردود فعل خلال الاجتماعات السابقة لجامعة الدول العربية، تشير إلى أنها لا ترى حكومة الدبيبة حكومة شرعية. كما أن ممثلي مصر والسعودية والإمارات لم يحضروا اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي عقد في ليبيا في 22 يناير/كانون الثاني. وعلى الرغم من أن الاجتماع كان ذا طبيعة استشارية، إلا أن المستوى المنخفض لتمثيل البلدان الأخرى يضعف شرعية حكومة الدبيبة. من جانب آخر، تعمل مصر على زيادة نفوذها على مستقبل ليبيا عبر السيطرة على خليفة حفتر وعقيلة صالح، من خلال القبائل في الشرق والتوسط في الحوار بين الشرق والغرب.

كلما واجهت حكومة الدبيبة بعض المشكلات في الداخل والخارج، فإنها تقدم بعض التنازلات لبعض الجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية وللجهات الفاعلة المحلية مثل حفتر. ومن بين هذه التنازلات، منح الإمارات رئاسة مؤسسة البترول الليبية، وتسليم مفجر لوكربي إلى الولايات المتحدة، وأخيرا صفقة النفط بقيمة 8 مليارات دولار مع إيطاليا. وتم إبرام هذه الاتفاقية خلال زيارة رئيسة الوزراء الإيطالية الجديدة جورجيا ميلوني إلى ليبيا. من جانبه انتقد باشاغا رئيس الحكومة الموازية في الشرق هذه الاتفاقية قائلا إنه تم التفريط بالبترول إلى إيطاليا. كما انتقد وزير النفط في حكومة الدبيبة محمد عون هذه الصفقة قائلا كان يجب إبرام الصفقة من خلال الوزارة. كما أن إيطاليا التي تعارض النهج الانقلابي لفرنسا شددت على التعاون بشأن المهاجرين غير الشرعيين من ليبيا، خلال هذه الزيارة التي تدل على دعمها إلى حكومة الدبيبة الضعيفة.

وفي النتيجة، هناك اليوم أزمة سياسية خطيرة في ليبيا، كما أن هناك تحركات في كل من الشرق والغرب. وليس من الواضح ما إذا كانت الانتخابات ستجرى مع نفس الحكومة أو مع حكومة جديدة. في الواقع، تحاول مصر وفرنسا والإمارات تجنب الانتخابات بفرض تشكيل حكومة جديدة. وحتى لو كانت هناك انتخابات، فتحاول هذه الدول إجبار انتخاب حلفائهم الديكتاتوريين. بينما تريد تركيا وإيطاليا والولايات المتحدة إجراء انتخابات مع حكومة الدبيبة. ولو كانت هناك حكومة جديدة، فهي تريد تشكيلها بتوافق جميع الأطراف، إن أمكن. وفي هذا السياق، يتولى رئيسا البرلمان خالد المشري وعقيلة صالح إجراءات تشكيل الحكومة الجديدة. لكن هناك مسألة لم يتم حلها بين الطرفين، وهي ما إذا كان لحفتر وأبنائه الحق في الترشح أم لا، ويمكننا القول إن من الصعب حل هذه المسألة. وفي حال عدم إيجاد حل للأزمة السياسية الجارية في ليبيا أو رفض حكومة الدبيبة الحل المقترح، فهذا سيزيد من عمق الأزمة وستغرق البلاد في الفوضى مرة أخرى. وفي هذه المرحلة، يمكن لممثل الأمم المتحدة في ليبيا عبد الله باتيلي الذي فشل في تحقيق نتائج من جولات إيجاد الحل، أن يتولى هذه المهمة. ويمكن لباتيلي اتخاذ قرارات من شأنها أن تحدد مجلس الحكم الحالي والحكومة ومستقبل البرلمانين. وربما يرغب في إلغائهم جميعا أو إلغاء بعضهم، وتشكيل حكومة جديدة بفرض حل خارجي من خلال لجنة الـ 75 مثل ما حدث في عام 2020. وفي هذه المرحلة، سنرى أهمية كبيرة لردود فعل الشعب الليبي الذي لا يتم إيلاء الاهتمام لرأيه كثيرا، على هذه القرارات. لذلك وصلت ليبيا إلى مفترق طرق مرة أخرى، وكل الخيارات مفتوحة، من الانقلاب إلى الفوضى والانتخابات. وفي هذه المرحلة، يجب على تركيا الصديق الحقيقي لليبيا، المشاركة بفعالية وحساسية كبيرة في هذه التطورات. ■

بروفيسور أحمد أويصال: أكاديمي تركي، أستاذ دكتور في علم الاجتماع السياسي بجامعة اسطنبول، رئيس مركز أورسام.

حصاد السودان 2022: البلد المُخْتَلِف على ذاته وتجزئة الحقيقة

الصادق الفقيه

دخلت السودان في عام 2022، تحت ذري معادلات مليئة بالخصوصيات والخضات والتناقضات، التي كانت لها آثار مقلقة على فهم الجميع للراهن المتغير، بما في ذلك مفهوم الحقيقة السياسية، في زحمة من الألغاز المربكة للتحليل المُفضي إلى التبصر بالواقع الاجتماعي.

توقعات

يَسهُل عرض مؤشرات عامة لما يمكن أن يمثل حصاداً لعام 2022 في جمهورية السودان، وهي بالطبع، ليس فيها ما يمكن أن يُضاف كثيره إلى خانة الإيجاب؛ بعد أربع سنواتٍ عِجَافٍ من عدم الاستقرار السياسي والاضطراب الاجتماعي. لذلك، لن يكون ميسوراً الحديث عن عام جديد بدأ للتو في ظل معطيات يصعب الإمساك بمساراتها، أو إدراك خواتيمها. فإن فعلنا، سنكون مثل العرافين، الذين يَدَّعُون أنهم يستطيعون رؤية المستقبل، حتى وهو في وضع تكتنفه هذه الضبابية، أو قد يزعمون التنبؤ به رغم عدم توفر البيانات، ونسق مراكمتها مع التجارب السابقة. فالسودان يفتقر الآن إلى البيانات الصحيحة، ويختلف الناس بِشدَّة في تقييم جدوى التجارب السابقة. والحال كهذه، فأنى لِعَرَّاف أن يتكهن وهو يمتشق تشاؤم الحال لإثبات العدم. رغم أن هناك من يبني توقعه على تخمينات تحملها عليها موجبات حُسن النوايا البريئة، وإيمان قدري بأن "مع العسر يُسراً".

لهذا، تُماثِل مُتابعة ما يجري في جمهورية السودان مشاهدة فيلم

رتيب، وتتكرر أحداثه لدرجة قد تصيب غير الممثلين بالملل، وربما القنوط في أن هنالك بطل بين الجموع سيحشد همته للانتصار. إذ إنه كلما توالت صور العروض السياسية المبتسرة فهي غالباً ما تجعل المشاهدين يفكرون بقلق في المستقبل المكتظ بالاحتمالات، الذي لم يعد التفاؤل بعضاً من نصيب ترجيحاته. وقدر الجميع أن يتساءلوا بإشفاق عما سيحدث غداً، خاصة وأن الأسماع جبلت على تصريحات سياسيين تفاجئهم بعض أسوأ التوقعات بأشياء لم يروها قادمة، رغم ثبات توقيتاتها وأقدارها. الأمر، الذي يجعل الناس، كل يوم، يقضون الوقت في التفكير في هذا المستقبل وما ينتظرهم من مكارهه، بعد أن يئسوا من رؤية مباهجه. فبينما كانوا يفكرون كثيراً في الماضي باعتزاز، فإنهم يعيشون اضطراب اللحظة، ويقضون جزءاً كبيراً من الوقت في التفكير في المصير، ومحاولة توقع ما هو قاب قوسين، أو أدنى، من أخطار. ولهذا، فالنقطة، التي يجب تقديرها هنا هي أنه للعثور على فاعلية المؤسسات السياسية، ستحتاج إلى توضيح مفاهيم "الحقيقة الموضوعية" الأكثر أهمية في هذا السياق، وأفضل طريقة للقيام بذلك هي التعرف على مفاهيم الحقيقة الموضوعية، التي ناقشتها المدارس السياسية المختلفة، ثم النظر في مدى صلتها بهذه المهمة. بالطبع، ليس هذا هو الشيء الوحيد، الذي سنحتاج إلى القيام به، بل سيتطلب الأمر أيضاً إلى النظر في سجلات التتبع، ومصادر التمويل للمنظمات، التي تفكر فيها، بالإضافة إلى التحيزات المحتملة للأشخاص، الذين ينتجون المحتوى. لكن هذا النوع من البحث لن يكون مفيداً لأحد، إلا إذا كان الجميع واضحون بالفعل بشأن أهدافهم، أي الحصول على معلومات حقيقية موضوعية لا يرقى إليها الشك. وكل هذا النوع من النقاش مثير للاهتمام للغاية، ولكن هل يمكن أن يحدث فرقاً في العالم الحقيقي؟ فالحكومة السودانية تُراهن على أنها تستطيع ذلك في الأيام القادمة، من دون أن تُبين كيف.

تفاعلات

دخلت السودان في عام 2022، تحت ذري معادلات مليئة بالخصوصيات والخضات والتناقضات، التي كانت لها آثار مقلقة على فهم الجميع للراهن المتغير، بما في ذلك مفهوم الحقيقة السياسية، في زحمة من الألغاز المربكة للتحليل المُفضي إلى التبصر بالواقع الاجتماعي. وحاولت الكثير من الأقلام تقديم بعض الإجابات المثيرة تفسيراً لهذه الألغاز،

وجادلت أخرى بأنه يجب التخلي عن مفهوم الحقيقة المطلقة في السياسة السودانية لصالح وجهة نظر مجزأة، إذا أردنا إدراك كنه ما يجري. وهذه لعمري عُسر في الاستيعاب يؤثر في الطريقة، التي يقيس بها هؤلاء تقديراتهم، أو يضفون بها رغباتهم على النتيجة، التي يمكنهم رؤيتها بمعطيات كاشفة، أو ما يمكن أن نطلق عليه عبث تجاذبات "تجزئة الحقيقة"، التي نعتقد أنها تمتد إلى ما هو أبعد من دوائر السياسة، بعد أن صارت تُسيطر على واقع الحياة الاجتماعية اليومية.

إن التفاعلات السياسية والاجتماعية تحتوي بطبيعتها على درجة عالية من الغموض، أو عدم اليقين، ما يجعل من غير الممكن التحكم فيما يعتقده الآخرون، ولا قراءة أفكارهم فعلياً، إلا أنه يمكن وضع تصور للتعبير عن احتمالات، بشكل عام، وتحمل المخاطرة، التي تأتي مع المفارقات المتوقعة. وبدلًا من توجيه الانتباه تجاه الوقائع، أو المخاوف المتصورة بشأن أفكار الآخرين، يمكن تحويل التركيز مرة أخرى إلى التفكير في الحقيقة، التي نواجهها كأعضاء في المجتمع السوداني. ولاستخدام مثال واحد فقط، عندما نُريد معرفة موضوع مهم اجتماعياً؛ مثل؛ الوثيقة الدستورية، والاتفاق الإطاري، أو حتى حالة الطوارئ، أو نزاهة الانتخابات، فما هي المؤسسات السياسية، التي يجب أن نستشيرها؟ ويرغب الكثير منا، وربما معظمنا، في استشارة هذه المؤسسات فقط، التي من المرجح أن تزودنا بمعلومات حقيقية موضوعية. نريد بيانات خالية قدر الإمكان من التدوير والتحيز، الذي يمكننا من معرفة ما هو صحيح بشكل موضوعي.

صورة الواقع

بعد ما يقرب من عام من التظاهرات، أعلن الفريق أول عبدالفتاح البرهان، رئيس المجلس السيادي، في يوليو 2022, أن الجيش مستعد لتسليم السلطة إلى "حكومة ذات كفاءة". وكانت هذه طريقة ذكية منه لإعادة الكرة إلى ملعب من يُفترض أنهم ممثلي قوى الحرية والتغيير (قحت), أي "تحالف الأحزاب, التي وقعت اتفاقية تقاسم السلطة مع الجيش في عام 2019", برعاية الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والسعودية والإمارات العربية المتحدة, باعتبارهم ممثلي هياكل السلطة المدنية, الذين انقسموا حول مسألة الاتفاق مع المجلس العسكري, الذي كان يجري معهم مفاوضات خلف الكواليس. ولإرضائهم, زعم اللواء البرهان أنه سيعمل على "تصحيح مسار الثورة". فقد خرج الناس إلى الشوارع للاحتجاج على الجيش, الذي ألقى باللوم, في عام 2021، على الحكومة بقيادة عبد الله حمدوك في تدهور الوضع السياسي والاقتصادي والفشل في الحصول على ما وعدت به من المساعدات الدولية، والتسبب في أزمة اجتماعية عميقة، تُترجم فيما تُعانيه العديد من المناطق من صراعات دامية. ولجمع الأموال، قررت السلطات، إبان فترة حمدوك، رفع الدعم، وزيادة الضرائب بشكل كبير، مما فاقم ارتفاع تكلفة المعيشة، وانهيار قيمة العملة الوطنية.

لكن بعد مرور عام على انقلاب 25 أكتوبر 2021, الذي أخرج التحول الديمقراطي عن مساره, الذي بدأ في عام 2019، بعد سقوط حكومة الرئيس عمر البشير، لم يتمكن اللواء البرهان من ترسيخ سلطته، مثلما لم يتمكن المدنيون من إثبات جدارتهم. وقد تعمقت الانقسامات بين الجماعات المدنية منذ الانقلاب، حيث دعا البعض إلى اتفاق مع الجيش بينما أصر آخرون على "لا شراكة ولا تفاوض". ورغم حدة الأزمة، التي كان يُعَبَّر عنها بلغة خشنة، إلا أن كل الدلائل كانت تُشير إلى حوارات تجري خلف الكواليس، وكلما تعالت "لاءات" المدنيين تكثفت اللقاءات مع العسكريين، واقترح كل طرف أن مخرجاً مناسباً له من الأزمة، التي هي في الأصل بحاجة إلى معادلة سياسية دقيقة، كلا الطرفين غير مهلان وحدهما لحلها. لذلك، تنادت قوى وطنية أخرى لخلق توافق لا يستثني أحد، وينظرون إلى أي اتفاق جديد لتقاسم السلطة بين الحرية والتغيير والمجلس العسكري على أنه خيانة. فيما ظل الوسطاء الدوليون يضغطون على الأطراف للتوقيع بسرعة على اتفاق، أياً كان شكله، ينتهي بهذا التقاسم.

شبهات وأزمات

وهذا ما جرى بالفعل، إذ وقع الطرفان اتفاقين "إشكالين"؛ "الوثيقة الدستورية"، و"الاتفاق الإطاري"، وكلاهما لاحقتهما الشبهات، بأنهما صناعة خارجية، وتوفرت من القرائن ما يجعل رد هذه التهمة من المستحيلات. وسيكون من السذاجة الإيمان بمثل هذا الحل

المستورد، والمُوَقَّع تحت الضغوط أن يُثمر، خاصة في ظل معادلة سياسية دقيقة للغاية. وقد كان من الخطأ التسرع في توقيعهما، لأنهما عبارة عن اتفاق ليس له أي فرصة في النجاح الحقيقي. فإذا كان من شأنه أن يوفر للجنرالات مخرجاً، وضمانات بالعفو، أو على الأقل منصباً إيجابياً في مجلس القوات المسلحة، فإن ثقة المؤسسة العسكرية فيم من تفاوضهم من مدنيين تكاد تكون معدومة بعد تجربة أربع سنوات من التنازع والصراع، وبينهما قضايا رئيسة لا تزال دون حل، هي العدالة الانتقالية، والمصالح الاقتصادية للجيش، وإصلاح قطاع الأمن، أو هيكلته، كما يرد على ألسنة المدنيين. ويتساءل المراقبون عما إذا كان الجيش سيكون على استعداد للتخلي عن المصالح الاقتصادية والسلطات الأوسع، التي يعتبرها مجاله المميز.

وفي الوقت نفسه، فإن الوضع الأمني في البلاد آخذ في التدهور، على خلفية التظاهرات والاضرابات والصراعات القبلية في أقاليم السودان المختلفة؛ من ولاية النيل الأزرق إلى ولاية البحر الأحمر في شرق السودان، ومن ولايات كردفان إلى ولايات دارفور في الغرب. فقد أدى تصاعد أعمال العنف الطائفي خلال شهر أكتوبر إلى سقوط ضحايا من المدنيين ونزوح مئات الآلاف في أجزاء من هذه الولايات. وتشير أحدث التقديرات الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة إلى نزوح 265,273 شخصاً, وقتل 829 شخصاً, وأصيب 973 آخرين بسبب الصراع المحلي والعنف وانعدام الأمن. بالإضافة إلى ذلك، قُتل 829 شخصاً, وأصيب 973 آخرون. غالبية النازحين هم في النيل الأزرق (97,094), غرب دارفور (93779), جنوب دارفور (24,176) وشمال دارفور(14,733) . بالإضافة إلى ذلك, بين يناير وأكتوبر 2022, تم الإبلاغ عن 115 حادثاً أمنياً أثرت على الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء البلاد, بما في ذلك الهجمات المسلحة والاعتداء الجسدي والسطو والسرقة والمضايقات اللفظية. وبشكل عام, شهد عام 2022, احتجاجات شبه أسبوعية, وحملة قمع يقول مؤيدون لهذه الاحتجاجات إنها أسفرت عن مقتل 121 شخصاً على الأقل، وأزمة اقتصادية متصاعدة.

مؤشرات

إن مجرد سرد وقائع مضت يسلط الضوء على شكلين متحيزين من التفكير يتضمنان أخذ الأمور على محمل شخصي. الأول هو التخصيص، وهو الاعتقاد بأن ينبري شخص للتذكير بما وقع هو فعل سلبي، على الرغم من وجود القليل من الأدلة، أو عدم وجود دليل يدعم هذا الاعتقاد. في حالة الراوي، سيظن أنه فوت الفرصة لأنه أزعج الغافلين، على الرغم من عدم علمه بمترتبات ما قام به. والثاني هو قراءة الأفكار، وهو الاعتقاد بأن شخصاً ما يصدر حكماً نقدياً عنهم، خاصة في موقف غامض حيث لم يتلقَ أية ملاحظات مباشرة تخوله للقيام بذلك. وهناك عدة مشاكل مع هذه الأخطاء في التفكير. الأول، بالطبع، هو أنها غير دقيقة، مدفوعة بالمشاعر والتاريخ الشخصي والغموض والمعلومات السلبية الواضحة أكثر من الموضوعية. والسبب الآخر هو أن المرء إذا التزم بهذه المعتقدات المتحيزة، فإنه سيُقْصِر خياراته السياسية على الشعور بالحزن بشأن عيوب الحكم المتصورة، أو القلق بشأن قدرته على تحمل التحديات الاجتماعية القادمة، أو الغضب من الآخرين لأنهم ليسوا أكفاء.

وفي الختام، فإن رصد ما وقع من أخطاء في عام 2022 لا يلزم بتغيير ما مضى، ولكن يستحثنا العام الجديد في البدء بتصحيح الأخطاء، وما أشرنا إليه ليست أخطاء صغيرة. في الواقع، قد يعتقد البعض أن الموضوع مهم للغاية، وأن دمغ الآخرين بأنهم بعيدين عن الحقيقة هو محاولة يائسة لإبقائهم صامتين. ومع ذلك، فإن اتخاذ قرار بشأن الاعتراض يمكن أن يكون معقداً. قد نقلق بشأن الإساءة إلى شخص ما، أو قد نفتقر إلى الوقت للتعبير عن خلافتنا، أو قد نجد أنفسنا في سياق جدل شديد الاستقطاب، لدرجة أن تقديم ملاحظة، أو مجرد اعتراض من المرجح أن يأتي بنتائج عكسية. لكن فيما نشهده الآن من وضع أقرب لحالة الانفجار، فعنه توجد أسباب أفضل وأقوى للتعبير عن خلافاتنا مع الآخرين، الذين يرون أنه ليس في الإمكان أبدع مما كان، إذ حان الوقت ليكون لدى كل الحادبين التزام صريح للقيام بذلك. ■

الصادق الفقيه: أكاديمي وباحث وسفير سابق من السودان, الأمين العام السابق لمنتدى الفكر العربي بعمان, حاصل على الدكتوراه في الإعلام السياسي والدبلوماسية, حالياً أستاذ العلاقات الدولية بجامعة سقاريا بتركيا, ومستشار رئيس مركز أورسام.

تقييم عام 2022 في منطقة الخليج

غوكهان أرلي

كان عام 2022 قبل كل شيء, شاهداً على مساعي دول الخليج لاتباع سياسة خارجية أكثر إقليمية, حيث حاولت تلك الدول أن تكون أكثر استقلالية. وأجبرت الحرب الروسية الأوكرانية التي بدأت في فبراير/ شباط 2022, دول الخليج على تحديد سياسة خاصة شأنها شأن جميع دول المنطقة الأخرى.

شهدت منطقة الخليج في عام 2022 العديد من التطورات الهيكلية والدولية التي تأثرت من تداعياتها. وحاولت الدول الخليجية اتخاذ موقف ضد هذه التطورات من خلال هويتها الإقليمية. وفي هذا السياق, أصبحت منطقة الخليج في عام 2022 أكثر بروزاً في السياسة العالمية. وفي الوقت الذي تغيرت فيه توجهات كثيرة في الخليج في إطار السياسة الخارجية والتطورات الاقتصادية والأمنية، ظهرت توجهات جديدة أيضا.

توجهات السياسة الخارجية الجديدة

كان العام 2022 قبل كل شيء, شاهداً على مساعي دول الخليج لاتباع سياسة خارجية أكثر إقليمية, حيث حاولت تلك الدول أن تكون أكثر استقلالية. وأجبرت الحرب الروسية الأوكرانية التي بدأت في فبراير/ شباط 2022، دول الخليج على تحديد سياسة خاصة شأنها شأن جميع دول المنطقة الأخرى. وفي الوقت الذي لم تظهر دول الخليج موقفا مناهضا لروسيا بالمعنى الدبلوماسي بشكل مباشر في الأجهزة الرئيسية للأمم

المتحدة، انضمت دول الخليج إلى الدول الأخرى التي أدانت الغزو الروسي في تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو ما يمكن أن يعبّر عن قرار المجتمع الدولي. إلّا أن ذلك لم يؤثر على استراتيجية الخليج بالمعنى السياسي، وحاولت دول الخليج زيادة مساحة المناورة في السياسة الخارجية من خلال عدم الانحياز كليا إلى الدول الغربية أو إلى روسيا في هذه الحرب.

بالإضافة إلى ذلك، شهد العام 2022 ازديادا في عدد زيارات الزعماء الأوروبيين رفيعي المستوى إلى دول الخليج. حيث جعلت الحرب الروسية الأوكرانية منطقة الخليج لاعباً أكثر أهمية بسبب أزمة الطاقة والقضايا الجيوسياسية التي نجمت عن هذه الحرب. وفي هذا السياق، أجرت العديد من الأسماء مثل رئيس الوزراء البريطاني الأسبق بوريس جونسون والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والمستشار الألماني أولاف شولتز وكذلك الرئيس الأمريكي جو بايدن زيارات مختلفة إلى المنطقة. لذلك، يمكن القول إن الدول الغربية أعادت تعريف علاقاتها مع الخليج في مناخ الحرب.

وشهدت دول الخليج في الوقت نفسه تطورات مهمة في علاقاتها مع تركيا وإيران وإسرائيل خلال عام 2022. حيث شهد العام المنصرم تعزيز مجالات التعاون السياسي والعسكري والدفاعي والاقتصادي المتبادل في علاقات المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر مع تركيا. وفي هذا السياق، حدثت تطورات مهمة بين تركيا ودول الخليج بما في ذلك التعاون في مجالات استراتيجية مثل الصناعات الدفاعية. ولو نظرنا إلى العلاقات بين إيران ودول الخليج، سيتضح لنا أن هناك مفاوضات مستمرة بين إيران

والسعودية. وعلى الرغم من توقف المفاوضات من فترة لأخرى، إلا أن من الواضح أن كلا البلدين يعلّقان أهمية على الحوار في هذه المرحلة. كما أن التوترات والدبلوماسية برزت في الوقت نفسه في العلاقات بين إيران ودول الخليج. أما بالنظر إلى العلاقات مع إسرائيل، فيمكن القول إنه تم اتخاذ خطوات نحو التطبيع المحتمل بين السعودية وإسرائيل، لكن رغم ذلك يعتبر التطبيع بينهما بعيد المنال على مستوى الشعوب. وفي الوقت الذي قامت فيه الإمارات بتعزيز علاقاتها التجارية والسياسية والدبلوماسية مع إسرائيل، سمحت بمرور رحلات جوية بين الدوحة وتل أبيب إثر تنظيم كأس العالم في قطر.

التطورات الاقتصادية

ارتبطت التطورات الاقتصادية في منطقة الخليج خلال عام 2022 بشكل أساسي بسياسات الدول فيما يتعلق بتنويع مواردها الاقتصادية. وفي الوقت الذي كثّفت فيه الدول المعنية برامجها في هذا الصدد، أدت التطورات الجيوسياسية مثل الحرب الروسية الأوكرانية إلى ارتفاع أسعار النفط القياسية الدولية إلى 150 دولارا. لذلك، استفادت دول الخليج من الزيادة في تدفق الأموال نتيجة ارتفاع سعر النفط أكثر من السعر الذي حددته لأرصدة ميزانياتها، ووسعت هذه الدول وزادات من استثماراتها جراء ذلك.

كما وقّعت دول الخليج اتفاقيات تجارة حرة لاسيما مع الدول الآسيوية. وتهدف الإمارات والهند من خلال اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بينهما، إلى زيادة حجم التبادل التجاري في القطاعات غير النفطية إلى 100 مليار دولار في الأعوام الخمسة المقبلة. وفي الوقت نفسه، تطورت العلاقات المالية الثنائية للسعودية والإمارات مع روسيا والصين. وفي الوقت الذي خرجت فيه رؤوس الأموال من روسيا بسبب العقوبات المفروضة، جاءت دبي على رأس المراكز التي تتدفق إليها هذه الأموال. بالإضافة إلى ذلك، تم عقد قمة الصين والسعودية وقمة الصين والخليج، وقمة الصين والدول العربية في نهاية العام، وبذلك عزّزت منطقة الخليج الموقع المركزي للصين فيما يتعلق بالانفتاح على الشرق الأوسط.

التطورات الأمنية

على الرغم من كل ما حدث، إلّا أن دول الخليج استمرت في الإعراب عن ثقتها بالعلاقات التي عززتها مع الدول الغربية في المجالات الأمنية. حيث كان العام المنصرم شاهدا على

بدء مساعي دول الخليج للبحث عن بدائل، لكنها في الوقت نفسه كانت تدرك أنها لن تكون قادرة على تغيير هذه البدائل في وقت قريب. وبالإضافة إلى ذلك، تم الاتفاق على العديد من القضايا مع روسيا والصين وإسرائيل واليابان وكوريا الجنوبية بشأن توريد المعدات العسكرية والأمن والدفاع وغيرها من المجالات.

بالإضافة إلى كل هذه الأمور، واصلت دول الخليج توقيع اتفاقيات مع دول آسيوية لتطوير قوتها الدفاعية وأسلحتها وأنظمتها العسكرية. وكانت السعودية والإمارات وقطر الدول البارزة في هذا الصدد. وفي هذا الصدد، يجب أخذ البعد العسكري والاستراتيجي بعين الاعتبار فيما يتعلق باستثماراتها في مجال الطاقة المتجددة. ولهذا السبب، تقوم السعودية والإمارات بإجراء دراسات جادة حول المفاعلات والمحطات النووية للاستخدام السلمي للطاقة النووية. وفي الوقت نفسه هناك جهود كبيرة مبذولة في قطر لزيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال بسبب أزمة الطاقة الناجمة عن التطورات الجيوسياسية. حيث قامت قطر بتنفيذ عدد من الأنشطة في هذا السياق، من أجل توسيع حقل الشمال من خلال شراكات مع العديد من الشركات الغربية.

التوقعات من عام 2023

يمكن القول إن 2023 سيكون عاما لن ترغب فيه دول الخليج بفك ارتباطها بالولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بشكل كامل، لكنها ستريد أن تظهر أن لديها بدائل أخرى لهذه العلاقات الأمنية. ولهذا السبب، فإن من المتوقع أن تولي دول الخليج في المقام الأول أهمية للتعاون فيما بينها في إطار مجلس التعاون الخليجي، وفي المقام الثاني للتعاون على صعيد السياسة الإقليمية والأمور المتعلقة بالمنطقة.

وستستمر منطقة الخليج في عام 2023، في التأثر بالتطورات والتوجهات الجيوسياسية الإقليمية والدولية. لذلك، في الوقت الذي تحدد فيه دول الخليج محاور سياساتها الداخلية والخارجية وتنفذها ضمن هذا الإطار، فإن ردود فعلها ومواقفها تجاه التطورات الجيوسياسية الدولية ستحدد أيضا التوجهات السياسية والاقتصادية والعسكرية للخليج. ■

غوكهان أرلي: أكاديمي وباحث من تركيا، منسق الدراسات الخليجية في مركز أورسام.

تجلي ظاهرة "اللاغربية" في مونديال قطر: الاستشراق والمركزية الغربية

حسنى تاش يتيم

بحسب المسؤولين في الدوحة، فإن السبب الرئيس للانتقادات الغربية التي وجهت إلى أجواء بطولة كأس العالم الأخيرة، هو أن قرار تنظيم المونديال في قطر "دمّر مفهوم كرة القدم العالمية القائم على المركزية الغربية". لأن الغرب الذي يرى نفسه في مركز الموارد الاقتصادية والعسكرية، يريد الحفاظ على هذا الموقع في السياق الثقافي أيضا.

أسفر التصويت الذي أجراه الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) في 2 ديسمبر/ كانون الأول 2010 في مدينة زيورخ السويسرية، عن فوز قطر باستضافة مباريات النسخة الثانية والعشرين لكأس العالم (المونديال) التي تقام كل أربع سنوات. وبموجب هذا القرار، انطلقت بطولة كأس العالم لكرة القدم التي تستضيفها قطر في خمس مدن وثمانية ملاعب، اعتبارا من 21 نوفمبر/ تشرين الثاني

الشرق الأوسط

2022. هذا الحدث الذي انتهى بالمباراة النهائية للبطولة في 18 ديسمبر/ كانون الأول, حوّل تركيز السياسة الدولية إلى قطر. وكون هذه البطولة التي وصفت على أنها "مهرجان إنساني" من خلال عدم التمييز بين الاختلافات العرقية والدينية واللغوية والسياسية بين الأشخاص المنسوبين إلى العديد من الثقافات المختلفة, تقام في دولة شرق أوسطية لأول مرة, فهذا يكسب الشرق الأوسط المرتبط اسمه بالصراعات, وقطر سمعة واعتبارا مهمين. وإضافة إلى أهمية استضافة الحدث الرياضي الأكثر شمولا في العالم من حيث الترويج, فإن كرة القدم التي تعتبر أحد عناصر القوة الناعمة, حولّت قطر أيضا إلى مركزا للدبلوماسية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الدول الغربية ووسائل الإعلام الغربية قد تجاهلت قطر رغم الإسهامات البناءة والجوانب الإيجابية لهذه الاستضافة لدولة قطر التي أسمعت اسمها على المستوى الدولي وأنفقت أكثر من 200 مليار دولار في إطار البطولة.

أطلقت بعض الدول الغربية ووسائل الإعلام الغربية تصريحات بأن إسناد استضافة المونديال إلى قطر تم نتيجة للرشوة والفساد. ولو نظرنا إلى التصريحات في بعض وسائل الإعلام الغربية حول استضافة قطر، سيتبين أن الموضوع يتم تناوله من وجهة نظر استشراقية وليس من وجهة نظر رياضية. وفي هذا السياق، قامت وسائل الإعلام الغربية مثل نيويورك تايمز (New York Times) وواشنطن بوست (The Washington Post) وبي بي سي (BBC) والغارديان (the Guardian) ورويترز (Reuters) والإيكونوميست (The Economist) بتغطية واسعة النطاق للأخبار التي استخدمت التعبيرات النمطية، والتركيز على استضافة قطر من وجهة نظر "مضلّلة" بشأن قضايا مثل العمال المهاجرين وحقوق الإنسان والمثليين. حيث قامت قناة بي بي سي التي تبث دائما حفل افتتاح كل بطولات كأس العالم على الهواء مباشرة، بعدم الحصول على حقوق نقل بطولة قطر، بل حتى أنها أعطت مساحة لمحتويات الأخبار التي تصف حفل الافتتاح القطري بأنه سلبي.

وركزت الحملة الدولية ضد قطر على ظروف الاستضافة وحقوق الإنسان والعمال المهاجرين وقضايا الإرهاب، معطية مساحة لمنصات التواصل الاجتماعي وتقرير منظمة العفو الدولية.

"اللاغربية" في كأس العالم

ساهمت المناقشات المبكرة حول هذا الموضوع، في إبراز احتمالية عدم قدرة قطر على امتلاك الظروف المناسبة لاستضافة بطولة واسعة النطاق مثل بطولة كأس العالم لكرة القدم. وتم نشر مزاعم بأن هناك عقبات أمام تنظيم هذا المونديال لأن قطر ليس لديها ملاعب كرة قدم وغيرها من المعدات والمنشآت الرياضية على المستوى والحجم المناسب لاستضافة هذه البطولة، كما أن الحرارة في موسم الصيف الحار تصل إلى 38-40 درجة مئوية. ووصف رئيس الفيفا السابق سيب بلاتر, في تصريح له في مايو/ أيار 2014، منح قطر استضافة مباريات كأس العالم التي ستقام في الشتاء بـ "الخطأ"، فيما تبنّت الدول الغربية نفس الخطاب في هذا الصدد. إلّا أن قطر أمام كل هذه الانتقادات، بدأت في بناء ملاعب كرة قدم بأنظمة تكييف الهواء وإخضاع الملاعب الموجودة لعمليات ترميم شاملة من أجل تلبية متطلبات البطولة. وعلى الرغم من ذلك، تواصل الدول الغربية تصريحاتها بأن القضية ليست فقط بناء ملاعب كرة قدم جديدة أو ترميم الملاعب الموجودة.

وبحسب الغرب، كانت إحدى القضايا الرئيسية التي يتعين على قطر حلها، هي توفير مستويات المعيشة اللازمة لموظفي الخدمة الأجانب الذين سيلبّون احتياجات الإقامة والتنقل والسفر للمشجعين القادمين إلى قطر من العديد من أنحاء مختلفة في العالم. كما أن النقاش حول حقوق العمال الأجانب الذي بدأ تداوله على مستوى العالم اعتبارا من 2013 من خلال المؤسسات الإعلامية الغربية، عاد للظهور على السطح مرة أخرى بشكل أكبر، خاصة مع اقتراب مباريات كأس العالم. وفي هذا السياق، بدأت تنتشر أخبار كثيرة تفيد بأن العديد من العمال الأجانب الذين يعملون في مجال البناء في قطر، ومعظمهم من الهند ونيبال والفلبين وباكستان وبنغلاديش، لا يتمتعون بظروف صحية وسكنية وأمنية كافية، ولذلك يموت العديد من العمال الأجانب كل عام أو يتعرضون للإصابات.

ونشرت وسائل الإعلام أن العمال الأجانب الذين سيتم إحضارهم إلى قطر للتحضير لكأس العالم سيواجهون وضعا مشابها، وبالتالي هناك مخاوف من أن يتسبب هذا في انتهاكات حقوق الإنسان، وأن عدد العمال المهاجرين الذين لقوا حتفهم في قطر في الفترة بين عامي 2010-2020 أكثر من 6 آلاف و500 شخص, كما أشير إلى أن ذلك ناجم عن نظام الكفالة في قطر. وكان نظام الكفالة الذي ألغته قطر بشكل رسمي في عام 2017، يعطي صلاحيات واسعة لأصحاب العمل والمؤسسات فيما يتعلق بمسؤوليات العمال المهاجرين العاملين في مختلف القطاعات في البلاد وحقهم في دخول البلاد ومغادرتها. وبحسب تقارير منظمة مراقبة حقوق الإنسان (HHRW)، يتم استغلال هذا النظام من قبل أصحاب العمل الذين لا يتمتعون بنوايا حسنة، وبالتالي يموت العديد من العمال المهاجرين كل عام بسبب سوء الظروف الصحية والمأوى وظروف العودة إلى بلادهم. وقامت قطر التي ألغت نظام الكفيل المذكور أعلاه، بتنفيذ سلسلة من الإصلاحات في السنوات الأخيرة تشمل ظروف العمل والحد الأدنى للأجور للعمال المهاجرين. وبالإضافة إلى ذلك، قامت دولة قطر بتحسين ظروف العمل وزيادة التدابير الأمنية فيما يتعلق بالمشاريع المنفذة في إطار البطولة. لكن على الرغم من ذلك، فإن هناك تصاعدا في النقاشات الدولية والضغوطات ومحاولات الرقابة على قطر بشأن حقوق العمال.

تم طرح اللوائح القانونية الحالية التي "تحرّم المثلية الجنسية واستهلاك الكحول" في قطر، كقضيتين أخريين على مستوى حقوق الإنسان. حيث اعتبرت بعض الدول الغربية حظر الكحول قيودا على الحريات الشخصية. كما أعربت هذه الدول أيضا عن قلقها من أن قانون حظر المثلية الساري في دول مثل قطر ويعتبر قضية مثيرة للجدل على الساحة العالمية، سيمثل عائقا أمام حضور المثليين لمباريات البطولة. وردا على سؤال حول ما إذا كانت السلطات القطرية ستسمح للمثليين بحضور مباريات البطولة أم لا، قال وزير الدولة لشؤون الطاقة في قطر سعد بن شريدة الكعبي، "قطر دولة مفتوحة لجميع الأفراد، وإذا كانوا

يريدون زيارة قطر فليس هناك أي مشاكل في هذا الصدد". ولكن بعض الأحداث التي شوهدت أثناء البطولة مثل محاولات بعض المشجعين دخول الملاعب حاملين شعارات المثلية، ودعم لاعبي كرة قدم الدول الغربية لحملة المثليين وتصريحاتهم بالرغبة في ارتداء شارة تحمل شعار المثليين بألوان قوس قزح بما في ذلك لاعبي إنجلترا وويلز وبلجيكا والدنمارك وفرنسا وألمانيا وسويسرا والنرويج والسويد وهولندا، وقيام لاعبي المنتخب الألماني بارتداء أحذية بألوان المثليين واحتجاجهم على منع المثلية في قطر من خلال وضع أيديهم على أفواههم. كل هذه الأمور تكشف حقيقة "تسامح الغرب مع من يختلفون عنهم" و"المركزية الغربية" فيما يتعلق بالقيم العالمية.

يمكن القول بأن ازدياد تردّد كلمة قطر على الساحة الدولية في سياق الإرهاب قبل وقت قصير من انطلاق بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022، هي نتاج آخر لقلق الدول الغربية. وفي الوقت الذي بدأت فيه منظمتا القاعدة وداعش الإرهابيتين بالتحدث عن هجمات محتملة ضد المونديال، ازداد الحديث بشكل كبير عن العلاقات التي تربط قطر بجماعات مثل الإخوان المسلمين وحماس وطالبان. وإضافة إلى ذلك، بدأ المجتمع الدولي يصرّح بشكل متكرر، أن قطر توفر المأوى والأموال لحركة حماس ومقرها قطاع غزة وقادتها، وأنها تستضيف أيضا أشخاص من فيلق الحرس الثوري الإسلامي (IRGC) والإخوان المسلمين وحركة طالبان. وكان الكاريكاتير حول قطر الذي نشرته صحيفة (Le Canard Enchainé) الفرنسية الساخرة في 9 نوفمبر/ تشرين الثاني، إحدى الأمور الخطيرة التي زادت من وضوح القضية فيما يتعلق بالإرهاب. حيث رسمت الصحيفة في هذا الكاريكاتير صور لاعبي المنتخب القطري لكرة القدم وهم يحملون أسلحة ويحملون أحزمة ناسفة. وبحسب بعض مصادر الأنباء الغربية الرائدة، فإن قطر "توفر أيضا الملاذ الآمن والوساطة الدبلوماسية والمساعدات المالية، وفي بعض الأحيان توفر الأسلحة" للجماعات الإسلامية العالمية. وفي هذا السياق، أكد مسؤولون قطريون رفيعو المستوى وعلى رأسهم أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني، مجددا في تصريحاتهم بأن قطر لا تدعم المنظمات والحركات الإرهابية.

موقف قطر تجاه الانتقادات

إن الطريقة (المضلّلة) في رؤية الغرب وقراءته بشأن هذه المسألة، أدّت من جهة إلى التشكيك في تسامحه ومنظوره تجاه الثقافات الأخرى، ومن جهة أخرى أدت إلى نقاشات حول "المعايير المزدوجة" و"النفاق" الغربي. وفي تصريح ردا على المنتقدين الغربيين، أصبح رئيس فيفا جياني إنفانتينو أحد عناصر هذه النقاشات، حيث قال إنفانتينو: "أنا أوروبي، وبسبب ما كنا نفعله منذ 3000 سنة حول العالم, يجب أن نعتذر لنحو 3000 سنة قادمة قبل إعطاء الدروس الأخلاقية. وإذا كانت أوروبا مهتمة حقا بمصير هؤلاء الأشخاص، فيمكنها أن تمنح العمال مستقبلا وأملا". كما أن تصريحاته حول حظر الكحول: "إذا لم تستطع شرب الجعة لمدة ثلاث ساعات في اليوم، أعتقد أنك ستعيش"، كانت مهمة في هذا الإطار. كما أدلت بعض البلدان والمحللون وأجهزة الإعلام التي تتعامل مع القضية بحساسية، تصريحات مماثلة تجاه هذه الانتقادات وما شابهها".

وصف أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الانتقادات الموجهة لبلاده فيما يتعلق ببطولة كأس العالم، بأنها "الذروة التاريخية للانتقاد الموجّه لقطر من الغرب"، وأضاف بالقول: "قطر تتعرض لحملة غير مسبوقة لم يواجهها أي بلد مضيف من قبل". كما وصفت شخصيات ومؤسسات أخرى رفيعة المستوى في الدوحة وعلى رأسها وزارة الخارجية القطرية، هذه الانتقادات بأنها "عنصرية" و"نفاق"، وأكدوا أن على المجتمع الدولي احترام قطر. و بحسب المسؤولين في الدوحة، فإن السبب الرئيس للانتقادات الغربية التي وجهت إلى أجواء بطولة كأس العالم الأخيرة، هو أن قرار تنظيم المونديال في قطر "دمّر مفهوم كرة القدم العالمية القائم على المركزية الغربية". لأن الغرب الذي يرى نفسه في مركز الموارد الاقتصادية والعسكرية، يريد الحفاظ على هذا الموقع في السياق الثقافي أيضا. لذلك، كشفت استضافة قطر للبطولة أنه ليس من الممكن دائما الحفاظ على هذا الموقع في جميع المجالات.

وعلاوة على ذلك، يجب أن نشير إلى أن الدوحة إضافة إلى إنشاء ملاعب كرة قدم جديدة، ألغت نظام الكفالة

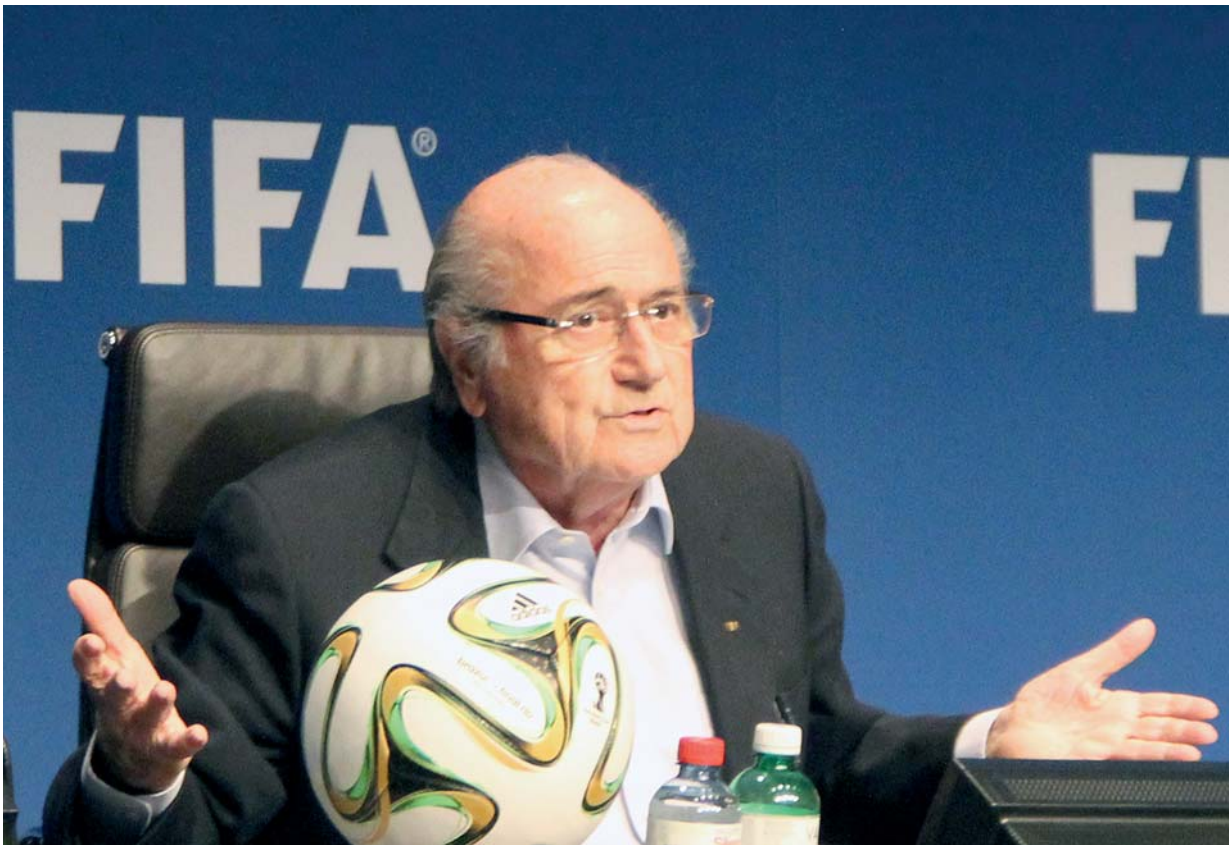

اعتبارا من عام 2017، وفي نفس العام أصدرت لائحة قانونية جديدة لا تتطلب موافقة صاحب العمل عندما يرغب العمال المهاجرون في تغيير الوظائف والبلدان. وتواصل قطر إجراء العديد من الإصلاحات المتعلقة بحقوق العمال بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، كما تواصل وضع لوائح مهمة في هذا المجال، لا سيما فيما يتعلق برواتب العمال وحقوقهم الصحية. وصرح حسن عبد الله الذوادي، المدير العام للجنة التي تقدمت بطلب ترشح قطر لاستضافة بطولة كأس العالم، بأن استهلاك الكحول خلال المباريات سيسمح به من قبل الجهات المختصة. ويشار هنا إلى أن القانون القطري الحالي بشأن المشروبات الكحولية، يحظر استهلاك الكحول في الأماكن العامة للمواطنين والأجانب والسائحين كذلك.

قامت قطر بتعزيز إجراءاتها الأمنية في مناطق المباريات. وفي هذا السياق، رفعت الدوحة بالتعاون مع الشركات الأمريكية والإيطالية والفرنسية عدد أنظمة المراقبة بالطائرات المسيرة (drone) إضافة لزيادة عدد موظفي الأمن، وذلك من أجل زيادة التدابير الأمنية في المناطق التي تشهد فعاليات كأس العالم. بالإضافة إلى ذلك، استقدمت قطر عناصر أمنية إضافية من دول بينها تركيا وفرنسا وباكستان ومصر لزيادة قدرة قوات الأمن المحلية، لاسيما في المناطق التي سيقام فيها المونديال. أمّا التدابير الأمنية الإضافية لأغراض التدريب في نطاق مكافحة الإرهاب، فتم زيادتها في جميع أنحاء البلاد. وفي النتيجة، أخذت الدوحة الانتقادات المذكورة بعين الاعتبار، وبدأت تغييرات مهمة من الناحيتين الإدارية والهيكلية، أمّا فيما يتعلق بحملات النقد والتشهير التي تقوم على أساس استشراقي، فكانت إجابة قطر من خلال الأنشطة الثقافية التي قدمتها والرسائل الإيجابية التي بعثتها. ■

حسنى تاش يتيم: أكاديمية من تركيا، حاصلة على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة سقاريا.

حصاد 2022 في العراق: ولادة حكومة جديدة, تهديدات أمنية, تراجع العملة المحلية

زيد عبد الوهاب الأعظمي

يتلخص حصاد العراق للعام 2022 باعتصامات ومظاهرات وإغلاق طرق واقتحام للبرلمان ومؤسسات عامة أُخرى, كاد أن يودي بالبلاد إلى شفا حرب أهلية ميليشياوية على السلطة, وخلافات سياسية وقانونية دستورية واستقطاب كتلوي حاد بين الفرقاء, أسفرت عن تشكيل حكومة محاصصة كما عهدتها الحياة السياسية في عراق ما بعد 2003.

يمكن القول إن العام المنصرم 2022 قد اختزل كافة الأزمات التي مرت على العراق خلال العشرين عاما الماضية في عام واحد, فقد كانت الأزمات تأتي فراداً متفرقة على السنين, ولكنها في 2022 اجتمعت، فكانت معضلة سياسية- دستورية- أمنية- اجتماعية- اقتصادية في آن واحد.

يتلخص حصاد العراق للعام 2022 باعتصامات ومظاهرات وإغلاق طرق

واقتحام للبرلمان ومؤسسات عامة أُخرى، كاد أن يودي بالبلاد إلى شفا حرب أهلية ميليشياوية على السلطة، وخلافات سياسية وقانونية دستورية واستقطاب كتلوي حاد بين الفرقاء، أسفرت عن تشكيل حكومة محاصصة كما عهدتها الحياة السياسية في عراق ما بعد 2003، وأزمات معيشية واقتصادية دفينة، عانى منها المواطن العراقي، صاحبه هبوط حاد لقيمة العملة المحلية أمام الدولار، وكشف سرقات كبيرة من المال العام، ولصوص وأموال هُربت، لا توجد لها إحصائية دقيقة من طرف حكومي سوى ما سُميت بـ"سرقة القرن" من الأموال الضريبية التي تقدر بمليارين ونصف المليار دولار.

حصاد السياسة

شهد العراق عام 2022 أكبر أزمة سياسية منذ الغزو الأميركي عام 2003, إذ إن إفرازات الانتخابات التشريعية المبكرة في أكتوبر/تشرين الأول 2021 امتدت آثارها حتى الأشهر الأخيرة من العام2022، والتي تكللت باختيار محمد شياع السوداني رئيسا لمجلس الوزراء في أكتوبر/تشرين الثاني الماضي.

دفعت نتائج انتخابات أكتوبر/تشرين الأول المبكرة الصادمة للقوى السياسية المقربة من إيران، إلى اتخاذ مواقف التصعيد والتشكيك، لقطع الطريق أمام التيار الصدري الذي خرج حينها بأكبر النتائج متمثلة بـ73 مقعداً في البرلمان. وعند منتصف يناير/كانون الأول 2022 كان مجلس النواب قد عقد جلسته الأولى على ضوء تلك النتائج، حيث تم فيها التصويت على تجديد الثقة برئيس البرلمان وانتخاب نائبيه على وقع تشابك بالأيدي بين أطراف من الإطار التنسيقي وأتباع للتيار الصدري.

شهد الصراع السياسي بين طرفي التيار والإطار عدة أوجه ومستويات، بدء بمرحلة الاعتراض على نتائج الانتخابات والطعن بمخرجاتها في مؤسسة المحكمة الاتحادية، والدخول في صراع تفسير وتأويل النصوص الدستورية التي باتت سمة من سمات العملية السياسية في أعقاب كل انتخابات، والذي أفرز

واقعا معقدا لانتخاب رئيس للجمهورية لتكليف رئيس الوزراء، الأمر الذي أدى إلى نشوب حركة احتجاجات واسعة للتيار وأتباعه واعتصامهم داخل المنطقة الخضراء وشلهم للسلطة التشريعية، بمقابل حركة تظاهرات واعتصامات واسعة للإطار وجمهوره في جهة مقابلة للمنطقة الخضراء.

كانت العقدة تكبر ودخلت مرحلة الانسداد، بعد أن عجز الطرفان عن إقناع بعضهما البعض، وفشل جميع المساعي التي بذلتها الأطراف المحلية والخارجية في رفع الاشتباك عن قواعد اللعبة، وانعكس ذلك الانسداد على تعطيل انتخاب رئيس الجمهورية، واختيار مرشح الكتلة الأكبر المكلف بتشكيل الحكومة الجديدة في أكثر من جلستين فشل البرلمان بتمريرهما، فدخلت البلاد مرحلة تجاوز التوقيتات الدستورية الملزمة، طبقاً للانتخابات التشريعية التي جرت في أكتوبر/ تشرين الأول 2021، رافقتها تهديدات وخروقات مسلحة من قبل قوى مليشياوية عرضت بموجبه السلم الأهلي إلى التهديد.

انتهت أزمة الإطار والتيار التي كادت تودي بالبلاد إلى شفا حرب فصائلية دامية، حين استقال نواب الكتلة الصدرية من البرلمان، مما منح الإطار حق استبدال النواب والحصول على مكسب الكتلة الأكبر وتشكيل الحكومة وفرض قواعد جديدة على الشركاء الآخرين، ولا يمكن وصف قرار التيار غير أنه خطأ استراتيجي، أفقد التيار وشركاءه السابقين زمام المبادرة ومنح الإطار السلطة على طبق من ذهب، فتمكّن البرلمان بأغلبية الإطار بعد تغير خارطة تحالفاته وتشكيل "إئتلاف إدارة الدولة" بديلا عن تحالف "إنقاذ وطن"، تمكن من انتخاب عبد اللطيف رشيد رئيسًا للبلاد، ليكلّف بدوره محمد شياع السوداني بتشكيل الحكومة الجديدة بعد نحو عام من الانتخابات المبكرة التي أُجريت العام قبل الماضي 2021.

تشكلت في العام 2022 حكومة محمد شياع السوداني, وهي نتاج أول انتخابات مبكرة يشهدها العراق منذ عام 2003، والتي بدا أنها لم تختلف عن سابقاتها في منهجية تشكيل الحكومة وتسمية الوزراء وبالتالي طريقة إدارة الدولة، فالمحاصصة والأوزان الانتخابية فرضت نفسها بقوة بعد أزمة الإطار والتيار العاصفة، ولكن بدا في بعض سلوكياتها أنها حكومة "تحسين السمعة" للطبقة السياسية بعد قطيعة أبدتها غالبية الشعب للانتخابات المبكرة.

حصاد الاقتصاد

سجل العراق وضعا اقتصاديا معتدلا عام 2022 مدعوما بارتفاع أسعار النفط, رغم عدم إقرار موازنة مالية للبلاد بسبب الخلافات السياسية, وعدم تكليف حكومة كاملة الصلاحيات حتى الشهرين الأخيرين من العام, لكن ذلك لم يسعف نسب الفقر المرتفعة التي قفزت إلى 25% وفقا لوزارة التخطيط العراقية, مع تلقي قرابة 3 ملايين عراقي منحا مالية شهرية من الحكومة.

شهد الدينار العراقي تراجعًا غير مسبوق أمام الدولار الأمريكي، وسط ارتفاع مستمر لأسعار السلع في الأسواق المحلية، ويعزو خبراء الاقتصاد التراجع إلى أسباب عديدة، من بينها القيود التي فرضها البنك الفيدرالي الأمريكي على بيع العملة الصعبة في ما يسمى "مزاد بيع العملة" الذي يجريه البنك المركزي العراقي يومياً، وهو أحد أبواب تهريب أموال نفط العراق إلى الخارج، ومنها أيضا انخفاض كمّيات الدولار التي يبيعها البنك المركزي بشكل يومي عبر نافذة بيع العملة، ومن ثم انخفاض المباع من الدولار للتحويل الخارجي، الأمر الذي

يتسبّب في طلب كبير لأغراض التحويل، ما أدّى إلى رفع سعر الدولار في السوق.

كشف مدققون في العراق مخططا هائلا اختلست من خلاله شبكة من الشركات والمسؤولين نحو 2.5 مليار دولار من مصلحة الضرائب في البلاد، الأمر الذي كان بمثابة فضيحة ليس لحكومة السوداني فحسب بل للعملية السياسية العراقية برمتها، التي لم تكن تلك الفضيحة الأولى وربما لن تكون الأخيرة، ولكنها بطبيعة الحال تمثل اختباراً مبكرا لحكومة محمد السوداني التي تشكلت بعد أزمة سياسية طويلة الأمد، والذي أعلن أن المبلغ سيسترد تباعاً وأن كشف القضية بأبعادها ستتم لاحقا.

حصاد الأمن

سجل العراق العديد من الحوادث الأمنية في محافظات عدة، لاسيما في كركوك وديالى وصلاح الدين ونينوى من لدن تنظيم داعش الإرهابي، رغم شنّ القوات الأمنية العراقية عشرات العمليات العسكرية والضربات الجوية في مناطق مختلفة ضد تجمعات التنظيم.

كان آخر تلك الخروقات الهجوم الذي استهدف قوات الشرطة الاتحادية بمحافظة كركوك في ديسمبر/كانون الأول الماضي وأسفر عن مصرع 7 جنود وجرح آخرين، وهو ما يضع العديد من علامات الاستفهام على الجهد الاستخباري الذي لطالما وصف بالمعطل والبطيء في مواجهة هجمات مباغتة للجماعات المسلحة.

شهد العراق العديد من الصعوبات الأمنية التي تمثلت في استهداف البعثات الدبلوماسية والمنطقة الخضراء بالصواريخ، وأبرزها قصف الحرس الثوري الايراني لأهداف في داخل مدينة أربيل في شمال العراق وعلى أطرافها، بحجة ضرب المعارضة الايرانية، ولكن يمكن القول أن استهداف المنطقة الخضراء والبعثات وقلب أربيل قد توقف مع تشكيل حكومة السوداني، وهو ما يعطي دليلا واضحا على أن موجة الاستهدافات السابقة كانت مرتبطة بالوضع السياسي.

لن يكون العام الحالي 2023 بأفضل حال مما كان عليه العام 2022 حسب أغلب الترجيحات، فالخلافات على السلطة وتقاسمها لم تحسم بعد، مما يهدد بشكل عملي وحدة الائتلاف الحكومي المُشكل لها، كما أن الوضع الاقتصادي دوما مهدد لارتباطه بأسعار النفط مع غياب هيكلية اقتصادية متينة تحمي البلاد من أي تلكؤ في أسعار النفط، مع توقعات بموجة ركود عالمي لن ينجو منها العراق وستكون ارتداداتها عليه كبيرة. ■

زيد عبدالوهاب الأعظمي: باحث من العراق، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية. خبير في مركز دراسات الشرق الأوسط أورسام.

خليجي 25 في البصرة: لم تكن كرة قدم فقط!

واثق السعدون

البصرة، أكبر مدن جنوب العراق، وثالث أكبر مدينة في العراق، بعد بغداد والموصل، استضافت هذه المدينة في الأيام 6-19 كانون الثاني/ يناير 2023 بطولة كأس الخليج العربي الـ25 لكرة القدم (الاسم الرمزي لهذه البطولة "خليجي 25")، بمشاركة منتخبات من السعودية، الكويت، الامارات، البحرين، قطر، عُمان، اليمن، فضلاً عن البلد المضيف العراق. بطولة كأس الخليج العربي لكرة القدم تقام كل سنتين في بلد خليجي ما، ينظمها اتحاد كأس الخليج العربي لكرة القدم، وهو اتحاد إقليمي لكرة القدم، تأسس في أيار/ مايو عام 2016, يضم ثمانية بلدان أعضاء, هي بلدان مجلس التعاون الخليجي, إضافة للعراق واليمن. المقر الرئيس لهذا الاتحاد في العاصمة القطرية الدوحة. بطولات كأس الخليج العربي لكرة القدم سبقت تأسيس هذا الاتحاد بعقود, حيث نُظمت أول بطولة في عام 1970 في البحرين. أجواء خليجي 25 في

> ان تجربة خليجي 25، والمردودات الايجابية لهذه التجربة على تحسين العلاقات الخليجية-العراقية, يمكن اعتبارها إنموذجاً محفزاً للعمل من أجل تنظيم فعاليات رياضية وثقافية وفنية مشابهة, تسهم بترميم واستعادة وتحسين العلاقات المجتمعية للعراق مع جميع دول جواره.

البصرة، تميزت عن جميع بطولات الخليج لكرة القدم السابقة، حيث أن انعكاسات تلك البطولة، والتفاعلات التي رافقتها، والمواقف التي أثارتها، تجاوز البعد الرياضي إلى الأبعاد السياسية والاجتماعية.

الرسائل السياسية لخليجي 25

ان اختيار البصرة لتنظيم هذه البطولة، لم يكن له أن يتم، لولا دعم اتحادات كرة القدم في دول مجلس التعاون الخليجي، وأن اتحادات كرة القدم الخليجية ما كانت ستدعم إقامة خليجي 25 في البصرة, لولا وجود تأييد لهذا الخيار من القيادات السياسية في بلدانهم. فمن المعروف أن العراق لم يستضف هذه البطولة, أو أي بطولة أخرى معترف بها دولياً, منذ العام 1979، بسبب الحظر الذي يفرضه FIFA على اجراء المباريات الدولية في الملاعب العراقية، نتيجة الحروب التي خاضها البلد والاضطرابات الأمنية التي يشهدها منذ عقود.

ان تشجيع القيادات السياسية الخليجية على إقامة هذه البطولة في البصرة، والسماح بسفر وفودهم الرياضية والإعلامية والمئات من مشجعيهم (المشجعين الكويتيين تجاوزوا الآلاف) إلى البصرة خلال فترة هذه البطولة، تعد مؤشرات واضحة على وجود سياسات خليجية جديدة تجاه العراق، وان الخليجيين قرروا التحول من سياسة التردد والترقب، والنأي بالنفس عن تطورات الأوضاع في العراق، إلى سياسة التقرب، وتبني المبادرات التي تعيد التواصل بين المجتمع العراقي والمجتمع الخليجي، وتحدي الاجندات التي تهدف إلى عزل العراق وشعبه عن محيطه الإقليمي. تلك الاجندات تعمل منذ 2003 على "إذابة" هوية المجتمع العراقي في "بودقة" المشروع الإيراني في المنطقة، ومحاولة الغاء الروابط التاريخية والثقافية والاجتماعية، الموجودة منذ قرون بين العراقيين وباقي شعوب المنطقة. التطور السياسي الأبرز الذي أثارته هذه البطولة، هو احتجاج إيران على استخدام تسمية "الخليج العربي" بدلاً من "الخليج الفارسي"، من قبل رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني خلال كلمته في افتتاح البطولة، ومن قبل الزعيم مقتدى الصدر خلال تغريداته في تويتر الداعمة لانطلاق هذه البطولة، ومن قبل بعض السياسيين العراقيين.

بعد انطلاق هذه البطولة، قدمت إيران احتجاجاً رسمياً لدى FIFA على استخدام تسمية "الخليج العربي" بدلاً من "الخليج الفارسي"، وقامت وزارة الخارجية الايرانية باستدعاء السفير العراقي في طهران، وسلمته مذكرة احتجاج على هذا الموضوع، فضلاً عن التصريحات الغاضبة التي صدرت من بعض المسؤولين والشخصيات الإيرانية حول نفس القضية.

لكن محمد شياع السوداني عقب الاعتراض الإيراني على تسمية "الخليج العربي"، قال في مقابلة له مع قناة DW الألمانية، خلال زيارته إلى برلين مؤخراً، إن "الخليج العربي هو واقع!

وانــه لا يــريد أن يــدخــل في هــذه الإشكاليات التي يثيرها البعض". كذلك الزعيم مقتدى الصدر غرد في تويتر بعد الاحتجاج الإيراني مرحباً بالوفود المشاركة بالبطولة، وفي إشارة تــحــدي لــلاعتراض الإيــراني، وضع الصدر في تغريدته جملة الخليج العربي بين هلالين، حيث قال الصدر في تغريدته: "ضيوفنا العرب الأكارم، من دول (الخليج العربي) مرحبا بكم.. أهلًا وسهلًا بالعرب في عراق الأولياء الصالحين.. أهلا بكم في بصرتكم".

بــعــد إصرار السوداني والصدر على استخدام تسمية "الخليج العربي"، شنت الصحف الإيرانية هجوماً حاداً عليهما، ووصفت هذا الأمر بانه "جرأة عراقية" على "ضرب وحدة الأراضي الإيرانية"، واعتبرت تلك الصحف بأن هنالك تياراً ينمو لدى الطبقة السياسية العراقية، يميل إلى التقارب مع المحور العربي، أكثر من ميله إلى إيران.

تسمية "الخليج العربي" تستخدم في هذه البطولة منذ السبعينات، ولم تبدي إيران اهتماماً بالموضوع من قبل، ولكن يبدو ان إيران لم تستطع إخفاء امتعاضها من استخدام هذه التسمية في خليجي 25 في البصرة بالذات، وانزعاجها من مناظر الود والتقارب بين بين ضيوف البطولة من الخليجيين وأهالي البصرة. لأن إيران باتت تشعر وتتصرف تجاه العراق كبلد يجب عليه التماهي كلياً مع التوجهات والسياسات الايرانية.

الرسائل الاجتماعية لخليجي 25

جميع الوفود الرياضية والإعلامية، ومشجعي المنتخبات الخليجية، التي قدمت للبصرة خلال البطولة، تفاجأت بحجم الترحيب والود وكرم الضيافة التي قدمت لهم. الحفاوة المبهرة والكرم السخي الذي أظهره أهالي البصرة لضيوفهم الخليجيين أحدثت هزة عاطفية في الضمير والعقل الخليجي، وغيرت تماماً الصورة النمطية المشوهة عن حقيقة

سلوك وشعور الشعب العراقي تجاه الخليجيين، وتجاه كل جيران العراق.

البصريين بخاصة، والعراقيين بعامة، قدموا صورة مشرقة من خلال مواقفهم الإيجابية خلال بطولة خليجي 25، وأرادوا القول للخليجيين بأن العراقيين شعب مبدع، يحب الحياة، يطمح إلى بناء علاقات طيبة مع الشعوب المجاورة، يرفض أن يتحول العراق الى منصة للاعتداء على البلدان والشعوب المجاورة، وأن ظواهر مثل الخطاب الطائفي، وانتشار الميليشيات، وفوضى السلاح، هي مفروضة قسراً على العراقيين، ولا تمثل جميع المجتمع العراقي. وأن العراقيين بحاجة إلى استمرار تواصلهم الاجتماعي والثقافي والإنساني مع جميع الشعوب المجاورة.

الخليجيين بدورهم تفاعلوا مع هذا الاندفاع والزخم الإيجابي للعلاقات مع العراق، الذي تصاعد خلال بطولة خليجي 25, من خلال مبادرات ورسائل إعلامية وثقافية ومجتمعية, تزامنت مع فعاليات خليجي 25, تسير بنفس الاتجاه الايجابي لمساعي ترميم العلاقات المجتمعية بين الخليجيين والعراقيين. مثل قيام قناة "الكأس" القطرية ببث برنامجها الرياضي الشهير "المجلس" الذي يحظى بنسبة مشاهدة عالية في العالم العربي, من استوديو أنشأته مؤقتاً في مدينة البصرة. لم يقتصر برنامج "المجلس" خلال أيام خليجي 25 على الفقرات الرياضية فقط، بل تضمنته فقرات اجتماعية وثقافية وفنية، تعكس ترحيب الخليجيين والعراقيين بعودة جسور التواصل بينهما بعد القطيعة. كذلك شهد الحفل الختامي للبطولة مشاركة فنانين من الصف الأول من السعودية والامارات. كل هذه المبادرات كانت رسائل استجابة خليجية للتقارب مع العراق.

في الأعوام الأخيرة أصبحت السياسات الخليجية تجاه العراق، أكثر نضجاً وأكثر واقعية. وتخلى الخليجيين عن خطابهم "المثالي" السابق حول أوضاع هذا البلد، الذي كان يكتفي بالتذمر وإلقاء لائمة تردي أوضاع هذا البلد على الأخطاء الأمريكية والتدخلات الإيرانية، وتبنى الخليجيون خطاباً جديداً "براغماتياً" حول الشأن العراقي، يتطلع بأمل نحو تحسين أوضاع العراق وإمكانية بناء علاقات مصالح مشتركة بين البلدين. الخليجيون أخذوا مؤخراً بالتعامل مع الشأن العراقي وفق مفهوم "ما حصل في العراق قد حصل، ولم يعد بالإمكان تفاديه، ولكن بالإمكان تقليل أضراره على دول الخليج"، وأن لوم الأمريكان أصبح غير مجدياً، والأدوار الايرانية في العراق أصبحت معروفة ومكشوفة للجميع، وأن الأفضل للخليجيين أن يتعاملوا مع العراق وفقاً لظروف هذا البلد الحالية ولخارطة توزيع مراكز القوة والنفوذ فيه، ضمن قاعدة "تحقيق ما يمكن تحقيقه" من المصالح المشتركة مع العراق.

ان تجربة خليجي 25، والمردودات الايجابية لهذه التجربة على تحسين العلاقات الخليجية-العراقية، يمكن اعتبارها إنموذجاً محفزاً، للعمل من أجل تنظيم فعاليات رياضية وثقافية وفنية مشابهة، تسهم بترميم واستعادة وتحسين العلاقات المجتمعية للعراق مع جميع دول جواره، مع الأردن، مع تركيا، مع الجزء الكبير من الشعب السوري الذي يعاني من ظلم نظام بشار. بخاصة ان هذه العلاقات أصابها الضرر، أو تراجعت، خلال العقدين السابقين، بسبب الاجندات التي سعت لعزل العراق عن محيطه الاقليمي، والتي حاولت حصر علاقات العراق السياسية والاقتصادية والمجتمعية والثقافية بايران فقط. ■

واثق السعدون: باحث وأكاديمي من العراق، حاصل على الدكتوراه في تاريخ العلاقات الدولية، مدير قسم الدراسات العربية في مركز أورسام.

أوضاع التركمان في العراق عام 2022 والتطلعات لعام 2023

سلجوق باجلان

> شدد التركمان مرارا وتكرارا على ضرورة إنهاء أزمة تشكيل الحكومة، وضرورة الإسراع في تشكيل الحكومة، لأن المناطق التي يعيشون فيها تفصل بين المجتمعات العربية والكردية، وهم الأكثر تضررا من أي صراع محتمل.

استقبل العراق عام 2022 بأجواء أزمة تشكيل الحكومة والتوترات السياسية التي انطلقت بعد الانتخابات النيابية المبكرة التي أجريت في 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، تلك الانتخابات التي انتهت بفوز التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر بالمرتبة الأولى وخسارة الأحزاب السياسية المنضوية ضمن إئتلاف "الإطار التنسيقي الشيعي" المعروف بقربه من إيران. وبعد مساعي الصدر لتشكيل حكومة أغلبية سياسية وطنية دون مشاركة أحزاب الإطار التنسيقي تأزمت الأوضاع، واتجهت نحو اندلاع مظاهرات احتجاجية تحولّت بعد ذلك إلى مواجهات مسلحة في إطار محدود. بعدها انسحب مقتدى الصدر من العملية السياسية، وتمكن الإطار التنسيقي من تشكيل تحالف واسع تحت أسم "تحالف إدارة الدولة" ومن ثم قام بتشكيل الحكومة برئاسة محمد شياع السوداني في أكتوبر/ تشرين الأول 2022.

وفيما يخص القوى السياسية التركمانية، لطالما حذّرت الأحزاب السياسية التركمانية قبل انطلاق المفاوضات السياسية التي جرت قبل تشكيل الحكومة الجديدة، يجب ألا تسفر تلك المفاوضات عن نتيجة يمكن أن تكون ضد مصالح التركمان والمناطق التركمانية. وفي هذا السياق، أجرت الأحزاب السياسية التركمانية عدداً من الاجتماعات في كركوك وبغداد. لذلك، فأن عدم تمثيل التركمان على المستوى الوزاري في حكومة السوداني يشير إلى استمرار سياسات الإقصاء تجاه المجتمع التركماني.

التركمان وجهود تشكيل الحكومة الجديدة

كما هو معروف أن الحكومات في العراق منذ عام 2003, تشكّلت بمشاركة أحزاب سياسية تمثل المجتمعات الشيعية والسنية والكردية. وفي إطار هذه المعادلة, أحيانا لم يتم منح التركمان التمثيل الكافي في الحكومة المركزية العراقية, وأحيانا أخرى لم يكن لهم أي تمثيل على الإطلاق في الحكومة. وسعى مقتدى الصدر بعد فوزه في الانتخابات الأخيرة وحصوله على 73 مقعدا برلمانياً, إلى تشكيل حكومة أغلبية وطنية بدلاً من تلك المعادلة. وتسبب موقف الصدر هذا في أزمة تشكيل حكومة استمرت نحو عام.

وعندما بدأت أزمة الحكومة تشكل تهديداً أمنياً وسياسياً للمناطق التركمانية، أعلنت الجبهة التركمانية العراقية وتحالف جبهة تركمان العراق الموحد في 1 أغسطس/ آب 2022 مبادرة التركمان لحل أزمة تشكيل الحكومة. وتضمنت مبادرة التركمان عدة نقاط مهمة؛ هي إجراء الانتخابات النيابية وانتخابات مجالس المحافظات خلال عام واحد من بدء الحوار الوطني, والحفاظ على الوضع القانوني لمحافظة كركوك, والحفاظ على مكتسبات عملية إنفاذ القانون التي أجريت لاستعادة سيطرة الحكومة المركزية على كركوك في أكتوبر/ تشرين الأول 2017.

وبعد انسحاب الصدر تماما من السياسة في 29 أغسطس/ آب 2022, تأسس ائتلاف إدارة الدولة في سبتمبر/ أيلول 2022, وخضع بعدها للمصالح السياسية وضغوطات حكومة إقليم كردستان, ولم يشرك معه تحالف جبهة تركمان العراق الموحد, وقام بإجراء انتخابات الرئيس في 13 أكتوبر/ تشرين الأول 2022, الذي كان يعتبر من أهم أسباب الأزمة. حيث انتخب مجلس النواب عبد اللطيف رشيد رئيسا للجمهورية بحصوله على 162 صوتا في الجولة الثانية من الانتخابات. وفي نفس اليوم قام عبد اللطيف رشيد بتكليف رئيس كتلة تيار الفراتين محمد شياع السوداني لتشكيل الحكومة الجديدة.

شدد التركمان مرارا وتكرارا على ضرورة إنهاء أزمة تشكيل الحكومة، وضرورة الإسراع في تشكيل الحكومة، لأن المناطق التي يعيشون فيها تفصل بين المجتمعات العربية والكردية، وهم الأكثر تضررا من أي صراع محتمل. إلّا أن ائتلاف إدارة الدولة لم يشرك تحالف جبهة تركمان العراق الموحد. ورغم وجود أعضاء برلمان تركمان تم اختيارهم من التحالفات الموجودة داخل ائتلاف إدارة الدولة إلّا أنه لم يتم تمثيل الهوية التركمانية. ولهذا السبب، وقف التركمان الذين كانوا يرغبون في حل أزمة تشكيل الحكومة، ضد استخدام المناطق التركمانية، لاسيما كركوك، كورقة مساومة بين الأحزاب السياسية العربية والأحزاب السياسية الكردية.

وعلى الرغم من أن التركمان هم المكون الأساسي الثالث للعراق (بحسب الدستور العراقي النافذ حالياً)، إلا أنه لم يتم إسناد أي وزارة لهم. ولكن، تولى ثابت العباسي (وهو من أصول تركمانية) من تحالف "عزم" (من القوى العربية السنية) منصب وزير الدفاع العراقي الجديد. ورغم أن جميع المكونات بما في ذلك المسيحيين، ممثلة في الحكومة على أساس هوياتهم العرقية والدينية، إلّا أن عدم تمثيل التركمان يدل على استمرار سياسات الإقصاء المنهج تجاه التركمان في العراق.

الأوضاع الأمنية في مناطق التركمان

تحقق الاستقرار بشكل نسبي في جميع أنحاء العراق، بعد إعلان رئيس الوزراء العراقي آنذاك حيدر العبادي في 10 ديسمبر/ كانون الأول 2017, هزيمة تنظيم داعش الإرهابي. ولكن, هجمات داعش استمرت على فترات متقطعة في كركوك وخانقين

التابعة لديالى وطوزخورماتو وآمرلي التابعتين لولاية صلاح الدين، وهي المناطق التي يمثل التركمان أغلبية السكان فيها. واستمرت هجمات داعش في مناطق التركمان وخاصة القرى، رغم تراجعها مقارنة بالسنوات الماضية. كما لقي 3 عناصر من الحشد الشعبي مصرعهم جراء هجوم نفذه تنظيم داعش في 19 أبريل/ نيسان 2022, في ناحية قره تبه التركمانية التابعة لديالى. وقتل 11 جنديا في 18 ديسمبر/ كانون الأول 2022, جراء انفجار عبوة ناسفة كانت مزروعة على الطريق من قبل تنظيم داعش الإرهابي خلال مرور دورية لقوات الشرطة الاتحادية العراقية في قرية الصفرة بناحية الرياض الواقعة جنوب كركوك. وبعد يومين من هذا الهجوم, لقي 11 شخصا حتفهم إثر هجوم نفذه تنظيم داعش في قرية البوبالي في ديالى في 20 ديسمبر/ كانون الأول 2022. كما قتل 4 من عناصر الأمن جراء هجوم نفذه داعش في 21 ديسمبر/ كانون الأول 2022 واستهدف القوات الأمنية في منطقة الزاب بمحافظة كركوك. وهنا يمكن القول، إن وقوع الهجمات في شرق كركوك وشمال ديالى، بعيدا عن مراكز المحافظات، يشير إلى أن خلايا داعش تكمن في جبال حمرين، التي تبدأ من شمال ديالى وتمتد نحو الشمال.

من جانب آخر، كان هناك تطور أمني آخر خلال عام 2022 في المناطق التركمانية يتمثل في الهجمات الصاروخية الباليستية التي شنتها إيران ضد مجموعات المعارضة المسلحة الإيرانية. ويقال إن المعارضة الإيرانية ومجموعات مسلحة تابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، التي تعتبره إيران منظمة إرهابية، منتشرة في قرية شيراف التابعة لبلدة آلتون كوبري في كركوك (وهي بلدة تركمانية). إن استمرار تهديد الجماعات المسلحة الأجنبية للمناطق التي يعيش فيها التركمان يهدد أمن المنطقة أيضا، ويمهد الأرضية إلى خطر تحوّل المناطق التركمانية إلى منطقة صراع إقليمي ودولي.

أوضاع التركمان في إقليم كردستان العراق

يتم تمثيل التركمان في برلمان إقليم كردستان العراق من خلال 5 مقاعد وفق نظام المحاصصة. وتتوزع مقاعد التركمان في برلمان إقليم كردستان العراق بحسب المحاصصة, بواقع مقعد واحد للجبهة التركمانية العراقية, ومقعدين إثنين لحزب التنمية التركماني ومقعد واحد لحزب الإصلاح التركماني ومقعد واحد لحزب الأمة التركماني. وجميع الأحزاب التركمانية باستثناء الجبهة التركمانية العراقية ليس لها أي تمثيل إلا في برلمان إقليم كردستان. ويدعو التركمان إلى زيادة العدد الإجمالي للحصص في برلمان الإقليم من 11 إلى 15, وزيادة حصة التركمان من 5 إلى 7.

وعلى الرغم من الاعتراف بالتركمان بأنهم المكون الرئيسي الثاني في إقليم كردستان العراق، إلا أنهم ممثلون في حكومة وبرلمان إقليم كردستان من خلال حصة "الأقليات" .Quota وفي هذا الوضع، يمكن للجبهة التركمانية العراقية التي ترى في نفسها حق التمثيل الوطني للتركمان، أن تقبل حصة الأقليات للتركمان في إقليم كردستان العراق وتعمل على زيادة عدد هذه الحصة، وهذا سيمنح الفرصة إلى تركمان بلدة كفري التابعة سياسيا لإقليم كردستان وإداريا إلى الحكومة المركزية للترشح والفوز بمقعد في برلمان الإقليم، على عكس وضع المحاصصة الحالي الذي لا يمنح كفري مقعدا في البرلمان. وهناك خيار آخر، وهو أن يرفض التركمان وضعهم كأقلية ويشكلون ائتلافا مع الأحزاب التركمانية الأخرى كمكون رئيسي ثانٍ في الإقليم، ويتم تمثيلهم بقوة. وفي هذا الصدد، قد تتبع الجبهة التركمانية العراقية سياسة مختلفة من أجل الحصول على حقوق التركمان في إقليم كردستان العراق. ويتركز السكان التركمان في إقليم كردستان، في محافظتي أربيل والسليمانية. ويمكن للجبهة التركمانية العراقية التفاوض مع كبار المسؤولين في الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني والمطالبة بحقوق التركمان في إقليم كردستان. بالإضافة إلى ذلك، فإن بلدة كفري الذي تدار من قبل محافظ السليمانية، تتعرض أحيانا لهجمات من تنظيم داعش الإرهابي. وإلى جانب هذه الهجمات، برزت قضايا البطالة والهجرة في الإقليم إلى الواجهة. ولذلك، يمكن للجبهة التركمانية العراقية أن تطلب من وزارة البيشمركة التابعة لحكومة إقليم كردستان تشكيل قوة تركمانية، من أجل سد الفجوة الأمنية في منطقة كفري.

يمكن القول إن عدم وجود أي حزب تركماني غير الجبهة التركمانية العراقية في كفري سيحقق للجبهة أفضلية في تلك البلدة. حيث يمكن للجبهة التركمانية العراقية التي ترى في نفسها حق التمثيل الوطني للتركمان أن تفوز أيضا بمقعد إضافي من كفري التي تعتبر منطقة للاتحاد الوطني الكردستاني. وفي حال زيادة الحصة، فمن المهم أن تجري الجبهة محادثات مع كبار مسؤولي الاتحاد الوطني الكردستاني، في إطار مساعيها للفوز بهذا المقعد.

اتخذ رئيس الوزراء العراقي والقائد العام للقوات المسلحة محمد شياع السوداني، قرارا بتشكيل قوة جديدة لحرس الحدود، خلال اجتماع الأمن الوطني الذي عقد في 23 نوفمبر/ تشرين الأول 2022، من أجل وضع حد للهجمات المنفذة من الأراضي العراقية تجاه تركيا وإيران. وبشأن هذا القرار، أشار المتحدث باسم القيادة العامة للقوات المسلحة في العراق اللواء يحيى رسول، أنه سيتم تقييم الطلبات المقدمة إلى هذه القوة من قبل المواطنين المقيمين على حدود إقليم كردستان (أربيل والسليمانية ودهوك). وفي هذا النطاق، يمكن للجبهة التركمانية العراقية أن تلتقي المسؤولين في وزارة الداخلية العراقية، وتلعب دورا بارزا فيما يتعلق بمشاركة المواطنين التركمان الذين يعيشون داخل حدود الإقليم في هذه القوة. جدير بالذكر أن التركمان اضطروا للهجرة بسبب البطالة والأمن في بلدة كفري التابعة سياسيا لإقليم كردستان وإداريا إلى الحكومة المركزية. وفي حال شارك التركمان الذين يعيشون في مناطق مختلفة من إقليم كردستان لاسيما بلدة كفري، في قوات حرس الحدود، فهذا سيساهم في الحد من البطالة والهجرة.

تطلعات إلى عام 2023

من المتوقع أن تتواصل الجهود في عام 2023 من أجل ضمان تمثيل التركمان في الحكومة المركزية العراقية. ومن المهم أن تعزّز الأحزاب السياسية التركمانية تمثيلها في الحكومة المركزية العراقية على المستوى الوزاري وفي المجالات الأخرى. إن من الضروري ضمان تمثيل التركمان في المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان في العراق. وفي الحقيقة، ليس هناك توثيق بالشكل المطلوب حول انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها التركمان في العراق. ومن الأهمية البالغة أن تعمل الأحزاب السياسية التركمانية ومنظمات المجتمع المدني في العراق على التركيز على الوضع الإنساني في المناطق التركمانية وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان. وسيكون من المناسب أن تسلك الطرق المحلية والدولية وتشكيل رأي عام لإنقاذ النساء التركمان المخطوفات على يد تنظيم داعش الارهابي، اللواتي ما زالوا في الأسر.

من الأمور المهمة الأخرى التي تنتظر التركمان في عام 2023 هي انتخابات المحافظات. حيث من المقرر أن تجري الحكومة المركزية العراقية انتخابات مجالس المحافظات في غضون عام. وربما تطرح مناقشات مع اقتراب انتخابات مجالس المحافظات, حول صيغة 32% (32% للتركمان و32% للأكراد و32% للعرب) فيما يتعلق بتقاسم السلطة وتوزيع المقاعد في مجلس محافظة كركوك التي تضم مزيجاً من الأعراق. وبالإضافة إلى نقاشات انتخابات المحافظات, قد يكون عام 2023 عاما حاسما من حيث تحديد مستقبل الوجود التركماني والنفوذ السياسي في العراق, بسبب قرار تفعيل المادة 140 الذي اتخذته الحكومة الجديدة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. وفي الوقت الذي سيشهد ظهور وضع كركوك القانوني وانتخابات المحافظات على الواجهة بشكل متكرر أكثر في الفترة المقبلة، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو مدى استعداد التركمان في هذه المرحلة. ويمكن القول، إن على التركمان الذين يقدمون أكثر من مرشح واحد لكل مقعد يخصص للتركمان في العراق تقريبا، أن يركزوا على خارطة طريق مشتركة ومرشح واحد في انتخابات المحافظة.

ومن أجل إبعاد المناطق التركمانية عن خطر التنظيمات الإرهابية وتوفير الاستقرار وضمان الأمن، يجب على الحكومة المركزية العراقية تطهير الأراضي العراقية لاسيما مناطق التركمان من وجود ارهابيي حزب العمال الكردستاني. لأن إخراج هذه التنظيمات الإرهابية من الأراضي العراقية يضمن أمن المنطقة ويساهم في تعزيز العلاقات مع دول الجوار. ■

سلجوق باجلان: أكاديمي من العراق، حاصل على الدكتوراه في دراسات الهوية القومية من جامعة غازي في أنقرة، عضو الهيئة التدريسية بجامعة كركوك، خبير الدراسات التركمانية في مركز أورسام.

اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل: مستقبله ونتائجه المتوقعة على الداخل اللبناني

صهيب جوهر

يمكن تبرير دعم حزب الله لاتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، إلى الانهيار الاجتماعي والاقتصادي في كافة أرجاء البلاد الذي أسفر عن استياء كبير في أوساط القاعدة الانتخابية للحزب. ويشكّل هذا الاتفاق بارقة أمل بإمكانية تحقيق نمو اقتصادي في المستقبل من شأنه انتشال لبنان من أزمته الحالية.

ستكون لحظة التوقيع على اتفاق الترسيم بين لبنان وإسرائيل مفصلية للبنان بكل ما للكلمة من معنى. وعلى الأرجح، ستكون هي النقطة الصفر التي سيبدأ بعدها لبنان بالصعود من قعر الهاوية.

وعندما يتمُّ التوقيع، سيصبح لبنان فعلًا، لا افتراضاً، عضواً في نادي الدول المصدِّرة للغاز. وسواء بدأ الاستخراج بعد عامين أو أكثر، فإنّ مفاعيل استثمار الطاقة الغازية ستصبح أمراً واقعاً في اللحظة التي يتم فيها التوقيع. وعندما يصبح يقينياً أن لبنان سيسحب من مخزونات أرضه كميات من الغاز تقدّر قيمتها بمليارات الدولارات، بعد فترة ليست بعيدة نسبياً، بضمانة الولايات المتحدة والأمم المتحدة وشركات أوروبية وقطرية، سيصبح سهلاً تعاطيه مع العالم في المسائل المالية والاقتصادية.

وبعد الاتفاق، لن يضطر لبنان إلى بذل الجهود للحصول على دعم ببضع عشرات أو مئات من ملايين

الـدولارات، مـتـوسّلًا إلى الشرق والـغـرب، بـل إن الـجـهـات المانـحـة والأصدقـاء والأشقـاء سيـمـنـحـونـه القروض الوافرة، ما دامت مضمونة بموارد قيد الاستخراج. وسيتمكن لبنان من سداد ديونه بعد مفاوضة الدائنين من موقع قوة.

مـا يـعـني أن عـلاج الأزمـة المالـيـة والـنـقـدية والاقتصادية متوافراً. أي سيصبح ممكناً تمويل خطة النهوض وتنفيذها. وفي شكل مباشر، يُفترَض أن ينعكس الاتفاق تحسُّناً في سعر الليرة يدعم الاتجاه نحو حدّ أدنى من الاستقرار الاجتماعي.

حسابات الأطراف على طاولة بايدن

بالتوازي لم يكن تفصيلًا الكلام ما تحدث به المسؤولين الأميركيين بعد الترسيم، فهم تحدثوا في وضوح عن استـعـادة لـبـنـان لأنـفـاسه قـريـباً. وبالطبع هنالك مراحل اخرى لا تزال تنتظر لبنان للدخول لمرحلة استعادة الاستـقـرار، كـمـثـل انـتـاج تسوية سيـاسـيـة تشكّـل المظـلّـة المطـلـوبـة للمرحلة المقبلة وترتكز على استكمال تطبيق بنود اتفاق الطائف، ولا سيما مـنـهـا اعـتـمـاد الـلامـركـزية وإنشاء مجلس شيوخ، وإضافة بنود تشكّل حـلًا لـلـثـغـرات الـتي ظـهـرت خـلال المراحـل الماضيـة حـول آلـيـة عـمـل السلطة التنفيذية. وطالما انّ حزب الـلـه هـو الـطـرف الأساس المعـني في لـبـنـان، خصوصاً لـجـهـة حضوره الـعسكـري، فـمـن المنـطـقي تـوقّـع حصول تـفـاهـمـات في الـكـوالـيس المغلقة حول أسس مشتركة مقروناً بتطمينات أمنية. وعلى ان يلي ذلك انـتـخـاب رئيس جديد لـلـجـمـهـورية والاتفاق سلفاً على حكومة مهمّتها اطلاق ورشة إعادة إعمار مؤسسات الـدولـة المنـهـكـة بـرعـايـة أوروبـيـة وخليجية.

يـمـكـن تبرير دعم حـزب الـلـه لاتـفـاق تـرسـيـم الـحـدود الـبـحـرية بين لـبـنـان وإسرائـيـل، إلى الانـهـيـار الاجـتـمـاعي والاقـتـصادي في كـافـة أرجـاء الـبـلاد الذي أسفر عن استياء كبير في أوساط القاعدة الانتخابية للحزب. ويشكّل هـذا الاتـفـاق بـارقـة أمـل بإمـكـانـيـة تحقيق نمو اقتصادي في المستقبل من شأنه انتشال لبنان من أزمته الحالية. عـلاوةً على ذلك، وعلى الـرغـم مـن التصعيد في خطاب حزب الله تجاه إسرائيل، واقع الحال هو أن أي نزاع عسكري سينشر الفوضى في عقر دار الـحـزب ويقـوّض دوره الـتـوسعي في المنطقة.

نتيجةً لذلك، لا يبدو الحزب مستعدًا لـخوض غمار الحرب. وقد ساهمت عـوامـل عـدّة، كـالـديـنـاميـكـيـات الـجـيـوسياسـيـة وانشغـال الـعـالـم بالنزاع الأوكراني والخطوات الرامية إلى خفض وتائر التصعيد في معظم الانـقـسامـات ومـنـاطـق الصراعـات الإقليمية، في تشكيل بيئة سياسية مؤاتية لإبرام الاتفاق.

بالمقابل كادت المزايدات الانتخابية في اسرائيل ان تلغي اتفاق الترسيم البحري تحت عنوان الضمانات الأمنية في الاتفاق. لكن الرئيس الاميركي جو بايدن كان الداعم الفعلي والجدّي، ما سمح بولادة الاتفاق. وليس من المبالغة القول إنّه الأب الروحي للاتفاق، وهو ما حرص على إظهاره عبر الاتصال للتهنئة مباشرة بالرئيس اللبناني وبرئيس الحكومة الإسرائيلية.

مع لبنان، أظهرت ادارة بايدن انّ الاتفاق هو الممر الالزامي للحدّ من حال الانهيار والدخول في مشروع إعادة الاستقرار اليه. ومع اسرائيل كان الضغط على يائير لابيد المرتبك بسبب وضعه الانتخابي السيء، بأنّ تسويق الاتفاق سيؤدي إلى تحسين صورته في الانتخابات لا العكس، وبأنّه ضمان أمني للحدود الشمالية. لكن بنيامين نتنياهو سعى في المقابل إلى نزع الشرعية عن الاتفاق.

وبايدن أظهر في المقابل للابيد حرص واشنطن على ضمان عدم ذهاب اجزاء من الارباح اللبنانية إلى حزب الله. فواشنطن تدرك جيدا أنّ المشاركة المرتفعة في الانتخابات الاسرائيلية ستلعب لمصلحة نتنياهو، لذلك تدفع في اتجاه تبريد الاجواء رغم الآمال الضعيفة.

حزب الله حارس الترسيم والنظام والتفاوض

فيما تؤشر موافقة حزب الله على اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع اسرائيل إلى تحول في النظرة لديه. وستكون الخطوة عنواناً لانخراط الحزب أكثر فأكثر في اللعبة الداخلية. وهذا قرار كان قد اتخذه الحزب منذ سنوات، تحديداً في انتخابات العام 2018، وحينها أبرم اتفاقاً مع رئيس مجلس النواب نبيه برّي على التناصف في الدخول إلى مؤسسات الدولة وإداراتها. ومنذ أشهر يعمل حزب الله على إعداد وثيقة سياسية جديدة لم يتحدد بعد موعد الإعلان عنها. لكنها تقدّم رؤيته للواقع السياسي والاقتصادي في لبنان. كما تتضمن بعض الأفكار المتعلقة بالنظام أو الصيغة التي يؤكد مسؤولو الحزب في مواقفهم العلنية حرصهم الحفاظ عليها.

وعليه يركّز حزب الله اهتماماته على استحقاقات الداخل وهذا ما يتضح أيضاً من خلال لقاءات ومواقف يبلغها الحزب لمسؤولين لبنانيين وديبلوماسيين عن استعداده للتوافق، والحرص على التهدئة والاستقرار في الداخل. وهذا موقف له أبعاده السياسية للمرحلة المقبلة، وله تبعات تندرج فيها المساعي للحضور في أي مفاوضات مع قوى خارجية حول الوضع اللبناني.

وهي تجربة كان الحزب قد اختبرها مع فرنسا ويريد اختبارها مع قوى أخرى ذات تأثير أكبر ربما. ويشكل في هذا الإطار اتفاق الترسيم مدخلاً لترجمة نجاعة الخيار الديبلوماسي الذي سلكه، ومن خلاله يمكن القول إن الحزب قد أبرم اتفاق الترسيم مع الولايات المتحدة الأميركية بشكل أو بآخر. وهذا ما يصح انسحابه على استحقاقات أخرى لاحقاً، فيما المسار سيكون مرتبطاً بمدى الإلتزام بتطبيق وتنفيذ مندرجات هذا الاتفاق.

كما أن ما ينطبق مع أميركا ينطبق على السعودية، لا سيما أن الحزب ينظر بإيجابية لحركة السفير السعودي وليد البخاري في اللقاءات مع نواب سنّة أو غير سنّة من الذين يتمتعون بعلاقة تحالفية مع حزب الله. كما أن الحزب يبدو إيجابياً تجاه الموقف السعودي في "أوبك بلس".

وعليه يأتي اتفاق ترسيم الحدود كنوع من تتويج لمسار طويل أفضى إلى إبرامه واقعياً بين الولايات المتحدة الأميركية وحزب الله. وهذا ما تثبته النتيجة، ويؤكد الاتفاق أن أميركا وحزب الله كلاهما يتعاطيان ببراغماتية، وعندما تتقاطع المصالح لا بد من مواكبة تقاطعاتها. بينما يبدو خصوم الحزب خارج الزمن وخارج هذا الاتفاق أو التأثير به أو حتى مواكبته. نزولاً عند الإستسلام لفكرة: "إننا حلفاء أميركا والمجتمع الدولي، بينما حزب الله على خصومة معه وخاضع للعقوبات". يغيب عن بال هؤلاء تجربة طالبان أو التجربة مع إيران في العراق.

مستقبل الاتفاق وخطوط الاختلاف

في مقابل هذه الصورة المتفائلة لا يمكن إهمال الجانب السلبي الذي عبّرت عنه بعض الفقرات في التفاهم الأخير، لا سيما منها تلك التي تتصل بطريقة التعاطي المالي بين واسرائيل والشركة المشغّلة لـ"حقل قانا" أي شركة "توتال" الفرنسية والتي ستعطي إسرائيل 17% من حصتها, كما بالنسبة الى مصير "خط الطفافات" المنصوب في المنطقة منذ 22 عاماً، ما يعني وجود خطرين

مستقبليين يهددان مستقبل الاتفاق:

الأول: بالنسبة الى حقل قانا فقد رفعت الدولة مسؤوليتها عن الجانب المالي الواجب تحديده بين شركة توتال والجانب الاسرائيلي بطريقة أفقَدتها السيطرة التامة عليه وقد تسمح للشركة بأن تراعي الشروط الاسرائيلية إن تضارَبت في مكان ما مع اللبنانية بعيداً عن كثير من التفاصيل التي يمكن الاشارة اليها لاحقاً.

ثانياً: بالنسبة إلى مصير "خط الطفافات" فقد عبّر الحل عن حجم الهاجس الامني الاسرائيلي الذي يتفوق على اي هم مالي او اقتصادي رَدّ عليه لبنان بطريقة اللامبالاة بمصيره. فلم يكن في قدرة لبنان استعادة المنطقة المحتلة ولا يمكن ان يعيد النظر في حدوده إن جرى اي تعديل على النقطة "B1" او على الخط الموازي لها لأنّ ذلك يستدعي تعديلا دستوريا، فرضخ لقوة الأمر الواقع الإسرائيلي والانحياز الأميركي، وتركه عالقاً الى امد غير محسوب على قاعدة أنه قائم منذ 22 عاماً، ولم يؤد وجوده إلى أي مشكلة على رغم من تشكيله اعتداء سافراً قائماً على المياه اللبنانية.

وفي خلاصة المعطيات والمؤشرات التي عكسها الإتفاق، نُقل عن مرجع ديبلوماسي رافق المفاوضات بأدق تفاصيلها انه وعلى رغم ممّا شكّلته هاتان النقطتان من مخاطر استمرارهما عالقتين فإنّ التفاهم يسمح للبنان بإطلاق عملية مجمّدة منذ عقود من الزمن وانّ مصير خط الطفافات سيبقى في عهدة اسرائيل لفترة طويلة قد تطول والى تلك المرحلة ستبقى هذه الطفافات تروح وتجيء يمنة ويسرة إن حرّكتها الأمواج البحرية، لا الأمنية ولا السياسية ولا الاقتصادية.

في المحصلة فإن التأكيد على أن خيار استخراج الغاز مقابل التهدئة هو البديل الوحيد لتحسين الوضع المالي، بدلاً من الدخول في ورشة إصلاحات كبيرة. وكأنه بشكل أو بآخر يجاري الحزب القوى السياسية أو المصارف للمحافظة على ما تبقى من النظام السياسي والاقتصادي والمالي ولو بالاستغناء عن صندوق النقد الدولي.

وللمحافظة على هيكلية هذا النظام، ثمة حاجة إلى تخفيف الاحتقان ووقف التصعيد، وإيجاد مساحات حوار بين القوى اللبنانية المتخاصمة. ومن الملفت أن يقوم حزب الله بلعب هذا الدور. ففي ذلك يتحول الحزب إلى حارس للنظام القائم، وضامن للاستقرار الداخلي والخارجي، ومنخرط بالبحث عن تأمين الاحتياجات الضرورية، لذلك يجد نفسه صلة الوصل بين القوى السياسية المتخاصمة. ■

صهيب جوهر: كاتب وصحفي من لبنان.

المنطقة المغاربية في 2022: عام الأمل والألم

عبدالنور تومي

تميّزت سنة 2022 في المنطقة المغاربية بعدّة أحداث سياسية واقتصادية، فضلاً عن نشاطات ثقافية ورياضية متعددة كانت لها انعكاسات سياسية.

الجزائر

تزامنت مع العام 2022 مرور الذكرى الستون على توقيع اتفاقيات إيفيان التي مهّدت لاسترجاع السيادة الوطنية بعد نضال ومقاومة شعبية وحرب تحرير شاملة دامت سبع سنوات ونصف ضد المستعمر الفرنسي. على الصعيد الدبلوماسي احتضنت الجزائر القمة العربية العادية الحادية والثلاثون، وقبل إنعقاد القمة العربية نجحت الجزائر في جمع الفصائل الفلسطينية، وحّركت ملف القضية الفلسطينية، ودفعت بملف المصالحة السياسية في دولة مالي. أما اقتصاديا، فعرفت الجزائر انتعاشا نسبيا بعد الارتفاع الملحوظ لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية جراء التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية -

الأوكرانية، ممّا سمح للجزائر أن تصبح لاعبا فاعلاً أساسياً في تزويد أوروبا بالغاز، بعد اضطراب الإمدادات الروسية لأوروبا بالطاقة بسبب الحرب. كما ان الرئيس عبد المجيد تبوّن قد أصدر قراراً في سنة 2022 بزيادة الرواتب على مدى عامي 2023-2024 ليتراوح مستواها سنويا ما بين 4500 دينار جزائري إلى 8500 دينار جزائري حسب الرتب, وهذا ما يجعل الزيادات التي تقر خلال السنوات الثلاثة 2022, 2023, 2024, تصل إلى نسبة 47 بالمائة. على الصعيد الرياضي، استطاعت الجزائر أن تنظّم دورة مميزة لألعاب البحر المتوسط في مدينة وهران. وفي الشأن الثقافي، تم إدراج موسيقى الراي الجزائرية كتراث انساني محمي لدى اليونسكو؛ أما جيوسياسياً فكان الحدث البارز هو تقديم الجزائر بطلب للإنضمام لمنظمة البريكس .BRICS

المغرب

عرفت المغرب أيضا أحداثا ميّزت سنة 2022 مثل فاجعة الطفل ريان، حيث عاش المغاربة فاجعة وفاة هذا الطفل البالغ من العمر خمس سنوات داخل بئر ارتوازي عميق، وحبس الملايين من المواطنين عبر العالم أنفاسهم وهم يشاهدون عمليات الإنقاذ والحفر التي استمرت لخمسة أيام لكنها انتهت بإخراج الطفل جثة هامدة. وضمن الأحداث كان هناك إعلان السلطات الصحية عن تسجيل أول وفاة بسبب متحور أوميكرون لفيروس كورونا، بعدما كان ينتظر كثيرون قلب صفحة الجائحة والعودة إلى الحياة الطبيعية. غير أن ظهور أوميكرون لم يؤثر كثيرا على قطاع السياحة، كون هذا القطاع الحيوي يعد أحد رئتي الإقتصاد المغربي. وقد عادت الحياة إلى الرحلات الجوية عبر المملكة المغربية بفتح الأجواء في وجه الطائرات،

لتعود وتيرة توافد السياح تدريجيا وينتعش قطاع السياحة الذي تضرر كثيراً منذ بداية الجائحة، وهو ما تسبب في فقدان فرص عمل كثيرة.

وشهدت سنة 2022 محاولة المئات من المهاجرين غير الشرعيين من دول القرن والساحل الأفريقي عبور السياج الحدودي الفاصل بين مدينتي مليلية وسبتة الخاضعتين للسيطرة الإسبانية وإقليم الناظور المغربي شمالاً.

عاد الملف الشائك الذي يعطل مشروع الوحدة المغاربية للواجهة من جديد، ملف الصحراء الغربية؛ حيث قامت مدريد بدعمها العلني للمرة الاولى لمقترح الرباط القاضي بمنح حكم ذاتي للصحراء الغربية، ما دفع بالجزائر إلى استدعاء سفيرها بمدريد وخلق أزمة دبلوماسية بين البلدين تكاد تدوم إلى غاية الانتخابات التشريعية في الربيع المقبل بالمملكة الأسبانية. قبل هذا الحدث، كانت علاقات الرباط ومدريد قد ساءت بشكل غير مسبوق في أعقاب استقبال إسبانيا زعيم جبهة البوليساريو للاستشفاء، وهو ما ردت عليه المغرب باستدعاء سفيرتها من مدريد.

أمّا الحدث التاريخي الذي ميّز سنة 2022 بالمغرب وكان فخرا للمنطقة المغاربية خصوصاً والعربية والإسلامية عموماً, فهو الحدث الرياضي الكروي العالمي بعد تأهل المنتخب المغربي للدور النصف النهائي في مونديال قطر 2022.

موريتانيا

وقّعت الأحزاب السياسية الموريتانية في شهر أيلول/ سبتمبر 2022 اتفاقا يمهّد لانتخابات توافقية لإنهاء الانسداد السياسي الذي تعرفه البلاد منذ سنوات, كما شهدت أيضا البلاد إحتجاجات إجتماعية بسبب غلاء المعيشة وانهيار القدرة الشرائية للمواطن, وعلى الصعيد الدبلوماسي وقّعت موريتانيا والجزائر في نواكشوط 26 اتفاقية تخصّ مجالات التعاون القضائي, والأمني والشؤون الخارجية, والنقل والطاقة والمعادن والصيد والتجارة والتعليم العالي, خلال اجتماع اللجنة المشتركة العليا, التي تعقد للمرة الأولى منذ 6 سنوات. واتفقت السلطات في البلدين على تسريع تنفيذ أول طريق بري يربط البلدين.حيث يؤكّد الجانبان على الأهمية الاستراتيجية لتنفيذ مشروع الطريق الرابط بين مدينتي تندوف الجزائرية والزويرات الموريتانية. وسيمثل هذا الطريق جسرًا للتعاون الثنائي من شأنه أن يفتح آفاقا واعدة للتنمية الاقتصادية المندمجة بين البلدين.

تونس

تعيش تونس منذ إقالة الحكومة وتعليق عمل البرلمان في تموز/ يوليو عام 2021 عطباً سياسياً, أدى إلى بروز

أزمة مؤسساتية، فضلاً عن الظروف الإجتماعية والاقتصادية الخانقة بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 والحرب الأوكرانية-الروسية الراهنة. تميز عام 2022 بازداد التوترات السياسية بسبب القرارات الأحادية من طرف الرئيس قيس سعيد؛ توترات أدّت إلى قطع كل طرق الحوار بين المعارضة والرئيس قيس سعيد الذي يبدو أنه أختار طريقه: بعد تبنيه لخطاب بلاغي شعبوي وشيطنة خصومه في المعارضة، خاصة حزب حركة النهضة.

كانت سنة 2022 مليئة بالإحداث التي قد تقرر مصير الصراع بين الرئيس قيس سعيد والمعارضة مستقبلا. في الذكرى الأولى للإنقلاب الدستوري 25 تموز/ يوليو 2021, أعلن الرئيس قيس سعيد على الاستفتاء وإقرار دستور جديد تلته انتخابات تشريعية مبكرة في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2022, اعتبرتها المعارضة أنها مهزلة بسبب عزوف عدد كبير من الناخبين التونسيين, حيث لم تتجاوز نسبة المشاركة في الدور الأول11%.

وبسبب حالة الاستقطاب السياسي الحاد، لم يتبق أمام كثير من التونسيين سوى اللجوء إلى الشارع، وقد خرجوا بالفعل مرات عديدة في مسيرات احتجاجية مطالبة برحيل الرئيس قيس سعيد وإسقاط

النظام، مطلب يشبه مطلب ثورة الياسمين عام 2011! ولم تكن الأزمة السياسية هي المحطة الوحيدة البارزة لسنة 2022, فقد تفاقمت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية, وسجل الدينار التونسي هبوطاً حاداً, بجانب تسجيل ارتفاع غير مسبوق في نسبة التضخم بلغت 9.8%، و إذعان الحكومة التونسية لقرارات صندوق النقد الدولي والذهاب إلى الاقتراض.

ليبيا

شهدت سنة 2022 في ليبيا عودة الأطراف المتنازعة إلى حافة الصراع الذي يهدد اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020, واستقبل الليبيون عام 2022 بخيبة أمل قاسية لفشل إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في 24 كانون الأول/ ديسمبر 2021, ونتج عن هذا الفشل خلافات للأطراف المتنازعة على وضع القاعدة الدستورية اللازمة للانتخابات, وشروط الترشح, خاصة تلك المتعلقة بالعسكريين ومزدوجي الجنسية الذين يؤيد مجلس النواب ترشحهم, ويرفض ذلك مجلس الدولة. وبعد فشل توافق مجلسي النواب والدولة, رغم عقد أكثر من 10 لقاءات خلال 2022 لوضع القاعدة الدستورية، قرر مجلس النواب تكليف حكومة جديدة للقيام بمهمة الانتخابات، يرأسها وزير الداخلية السابق فتحي باشآغا، وسط اتهامات للحكومة القائمة في طرابلس بوقوفها وراء تعطيل الانتخابات لتحتفظ بالحكم.

في خضم هذه الأحداث، وجّه ليبيون، منهم نواب بالبرلمان، اتهامات لستيفاني ويليامز المبعوثة الأممية إلى ليبيا بـ"عدم الحيادية"، وبأنها تساهم في تعطيل الانتخابات، كما دخلت روسيا على الخط، ورفضت تعيينها مبعوثة أممية إلى ليبيا؛ لتحيزها للجانب الأميركي، بحسب موسكو؛ ونجحت روسيا في الضغط على مجلس الأمن الدولي، وتم إنهاء مهمتها، وتعيين السنغالي عبدالله باثيلي مبعوثا أمميا ثامنا منذ إندلاع الحرب الأهلية الليبية. ولم يستطع السيد عبدالله باثيلي جمع الفرقاء الليبيين، وإن تم الإعلان في ديسمبر 2022 عن مبادرة يدعمها مجلس الأمن لإطلاق حوار ليبي شامل، وتشكيل حكومة مهمتها التجهيز للانتخابات.

دعا رئيس الحكومة المعينة من قبل مجلس نواب طبرق فتحي باشاغا المليشيات الداعمة له لوقف القتال، معلنا أنه لن يدخل طرابلس إلا سلميا، بعد تدخل أنقرة مرة ثانية وقلب معادلة الصراع بين الشرق والغرب في ليبيا، وخلال شهر من وقف الاشتباكات تغيرت خريطة توزيع المليشيات داخل طرابلس واستطاع عبد الحميد دبيبة رئيس الحكومة الوطنية المنتهية ولايته إزاحة مليشيات معارضة له، نتج عن هذا كله ما يسمى بـ"أزمة الحكومتين"، واحدة في طرابلس وأخرى في سرت، وتعطلت التنمية، إضافة للانتخابات مما زاد الأزمة الليبية احتقانا وتعقيدا.

بناء على كل هذه الأحداث التى ميّزت سنة 2022 في المنطقة المغاربية، يلاحظ أن كابوس الانتقال السلمي للسلطة والأمن والاستقرار من جهة والانتعاش الاقتصادي من جهة ثانية لا يزال يطاردها. وأصبح أمن الدول المغاربية ودول الضفة الشمالية في حوض البحر المتوسط مهدّدا، هذا البحر الذي لا يعتبر مجرد بحرا كما عرّفه المؤرخ الفرنسي فرناند برودال، هذا الفضاء الذي تحوّل إلى مقبرة جماعية تحصد عشرات أرواح المغامرين من شباب وكهول من أبناء المنطقة المغاربية الذين يبحثون عن حياة أفضل وعيش كريم في الدول الأوروبية.

تعتبر ظاهرة "الحرقة" وهو مصطلح مغاربي يطلق على الهجرة غير الشرعية، وهي ظاهرة إجتماعية تحوّلت إلى أزمة إقتصادية وأمنية، بل انها مأساة إنسانية بأتم معنى الكلمة، وهي ناتجة عن حالة اليأس والظلم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان التي يفر منها مواطنوها؛ ولم تهد الظاهرة تهدد إستقرار النسيج الاجتماعي والأمن القومي للدول المغاربية فحسب؛ بل تعدت ذلك لتتحول الدول المغاربية إلى دول استقبال وعبور لآلاف النازحين من دول الساحل الأفريقي نحو أوروبا، ولا سبيل المثال للقضاء على هذه الظاهرة إلا بمعالجة أسبابها الحقيقية وهي الظلم والتهميش وغياب الأفق السياسي والتنموي. ■

عبد النور تومي: باحث وأكاديمي من الجزائر، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية, خبير في قسم دراسات شمال افريقيا في مركز أورسام.

مشاكل الأمن الغذائي المتفاقمة في إفريقيا والتدابير المتخذة

كآن دفجي أوغلو

في الوقت الذي كانت فيه العديد من البلدان في القارة الإفريقية تكافح أزمة المناخ ومشاكل الإرهاب وارتفاع الأسعار الناجم عن كوفيد-19، أدّت الحرب بين روسيا وأوكرانيا المصدرَيْن المهمَيْن لمعظم واردات القمح والذرة، إلى تدهور الظروف السلبية الموجودة أكثر وأكثر.

يعرّف الأمن الغذائي على أنه وصول سكان العالم بشكل آمن ماديا واقتصاديا إلى غذاء كافٍ ومغذٍ في جميع الأوقات. وانطلاقا من هذا التعريف، يمكن القول إن قضية الأمن الغذائي في إفريقيا لا تزال تمثل مشكلة خطيرة أسبابها المناخ والأزمات الإرهابية التي شهدتها مناطق مختلفة من القارة من الماضي إلى الحاضر. وبالإضافة إلى ذلك، أدى تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19) والغزو الروسي لأوكرانيا إلى جرّ العديد من البلدان الإفريقية إلى أزمة عميقة فيما يتعلق بالحبوب ودفعتها إلى إيجاد مصادر بديلة لاستيراد الحبوب. ولهذا السبب، فإن مشاكل التغيرات المناخية وأزمة الحبوب المتصاعدة في إفريقيا خلال السنوات الأخيرة، إضافة لأحداث انعدام الأمن الأخرى الناتجة عن الأعمال الإرهابية في مناطق مختلفة من القارة، أدّت إلى ارتفاع خطير في أسعار المواد الغذائية. وبذلك، فإن الاجتياح الروسي لأوكرانيا يجبر البلدان الإفريقية على وجه الخصوص على تطوير سياسات جديدة للاستدامة في الزراعة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي.

تشير الدراسات الإحصائية الأخيرة التي نشرتها الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في عام 2021 حول الأمن الغذائي في إفريقيا إلى أن القارة لا تسير في طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة, وأن هذا الوضع سيزداد سوءا في السنوات المقبلة. ووفقا لهذه الدراسات على سبيل المثال, كان نحو

235 مليون شخص أي أكثر من خُمس عدد سكان القارة الإفريقية يواجهون الجوع في عام 2019, فيما ارتفع هذا العدد إلى ما يقرب من 281 مليون شخص في عام 2020. بالإضافة إلى ذلك, ورد في نفس التقرير أن الاتجاه التصاعدي بدأ في عام 2014 وسيستمر في أحسن الأحوال حتى عام 2030. وانطلاقا من هذه النقطة, وفي نطاق قضية الأمن الغذائي, ستتناول هذه الدراسة في البداية إمكانيات قارة إفريقيا والسياسات التي يجب أن تقوم بها لمنع انعدام الأمن الغذائي, ثم انعكاسات جائحة كوفيد-19 وسبل التغلب عليها، وأخيرا تداعيات الاحتلال الروسي لأوكرانيا.

إمكانيات القارة الإفريقية والجهود المبذولة لمنع انعدام الأمن الغذائي

تعتبر إفريقيا قارة غنية جدا من حيث الغذاء. حيث تبلغ مساحة إفريقيا نحو 30 مليون كيلومتر مربع وتضم 60% من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم. وتعد الزراعة مصدر رزق 70% من إجمالي عدد سكانها البالغ 1.2 مليار نسمة. ورغم ذلك, فإن حصة إفريقيا في الإنتاج الزراعي العالمي 10% فقط. كما أن قضايا مثل الإنتاج الزراعي المنخفض والاستثمارات غير الكافية والهياكل السياسية الهشّة لدول القارة وضعف البنية التحتية الريفية وإنتاج المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة, تساهم بشكل كبير في ازدياد المجاعة في إفريقيا فيما تنخفض في أماكن أخرى من العالم. وبحسب بحث أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, فإن هناك 456 مليون شخص فقير يعيشون في إفريقيا، أي ما يعادل رُبع عدد الفقراء في العالم. ومن أجل عكس مسار هذا الاتجاه السيء وتعزيز الأمن الغذائي وورفع مستوى التنمية البشرية في القارة، يجب زيادة الإنتاجية ذات القيمة المضافة، وخفض الأضرار الناجمة عن تغير المناخ، والاستفادة من العوامل البيئية والموارد الطبيعية بشكل فعّال في الإنتاج الزراعي. وفي الحقيقة نرى أن هناك جهودا يبذلها الاتحاد الإفريقي في هذا الصدد.

قام الاتحاد الإفريقي في سياق خطة عمل جدول أعمال 2063, بتنفيذ البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية من أجل زيادة الزراعة والحد من الفقر والمجاعة في القارة. ويتوقع البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية أن تخصص البلدان الإفريقية 10% على الأقل من ناتجها القومي الإجمالي من أجل التنمية الزراعية والريفية, وأن تحقق نموا زراعيا بنحو 6% سنويا. أمّا الأهداف الفرعية في إطار هذا الهدف الرئيسي فتتمثل في الحد من الفقر وسوء التغذية، وزيادة الإنتاجية ودخل المزارع، وتحسين الإنتاج الزراعي وتحقيق الاستدامة في استخدام الموارد الطبيعية. بالإضافة إلى ذلك، فإن من المنتظر أن يقدم البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية الدعم إلى البلدان الإفريقية في مجالات مثل سياسات واستراتيجيات الاستعداد

للكوارث، وأنظمة الإنذار المبكر والاستجابة، وذلك من أجل زيادة القدرة على التحمل في مواجهة تغير المناخ. وانطلاقا من هذه النقطة، يعطي البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية أولوية إلى أربعة مجالات هي: الإدارة المستدامة للأراضي وأنظمة التحكم في المياه الموثوقة، وتطوير البنية التحتية الريفية وزيادة القدرة التجارية، والحد من الجوع والفقر من خلال زيادة الإمدادات الغذائية، وتشجيع الاستثمارات التكنولوجية في الأبحاث الزراعية.

آثار جائحة كوفيد-19 وسبل الحل

كان لتفشي جائحة كوفيد-19 آثار سلبية على اقتصادات الدول الإفريقية وعلى الاقتصاد العالمي أيضا. ويشار إلى أن للجائحة آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة ناجمة عن انعدام الأمن الغذائي في البلدان الإفريقية. فعلى سبيل المثال, كانت البلدان الإفريقية تعاني أصلا من الفقر وانعدام الأمن الغذائي قبل الجائحة, وازدادت المعاناة والمشاكل مع ظهور جائحة كوفيد-19 جراء مرض ووفاة الأشخاص العاملين في مجال الأغذية, وانقطاع سلاسل التوريد, وانخفاض قيمة العملات المحلية, وزيادة البطالة وتدهور برامج الحماية الاجتماعية. وكان على رأس هذه المشاكل القيود المفروضة على تصدير واستيراد المواد الغذائية الأساسية مثل القمح والأرز ما جعل معظم البلدان الإفريقية عرضة للخطر جراء اعتمادها على واردات هذه المنتجات. بالإضافة إلى ذلك, يمكن القول إن فقدان العديد من

الأشخاص العاملين في القطاعات غير المسجّلة علاوة على الذين يوفرون دخلهم بشكل يومي لوظائفهم خلال فترة الحجر الصحي كان أحد الآثار المهمة للجائحة في إفريقيا. لكن يمكن القول هنا إن تجربة وخبرة إفريقيا ضد الأزمات الصحية مقارنة بالمناطق الجغرافية الأخرى في العالم توفر ميزة فيما يتعلق بتطوير سياسات للحد من آثار جائحة كوفيد-19. على سبيل المثال, سعت مبادرة "تغذية إفريقيا لمواجهة كوفيد-19" التي أطلقها بنك التنمية الإفريقي إلى إيجاد حلول للجائحة بشراكة قوية مع القطاعين العام والخاص, من خلال الدروس المستفادة من الأزمات الصحية خلال وباء إيبولا في الماضي القريب. وسعت المبادرة من خلال هذه الشراكة مع القطاعين العام والخاص إلى تشجيع استدامة إنتاج وتوزيع الأغذية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتشجيع على ذلك من قبل حكومات البلدان الإفريقية والمزارعين وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويقوم بنك التنمية الإفريقي في إطار مبادرة "تغذية إفريقيا لمواجهة كوفيد-19" منذ يونيو/ حزيران 2020, بمساعدة الدول الإفريقية في تمويل المدخلات الزراعية, وإنشاء "الممرات الخضراء" للتسهيل مرور الأغذية, وتجديد مخازن الغذاء, وإيجاد رؤوس الأموال لسداد القروض الزراعية التي تم اقتراضها من البنوك. بالإضافة إلى

ذلك، قدم بنك التنمية الإفريقي حزم حوافز نقدية وغذائية تهدف إلى مساعدة الأشخاص الذين عانوا من البطالة وفقدان دخلهم جراء القيود التي فرضتها بعض البلدان الإفريقية بسبب كوفيد-19.

آثار الغزو الروسي لأوكرانيا

في الوقت الذي كانت فيه العديد من البلدان في القارة الإفريقية تكافح أزمة المناخ ومشاكل الإرهاب وارتفاع الأسعار الناجم عن كوفيد-19, أدّت الحرب بين روسيا وأوكرانيا المصدرين المهمين لمعظم واردات القمح والذرة, إلى تدهور الظروف السلبية الموجودة أكثر وأكثر. وبحسب بيانات عام 2020, استوردت دول إفريقيا القمح والذرة من روسيا بقيمة 4 مليارات دولار ومن أوكرانيا بقيمة 3 مليارات دولار. وفي الوقت الذي لم تتجاوز البلدان الإفريقية بعد آثار جائحة كوفيد-19 بشكل كامل, بدأت تواجه تحديا مهما آخرا مع الغزو الروسي لأوكرانيا. حيث تسببت هذه الحرب في ارتفاع معدل الفقر والبطالة, فضلا عن نقص المواد الغذائية الأساسية وانخفاض القدرة على تحمل تكاليفها. فعلى سبيل المثال, يشتري السودان 75% من القمح الذي يستهلكه من روسيا وأوكرانيا. ومع تأثير الأزمة الاقتصادية التي أحدثتها الأزمة السياسة الداخلية للبلاد, ارتفع سعر القمح الحالي بنسبة 180% مقارنة مع عام 2021. من ناحية أخرى، تعتبر مصر وليبيا والصومال وبنين من الدول الأكثر تضررا من أزمة الغذاء في إفريقيا بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا.

تعد روسيا إحدى الموردين الرئيسيين في العالم للمكونات الأساسية الثلاثة للأسمدة وهي البوتاسيوم والنيتروجين والفوسفور. ولهذا السبب، فإن النقص الكبير الذي تعاني منه الدول الإفريقية في واردات القمح والذرة من روسيا له تأثير متسلسل على إنتاج المواد الغذائية المختلفة. فعلى سبيل المثال، كان سعر كيس الدقيق يبلغ 37 دولارا في نيجيريا في عام 2020, وارتفع ليبلغ حاليا 60 دولارا. لذلك, فإن الزيادة في الأسعار تتسبب في خفض القدرة على تحمل تكلفة المنتجات الغذائية في القارة الإفريقية. وبحسب تقرير برنامج الأغذية العالمي لعام 2021, فإن إنتاج الحبوب الحالي في إفريقيا لن يكفي لتلبية الطلب في عام 2022, وستصبح معتمدة على المساعدات الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك, فإن صندوق النقد الدولي خفّض معدل نمو الناتج القومي الإجمالي لإفريقيا جنوب الصحراء من 4.5% إلى 3.8% بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، وهو ما يمكن ربطه بقضية الأمن الغذائي في القارة الإفريقية.

وفي النتيجة، أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى تعميق أزمة انعدام الأمن الغذائي في القارة الإفريقية، في الوقت الذي لم تتجاوز فيه الآثار السلبية للمشاكل المستمرة مثل التغير المناخي والإرهاب في العديد من المناطق في إفريقيا، إضافة إلى آثار الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وفي هذا الصدد، فإن مساعي الاتحاد الإفريقي وبنك التنمية الإفريقي لإيجاد حلول قائمة على الاكتفاء الذاتي والسبل التي يتبعانها تعطي الأمل بالتغيير. لكن هناك حاجة إلى دعم المجتمع الدولي بشكل قوي لاستثمارات التنمية المستدامة في القارة. بالإضافة إلى ذلك، لو أخذنا بعين الاعتبار تزايد عدد السكان في قارة إفريقيا، سيكون من المهم التركيز على برامج خاصة للمجتمعات التي يصعب عليها الوصول إلى الغذاء في نطاق هذه الاستراتيجيات. ■

كان دفجي أوغلو: باحث من تركيا, حاصل على الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة يلدريم بيازيد في أنقرة, يدرس الدكتوراه في العلاقات الدولية في جامعة اسطنبول الحضارية, يعمل حالياً خبير في قسم الدراسات الأفريقية في مركز أورسام.

سياسة حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) تجاه الشرق الأوسط

إبراهيم آيدن

تكشف مصادر الدوافع لحزب الشعوب الديمقراطي وخطه التقليدي والسياسة التي ينتهجها، أنه كيان تحت التأثير وليس حزبا سياسيا مستقلا. وهذا يشير إلى أن القرارات الاستراتيجية للحزب ليست ناتجة عن آليات صنع القرار المشروعة بداخله، ولا تعتبر سياساته تجاه الشرق الأوسط استثناء في هذا الصدد.

تأسس حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) في تركيا عام 2012، وهو يواصل نشاطه في المجال السياسي منذ ذلك الوقت، ويعتبر استمرارا وجزءا من الخط التقليدي لحزب العمل الشعبي (HEP) الذي تم تأسيسه في عام 1990. يملك حزب الشعوب الديمقراطي اليوم 56 مقعدا وله كتلة نيابية في مجلس الأمة التركي الكبير (البرلمان). وتعد هذه التفاصيل مهمة، يجب التطرق لها قبل تقييم سياسة حزب الشعوب الديمقراطي بشأن أي موضوع. حيث تكشف مصادر الدوافع لحزب الشعوب الديمقراطي وخطه التقليدي والسياسة التي ينتهجها، أنه كيان تحت التأثير وليس حزبا سياسيا مستقلا. وهذا يشير إلى أن القرارات الاستراتيجية للحزب ليست ناتجة عن آليات صنع القرار المشروعة بداخله، ولا تعتبر سياساته تجاه الشرق الأوسط استثناء في هذا الصدد.

نبذة تاريخية عن حزب الشعوب الديمقراطي

يزعم حزب الشعوب الديمقراطي أنه حركة سياسية كردية، ولكن بشكل عام يمكن القول إنه يأتي في المرتبة الثالثة بعد إمرالي وقنديل في قائمة مراكز الثقل للحركة الانفصالية التي يسيطر عليها حزب العمال الكردستاني (بي كي كي). هذا الترتيب ساري المفعول أيضا في مراحل صنع القرار، ويعتبر حزب الشعوب الديمقراطي الحلقة الأخيرة والأضعف في هذا الصدد. لذلك لا تعتبر قراراته خاصة به، وصلاحيتها هي بالمعدل المقبول من قبل قنديل وإمرالي. وكما هو معروف، فإن حزب العمال الكردستاني الإرهابي، كهيكل يتعلم مما يواجهه منذ يوم تأسيسه وبدء أنشطته، لديه القدرة على تغيير أسلوب التنظيم والخطاب وفقا لروح العصر. وبتعبير أدق، تتصرف المنظمة الإرهابية وفق شكل المرحلة دون أن تحيد بشكل كبير عن هدفها وأيديولوجيتها، وذلك من خلال التعلم من أخطائها والاستفادة من التغيرات الدولية. وفي هذا السياق، يمكن القول إن حزب العمال الكردستاني استطاع بعد نهاية فترة الحرب الباردة، تغيير أسلوب العمل المسلح "التحرري الوطني" والانفصالي الذي كان صفة تلك الفترة، ونقل نشاطه إلى الساحة السياسية. وهكذا ظهر أول حزب سياسي يسير تحت سيطرة وتأثير حزب العمال الكردستاني. وقيل أن هذا الامتداد هو حزب العمل الشعبي (HEP) الذي تأسس في 7 يونيو/ حزيران 1990. وجاء هذا التأسيس من خلال التعليمات التي أصدرها عبد الله أوجلان، زعيم منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية، حيث قال: "يجب تعزيز العلاقات مع المنظمات الجماهيرية القانونية، والعمل على الدعاية لحزب العمل الشعبي (HEP) الذي تم تأسيسه لهذا الغرض، ودعم حزب العمل الشعبي في الانتخابات العامة في عام 1991 وإدخاله إلى مجلس الأمة التركي الكبير (البرلمان)".

عندما رفعت دعوى إغلاق ضد حزب العمل الشعبي (HEP) في عام 1992، تم على الفور تأسيس حزب الحرية والديمقراطية (ÖZDEP) في نفس العام كحزب سياسي بديل. وقررت المحكمة الدستورية إغلاق حزب العمل الشعبي في عام 1993. واستمرت قضايا الإغلاق المماثلة وتأسيس أحزاب

جديدة بهذه الطريقة، حتى تأسيس حزب الشعوب الديمقراطي في عام 2012, وأغلقت المحكمة الدستورية في هذه المرحلة 6 أحزاب بما في ذلك حزب العمل الشعبي. وقام مكتب المدعي العام للمحكمة العليا في 17 مارس/آذار 2021 بإعداد لائحة اتهام وإرسالها إلى المحكمة الدستورية, طالب فيها بإغلاق حزب الشعوب الديمقراطي بشكل دائم وفرض حظر سياسي على 687 عضوا، بما في ذلك الرؤساء المشاركون للحزب، بتهمة "هدف تدمير والقضاء على وحدة الدولة التي لا تقبل التجزئة أرضا وشعبا". كما جاء في لائحة الاتهام أن "حزب الشعوب الديمقراطي يتحرك وفق تعليمات وأوامر منظمة حزب العمال الكردستاني/اتحاد مجتمعات كردستان (KCK / PKK) الإرهابية المسلحة، وهو امتداد وكيان للتنظيم الإرهابي بمظهر سياسي". بالإضافة إلى ذلك، تضمنت لائحة الاتهام آلاف الجرائم ضد أعضاء برلمان ومسؤولين وأعضاء في حزب الشعوب الديمقراطي. وعندما يتم أخذ كل هذه القضايا بعين الاعتبار، فلن يكون من الصعب معرفة أن موقع منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية بالنسبة لدول للشرق الأوسط أو موقفها تجاهه، هو الذي سيحدد خطوط ممارسات وسياسات حزب الشعوب الديمقراطي تجاه الشرق الأوسط.

العنصر المسيطر في سياسات حزب الشعوب الديمقراطي تجاه الشرق الأوسط

لا يوجد مقاربة واضحة ومحددة في القانون الداخلي للحزب أو في برنامج حزب الشعوب الديمقراطي فيما يتعلق بسياساته تجاه الشرق الأوسط. لذلك، يمكن القول إن الحزب يحدد مواقفه وفقا لتطورات المرحلة. لكن، رغم ذلك يتم تضمين الموضوع في البيانات الانتخابية بشكل أو بآخر. ويمكن للقضايا التي وردت في فقرة السياسة الخارجية في البيان الانتخابي الذي نشره حزب الشعوب الديمقراطي للانتخابات العامة 2018، فيما يتعلق بالشرق الأوسط، أن تساهم في تكوين رأي حول هذه المسألة.

وجاء في البيان الانتخابي: "العمل من أجل أن تقرر شعوب الشرق الأوسط مستقبلها السياسي بكل حرية وأن تطوّر وتطبّق مفهوما ديمقراطيا وتحرريا قائما على المساواة لنظام الحكم الذي يختارونه بأنفسهم، وإقامة علاقات سلام مع الشعب الكردي في الشرق الأوسط، وبذل الجهود لإنهاء الحرب الأهلية في سوريا وإيجاد حل ديمقراطي يقوم على الأخوّة والمساواة بين الشعوب، والعمل من أجل الاعتراف بالإدارة السورية الديمقراطية التي شكلها شعب روج آفا، والوقوف ضد سياسات الاحتلال الإسرائيلية القائمة على التطهير العرقي، وتقديم الدعم

اللازم لإنهاء احتلال فلسطين والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة تمكنه من تقرير مستقبله السياسي، والعمل على تقوية الروابط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الشعوب التي ترفض الحدود المصطنعة التي رسمها الإمبرياليون في الشرق الأوسط، وإزالة العوائق البيروقراطية التي تحول دون تعزيز العلاقات بين الشعوب".

وبحسب البيان الانتخابي، فإن سياسة حزب الشعوب الديمقراطي تجاه سوريا تقوم على "روج آفا". إن مصطلح روج آفا الذي يأتي بمعنى "الغرب" باللغة الكردية، أنتجته بعض الأوساط القومية الكردية وتم إدراجه في مناهج التاريخ الكردي الحديث، ومع تأثيرات هيمنة خطاب حزب العمال الكردستاني بدأ يستخدم المصطلح لوصف "كردستان الغربية" التي تشكل ما يسمى بالجزء السوري وهو أحد الأجزاء الأربعة لكردستان كما يزعمون. إن وصف هذه المنطقة من خلال مصطلح تم إنتاجه بشكل أيديولوجي بحت وليس له معنى في حالته البسيطة وليس له وجود سواء في المصطلحات الكردية القديمة أو في اللغة المحكية اليومية أو الخطاب السياسي للشعب الكردي، يكشف لنا عن جوهر سياسة حزب الشعوب الديمقراطي تجاه سوريا.

جدير بالذكر أن أكثر الانعكاسات لهذه السياسة تجلّت بشكل واضح في تصريحات حزب الشعوب الديمقراطي فيما يتعلق بالعمليات خارج الحدود التي بدأت مع عملية درع الفرات في أغسطس/ آب 2016؛ حيث أعلنوا أنهم يعتبرون السياسة التركية تجاه سوريا غير صحيحة، وأنهم ضد هذه العمليات التي تنفذ في سوريا، وأنهم لا يريدون إعادة اللاجئين السوريين الموجودين في تركيا إلى المناطق الآمنة المشكّلة في سوريا، وطالبوا بمنح اللاجئين السوريين بشكل عام صفة لاجئ، وقالوا إن من الضروري إزالة التحفظ الوارد في اتفاقية جنيف بشأن هذه المسألة. أما بالنسبة لسياسة حزب الشعوب الديمقراطي تجاه العراق، فهو يخاطب ويتحدث مع حكومة إقليم كردستان العراق وليس الحكومة العراقية المركزية. وذلك لأن أنشطة حزب العمال الكردستاني في العراق تتركز بشكل كبير في إقليم كردستان. وفي هذا السياق، فإن ممارسات حكومة إقليم كردستان العراق التي تهدد أنشطة حزب العمال الكردستاني في المنطقة تقابل بردود فعل من حزب الشعوب الديمقراطي مثل ردود فعل المنظمة الإرهاب جدير بالذكر أن من الواضح أن حزب الشعوب الديمقراطي يعتبر موقف الحزب الديمقراطي الكردستاني مثيرا للقلق ويدعوه إلى التخلي عن هذا الموقف، في حين أنه يتعامل بشكل إيجابي مع الأحزاب السياسية الكردية الأخرى في المنطقة مثل الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة غوران اللذين لا يواجهان مشاكل مع حزب العمال الكردستاني الإرهابي.

ينتقد حزب الشعوب الديمقراطي أيضا أنشطة الحزب الديمقراطي الكردستاني في سوريا. كما أصدر مؤتمر المجتمع الديمقراطي (DTK) وحزب المناطق الديمقراطية (DBP) وحزب الشعوب الديمقراطي بيانا مشتركا ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي شارك في عملية إخراج المنظمات الإرهابية من منطقة سنجار، ويعارض محاولات حزب العمال الكردستاني/حزب الاتحاد الديمقراطي الإرهابي (PKK/PYD) الرامية إلى السيطرة الكاملة على منطقة شمال سوريا، وجاء في البيان "يجب أن تنسحب البشمركة من سنجار على الفور". كما نظم ممثلو حزب الشعوب الديمقراطي في البلاد احتجاجات ضد العمليات التي تقوم بها القوات المسلحة التركية خارج الحدود. ولو نظرنا إلى السياسة التي يتبعها حزب الشعوب الديمقراطي تجاه إيران، سنجدها تسير بشكل عام بما يتماشى مع موقف النظام الإيراني تجاه الحركات الكردية السياسية والمسلحة في إيران. وتشكل مطالب حزب الشعوب الديمقراطي من إيران أمثلة على المقاربات السياسية التي يتبعها الحزب، حيث قال: "إن موقف النظام الإيراني من القضية الكردية يساهم في عدم حل المشكلة، وأن هذا الموقف يتعمق أكثر مع إعدام المحكومين الأكراد، لذلك يجب أن تنتهي هذه الممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان في الحياة لاسيما الأكراد وغيرهم من السجناء ". هذه الأنشطة التي ينفذها حزب الشعوب الديمقراطي تحت تأثير وسيطرة حزب العمال الكردستاني وتخلق صعوبات لتركيا، تؤثر أيضا على المواقف الإقليمية الأخرى لحزب الشعوب الديمقراطي. . وفي هذا السياق، هناك تطور آخر يؤكد الأنشطة التي تركز على حزب الشعوب الديمقراطي وتهدف إلى تضييق مساحة السياسة الخارجية لتركيا، وهو أن وفد حزب الشعوب

الديمقراطي الذي أجرى زيارة إلى ليبيا في 19 ديسمبر/ كانون الأول2022 أعلن خلال تواجده في بنغازي أن الحزب يرفض اتفاقية ترسيم الحدود البحرية الموقعة بين تركيا وليبيا. كما يمكننا أن نرى مثالا مشابها على ذلك في انتقاد حزب الشعوب الديمقراطي للسياسات التركية تجاه التوترات في شرق المتوسط والمشكلة الدائرة بين تركيا واليونان. بعبارة أخرى، يمكن القول إن حزب الشعوب الديمقراطي الذي لا يظهر دعمه إلى تركيا فيما يتعلق بمخاوفها الرئيسية، يتبع الموقف المعاكس عندما يتعلق الأمر بتقييد تركيا وتقوية الكيانات مثل حزب العمال الكردستاني/حزب الاتحاد الديمقراطي.

ربما يكون النهج الإيجابي الوحيد لحزب الشعوب الديمقراطي تجاه المنطقة، هو موقفه من القضية الفلسطينية. وفي هذا الصدد، يتبادر إلى أذهاننا المثل القائل "حتى الساعة المكسورة تكون صحيحة مرتين في اليوم". حتى أنه يمكن التذكير هنا بأن السياسيين الموالين للحزب الديمقراطي الكردستاني ويرون أن حزب الشعوب الديمقراطي تحالف يساري، قالوا إن "الاشتراكيين في تركيا اتبعوا منذ البداية، سياسة دعم عرفات وعرقلة بارزاني". وفي النتيجة، يمكن أن يقال فيما يتعلق بسياسات حزب الشعوب الديمقراطي تجاه الشرق الأوسط ما يلي: "إن نهج حزب الشعوب الديمقراطي تجاه الشرق الأوسط على نفس مستوى نهج الشرق الأوسط تجاه حزب العمال الكردستاني". ولذلك، فإن إجابة ما إذا كان حزب الشعوب الديمقراطي الذي يؤيد أنشطة حزب العمال الكردستاني/حزب الاتحاد الديمقراطي ويتبنى خطابهما، يتبنى موقفا مستقلا في هذا الإطار أو يتصرف وفق سيطرتهم عليه، واضحة للعيان. مع الأسف الشديد، يمكن القول إن الكيانات السياسية التي أنشأتها منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية كنتاج للعنف في أوائل التسعينيات تماشيا مع هدفها المتمثل في نقل نفوذها من القاعدة الشعبية إلى المجال السياسي، لم تتمكن من وضع نفسها خارج دوامة هذا العنف. وفي هذا الصدد، فإن حزب الشعوب الديمقراطي شأنه شأن تلك الأحزاب الأخرى، ينتهج سياسة تجاه جميع القضايا بما يتماشى مع حزب العمال الكردستاني، حتى أنه يعتبر الأكراد من غير حزب العمال الكردستاني أو من المنظمات الكردية غير التابعة لحزب العمال الكردستاني، متعاونين/خونة. ولا تعتبر هذه الرؤية حلا سحريا لمشكلة الأكراد في تركيا. كما أن هذا الموقف الذي ينتهجه تجاه المنظمات الكردية في الشرق الأوسط، لن يساهم في بناء مستقبل سليم لتلك المنظمات. وسيؤدي هذا الوضع إلى عزل الأطراف المتأثرة بحزب العمال الكردستاني فيما يتعلق بسياسات الشرق الأوسط، كما سيعرضهم أيضا لمزيد من استغلالهم من قبل القوى الدولية، الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى مزيد من المعاناة. ■

إبراهيم آيدن: لواء سابق في الجيش التركي، له دراسات في مجالات مكافحة الإرهاب والشؤون الأمنية-العسكرية والاستراتيجية، مستشار رئيس مركز أورسام.

السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في فترة "صراع القوى العظمى"

ثامر خاشقجي

في الوقت الحاضر هنالك إرادة أمريكية لتطوير سياسات تركز على المصالح المشتركة للولايات المتحدة والفاعلين في منطقة الشرق الأوسط، أكثر من تركيزها على خطط تنظيم البيئة السياسية لعموم المنطقة، مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي كان يشكّل الإطار العام للسياسة الأمريكية في المنطقة منذ سنوات عديدة.

تعلن حكومات الولايات المتحدة الأمريكية إلى مواطنيها والعالم، الإطار العام للسياسة الخارجية التي ستتبعها، من خلال وثائق استراتيجية الأمن القومي التي تنشرها. وعلى الرغم من أن هذه الوثائق تحتوي على الخطابات الرسمية للإدارة وبالتالي لا تعكس بالكامل ما يحدث في مراحل صنع القرار في السياسة الخارجية التي تتم خلف الأبواب المغلقة، إلا أنها نوعا ما توفر بيانات مهمة في سياق تصورات الإدارات الأمريكية حول التهديدات التي تواجهها، والاستراتيجيات التي ستتبعها لمواجهة ذلك. وكان على إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن التعامل مع المشكلات الكبيرة على مستوى النظام، مثل حرب أوكرانيا والأزمة الاقتصادية الدولية، مباشرة بعد توليه منصبه. وكانت السياسة الخارجية التي سيتبعها بايدن لمواجهة تلك المشاكل محط أنظار الجميع، حيث أعطت الإدارة الأمريكية رؤوس أقلام حول سياستها الخارجية المقبلة، عندما أعلنت وثيقة استراتيجية الأمن القومي المؤقتة، في مارس/ آذار 2021. واتضحت معالم السياسة الخارجية لإدارة بايدن مع وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأكثر شمولا التي نشرتها في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. ويتناول هذا المقال الإطار العام للسياسة الخارجية المرسومة في سياق الوثيقة، كما سيعمل على تحليل انعكاسات هذه الوثيقة على الشرق الأوسط.

انتهت فترة ما بعد الحرب الباردة: العالم على مفترق طرق جديد

لفتت إدارة بايدن الانتباه في وثيقة استراتيجية الأمن القومي إلى مشكلتين عالميتين. الأولى هي التنافس بين القوى العظمى التي تلعب دورا بارزا في تشكيل السياسة الدولية. فهناك حديث عن انتهاء "لحظة أحادية القطب" التي مكّنت الولايات المتحدة من قيادة السياسة الدولية وحدها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في فترة ما بعد الحرب الباردة. وبالتوازي مع هذا الحديث، فإن الفقرة التي جاء فيها "انتهاء فترة ما بعد الحرب الباردة" طرحت جدلا بأن القوى العظمى ستدخل تنافسا مع بعضها البعض، من أجل تشكيل النظام الدولي في هذه الفترة الجديدة. واستمرارا للسياسات التي اتبعتها إدارات باراك أوباما ودونالد ترامب السابقة تجاه مناطق آسيا والمحيط الهادئ، وصفت إدارة بايدن الصين بأنها أهم منافس للولايات المتحدة في هذا الفترة الجديدة. وعلى الرغم من أن فكرة "الاستثنائية الأمريكية"

القائمة على طرح تميز الولايات المتحدة عن الدول الأخرى، كانت هي السائدة في جميع جوانب وثيقة استراتيجية الأمن القومي، إلّا أن من المثير للاهتمام أن تتبنى إدارة بايدن فكرة أن الصين وصلت إلى القدرة التي تمكّنها من منافسة الولايات المتحدة سياسيا واقتصاديا وعسكريا في صراع القوى العظمى، وإنهاء أفضلية الولايات المتحدة. وتعتقد الإدارة الأمريكية أن الصين بهذه المقدرة، لديها إمكانية توجيه النظام الدولي الحالي كما تريد. وهناك جهة فاعلة أخرى وردت في الوثيقة رغم عدم امتلاكها نفس قوة الصين، وهي روسيا. حيث تشير إدارة بايدن إلى أن روسيا من خلال سياساتها العدوانية، تميل إلى تعطيل انسجام النظام الحالي.

المشكلة العالمية المهمة الثانية التي لفتت إدارة بايدن الانتباه إليها في وثيقة استراتيجية الأمن القومي، هي القضايا العابرة للحدود. حيث أن المشاكل العابرة للحدود التي يستحيل على الدول التعامل معها بمفردها، لاسيما الاحتباس الحراري والجائحة والمشاكل الاقتصادية العالمية، بدأت تزداد صعوبة بشكل كبير. وبحسب إدارة بايدن، فإن هاتين المشكلتين العالميتين - التنافس بين القوى العظمى والقضايا العابرة للحدود - واللتين يبدوان

مستقلتين عن بعضهما البعض، هما في الحقيقة متداخلتان وتحتاجان إلى التناول معا. حيث طوّرت إدارة بايدن استراتيجية متعددة الأبعاد لمكافحة هاتين المشكلتين العالميتين. وستسعى الولايات المتحدة في البداية إلى زيادة قوتها في المرحلة الجديدة، حيث ستعمل على التركيز على العناصر الداخلية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والقوات المسلحة. وفي المرحلة الثانية ستقوم الولايات المتحدة بإعادة النظر في علاقاتها مع الحلفاء التقليديين، وخاصة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، كما ستحاول الولايات المتحدة تشكيل تحالفات أقوى. وفي الوقت الذي ستضع فيه التنافس مع الصين في محور سياستها الخارجية، ستولي أيضا أهمية إلى الصراع مع الجهات الفاعلة ذات النفوذ الإقليمي مثل روسيا وإيران. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها ستعزز التعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية من أجل زيادة السلام والأمن في مناطق مختلفة من العالم. وسيتم تطوير أساليب أكثر فاعلية من أجل مكافحة المشاكل الاقتصادية التي أنتجتها العولمة. وأخيرا، ستهدف إلى إصلاح النظام الدولي الحالي بشكل يجعله قادرا على مواجهة المشاكل العالمية الناجمة حديثا.

ويمكن القول، إن إدارة بايدن من خلال هذه الوثيقة متعددة الأبعاد، قدمت طرحا ليبراليا لا يتجاهل المشاكل العالمية، وقامت عبر هذا الطرح بتوسيع الاستراتيجية المحافظة التي سعت إلى تطوير وحماية القوة الوطنية للولايات المتحدة عبر خطاب "أمريكا أولا" خلال عهد الرئيس ترامب. وبذلك، تم تطوير استراتيجية بما يتماشى مع خطاب "أمريكا عادت" الذي عبّرت عنه إدارة بايدن بشكل متكرر، وتركّز على تعزيز موقع القيادة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية التي ضعفت بسبب استراتيجية ترامب التي وضعت ثقل اهتمامها إلى الداخل.

دعم التكامل وإنهاء الصراعات في الشرق الأوسط

أفادت إدارة بايدن فيما يتعلق بالعلاقات مع منطقة الشرق الأوسط التي تم طرحها تحت العنوان المذكور أعلاه في وثيقة استراتيجية الأمن القومي، أنها تنتقد السياسات القائمة على التهديد والقوة وتغيير النظام التي تم اتباعها في المنطقة في الماضي، وأشارت إلى أهمية اتباع استراتيجية أكثر عملية "تتجنب الخطط الكبيرة". وفي هذا الصدد، فإن الوثيقة تؤكد على أن في الوقت الحاضر هنالك إرادة أمريكية لتطوير سياسات تركز على المصالح المشتركة للولايات المتحدة والفاعلين في منطقة الشرق الأوسط، أكثر من تركيزها على خطط تنظيم البيئة السياسية لعموم المنطقة، مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي كان يشكّل الإطار العام للسياسة الأمريكية في المنطقة منذ سنوات عديدة. وفي هذا السياق، يمكن القول إن الولايات المتحدة ستتبع إطارا سياسيا يدعم حل الأزمات الراهنة في المنطقة ويساهم في تطوير العلاقات بين الفاعلين في المنطقة.

ويستند هذا الإطار السياسي إلى خمسة مبادئ أشار إليها بايدن في خطابات مختلفة من قبل. وهي: (1) تأسيس شراكات مع الدول التي تدعم النظام الدولي القائم على القواعد الراهنة في المنطقة والتأكد من أن لديهم القدرة على حماية أنفسهم ضد التهديدات الخارجية، (2) ضمان حرية المرور عبر جميع الممرات المائية الإقليمية, بما في ذلك مضيق هرمز وباب المندب, ومنع قيام أي فاعل من داخل أو خارج المنطقة بممارسة الضغوطات على فاعل آخر في المنطقة, (3) إنهاء النزاعات في المنطقة بالطرق الدبلوماسية, (4) تعزيز التكامل بين دول المنطقة, دون المساس بحقوق السيادة لكل دولة, (5) الدفاع عن حقوق الإنسان الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، والقيم المشابهة.

تبرز أمامنا نقطتان عند تقييم هذه المبادئ بشكل عام. وبالنظر إلى النقطة الأولى في سياق المشكلتين العالميتين اللتين ناقشناهما أعلاه، سنرى أن المخاوف الرئيسية للولايات المتحدة بشأن المنطقة لها علاقة بمشكلة تنافس القوى العظمى. ولذلك، تهدف الولايات المتحدة لاسيما في إطار صراعها مع الصين، إلى منع هيمنة أي جهة فاعلة في المنطقة، انطلاقا من أن المنطقة ستكون ساحة هامة للتنافس. أما النقطة الثانية المهمة، فهي انفتاح الولايات المتحدة على التعاون مع جميع الجهات الفاعلة التي تعتقد أنها ستكون بجانبها في هذا التنافس في المنطقة. كما يمكن فهمه من المبدأ الأول، فإن المعيار الأساسي هنا هو أن الدولة التي سيتم التعاون معها تدعم النظام الدولي الراهن الذي تقوده الولايات المتحدة. هذه النقطة مهمة، لأن الطرح بوجود صراع بين الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الاستبدادية حول العالم، تكرّر كثيرا

بشكل عام في خطابات إدارة بايدن ووثيقة الاستراتيجية أيضا. في المقابل، فإن سعي إدارة بايدن للتعاون مع الأنظمة الاستبدادية في المنطقة، لاسيما السعودية، في إطار تنافسها مع الصين، يتعارض مع هذا الطرح. لهذا السبب، نصت الوثيقة على إمكانية أن تقف دول إلى جانب الولايات المتحدة في الصراع بين القوى العظمى، وصنفت هذه الدول إلى ثلاث فئات في محاولة لتجاوز هذا التعارض (1) الدول الديمقراطية في أوروبا ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ, (2) الدول الديمقراطية في بقية العالم, (3) الدول غير الديمقراطية التي تبنت رؤية الولايات المتحدة للنظام الدولي. ونرى هنا أن الوثيقة ذكرت أن من الممكن التعاون مع هذه الدول الاستبدادية، لأنها تدعم الرؤية الأمريكية.

يمكن القول بعد هذا التقييم العام، إن الوثيقة تضمنت ثلاث نقاط ملموسة تتعلق بالمنطقة. الأولى هي مشكلة إيران. ففي الوقت الذي أعطى فيه بايدن انطباعا منذ تولي منصبه، أنه سيتبع سياسة أكثر اعتدالا من خلال انتقاد سياسة ترامب القمعية تجاه إيران، صرّح أنه سيحاول منع أنشطة إيران للحصول على أسلحة نووية من خلال الوسائل الدبلوماسية. وبالإضافة إلى ذلك، كشفت إدارة بايدن التي زادت من حدة حديثها مؤخرا جراء الاحتجاجات في إيران، أنها ستقف ضد إيران ليس بالوسائل الدبلوماسية فسحب، ولكن أيضا باستخدام الضغوطات من خلال اتخاذ إجراءات لزيادة قوة ردع حلفائها الإقليميين ضد إيران.

النقطة الثانية التي تطرقت إليها الوثيقة، هي موقع إسرائيل في المنطقة. حيث كان بايدن يلتفت الانتباه دائما في خطاباته إلى أهمية إسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة، وأشار بشكل واضح في هذه الوثيقة إلى مواصلة عمل الولايات المتحدة على ضمان أمن إسرائيل. وعلاوة على ذلك، فإن بايدن الذي يدرك أيضا أن الدعم غير المشروط لإسرائيل سيزعج الدول العربية في المنطقة وسيضعف يد الولايات المتحدة في الصراع بين القوى العظمى، أكد أنه سيواصل عمليات التقريب بين دول المنطقة وإسرائيل التي بدأها ترامب في إطار اتفاقيات إبراهيم.

والنقطة الأخيرة، هناك موضوع آخر تم تناوله في وثيقة الاستراتيجية، فيما يتعلق بالشرق الأوسط وهو موضوع الإرهاب. وعلى الرغم من التأكيد على أن الإرهاب قضية تهم العالم بأسره اليوم، إلّا أن من الواضح أن الولايات المتحدة ترى أن الجماعات الإرهابية الرئيسية مثل القاعدة وداعش والمنظمات التابعة لهما لا تزال تشكل تهديدا لها. وإضافة إلى ذلك، تم تسليط الضوء على أن سوريا واليمن والصومال تعتبر الملاجئ الرئيسية لهذه المنظمات، لذلك تم التشديد على أن هذه الدول ما زالت مهمة في إطار تصوّر الولايات المتحدة للتهديد من حيث الإرهاب. ومن الواضح أن الولايات المتحدة ستواصل إجراءاتها لمكافحة الإرهاب في جميع أنحاء العالم، لاسيما في الشرق الأوسط. ولكن إدارة بايدن أعلنت في الوثيقة أنها أجرت تغييرا في استراتيجيتها حيال هذه القضية أيضا، حيث انتقلت من نهج "تحت قيادة الولايات المتحدة، بمساعدة الحلفاء" الذي كان متبعا في الماضي، إلى النهج الجديد "بقيادة الحلفاء، بمساعدة الولايات المتحدة". لذلك، فإن الولايات المتحدة لا زالت تعتبر الإرهاب لاسيما التنظيمات السلفية الجهادية في الشرق الأوسط، تمثل تهديدا كبيرا عليها، وفي هذا الإطار أعلنت الولايات المتحدة أنها ستدعم العمليات التي سيتم تنفيذها تحت قيادة الدول المعنية، بدلا من القيام بقيادة العمليات بشكل مباشر في سياق مكافحة هذه المنظمات.

وأخيرا، عند تقييم وثيقة استراتيجية الأمن القومي بشكل عام، يمكننا القول إن إطار السياسة الخارجية المرسوم في الوثيقة التي نشرتها إدارة بايدن يسير على نفس خط السياسة الخارجية الذي اتبعته الإدارات الأمريكية منذ فترة طويلة. وعلى الرغم من المخاطر الكبيرة مثل حرب أوكرانيا واحتمالية استخدام فلاديمير بوتين للأسلحة النووية، إلّا أن العنصر الرئيسي الذي أبرزته الوثيقة، هو المنافسة مع الصين والمخاوف من فقدان القيادة العالمية لصالح الصين. أما لو نظرنا إلى السياسات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، فيمكن إضافة التصاعد المتزايد لإيران في المنطقة إلى القلق المذكور أعلاه، وبالتالي يمكن رؤية أن استراتيجية تقوية هيكل التحالف بقيادة الولايات المتحدة مستمرة في المنطقة. ■

ثامر خاشقجي: أكاديمي وباحث من تركيا، حاصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية، نائب رئيس قسم العلاقات الدولية في جامعة اسكي شهير غازي عثمان.

مقابلة

الصحافية المتخصصة في مجال البيئة سوزان أبو سعيد ضو:

"العالم أصبح أمام حالة طوارىء بيئية خطيرة!"

عبد النور تومي

> منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا متخلفة عن أجزاء أخرى من العالم والتي تتخذ خطوات أكبر بكثير لزيادة بصمتها من مصادر الطاقة المتجددة والتخلص التدريجي من استخدام الوقود الأحفوري

أورسام: ما هو تقييمكم لمدى جدية الاجراءات العالمية لمواجهة التحديات والمخاطر المحيطة بالمناخ؟ وما هي أهم المبادرات والخطوات والمواقف العالمية في هذا الإطار؟

سوزان أبو سعيد ضو: الإجابة عن هذا السؤال ليست بسهلة ولا يمكن إختصارها فهناك مجالات واسعة تناولتها الأبحاث والمؤسسات الأكاديمية، فضلًا عن سياسات لحكومات في مختلف دول العالم لمواجهة تغير المناخ، إنما لا شك أن هناك إجراءات عالمية جدية من دول عدة لمواجهة التحديات الناتجة عن تغير المناخ، وهناك تعهدات للدول قدمتها في مؤتمرات المناخ المختلفة، ولكنها تظل قاصرة أمام المنافسة لصالح "الجشع" الإقتصادي في مجال الصناعة والزراعة الصناعية التي تترأسها الدول التي تشكل نسبة الإنبعاثات الأعلى لثاني أوكسيد الكربون في العالم، ومنها الصين والولايات المتحدة والهند، والتي تحاول كلما كان هناك استحقاق معين في مجال المناخ لجهة مثلا خفض الإنبعاثات التي تساهم في الإحترار المناخي، إلى كبح المفاوضات، مثلا في مؤتمر المناخ العالمي Cop26 في غلاسكو في 2021, وهو مؤشر جيد للإجابة على السؤال التالي, هل نجح هذا المؤتمر في مقاربة الحلول لمشاكل المناخ؟ والحقيقة لا يزال العالم بعيدًا عن المسار الصحيح

من هي سوزان أبو سعيد ضو؟

أجرى د. عبد النور تومي خبير دراسات شمال أفريقيا في مركز أورسام مقابلة مع الناشطة البيئية والصحافية اللبنانية المتخصصة بالعلوم والبيئة سوزان أبو سعيد ضو، سوزان أبو ضو لها اسهامات ومقالات كثيرة في مجالات حماية البيئة، وقضية التغيرات المناخية، وشؤون الطاقة المتجددة، أبو ضو حالياً هي مديرة تحرير موقع "زوايا ميديا".

لتفادي أزمة مناخية ولا يرقى إلى الحد من الاحترار العالمي إلى 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة، وهو هدف تم تحديده في المحادثات السابقة في مؤتمر باريس التاريخي للمناخ Cop 21 في عام 2015, فعلى الرغم من صفقات خفض الكربون وخفض انبعاثات غاز الميثان, وإنهاء إزالة الغابات, وتقليل استخدام الفحم, وتجديد التعهد بالتمويل للبلدان الفقيرة الأكثر عرضة للظروف الجوية القاسية وخصوصاً الدول الجزرية المهددة بالغرق بسبب تغير المناخ (حدد مبلغ 100 مليار سنويا من الدول الغنية, ولم يتم دفع أي مبلغ حتى الآن) فلا يزال العالم بعيدًا عن المسار الصحيح, وجميع هذه القضايا وغيرها تمت إثارتها في غلاسكو وفي مؤتمرات المناخ المختلفة, ولم يتم البت بأي منها, وهنا أورد بعض الأمثلة, فبسبب تدخل الهند في اللحظة الأخيرة وتمديد المؤتمر فترة إضافية, وبعد التوصل إلى اتفاقية حول تسريع التخلص التدريجي من الفحم, تم تخفيف البنود في البيان الختامي إلى "التخلص التدريجي" من الفحم وهو مصطلح مبهم وأكثر غموضًا. وللمفارقة, تعاني الهند من تبعات تغير المناخ لجهة التلوث بالدرجة الأكبر, فقد توفي 2.3 مليون هندي في العام 2019 وفقا لدراسة في مجلة "اللانسيت" بسبب التلوث الناتج عن المصانع العاملة على الفحم والانبعاثات الناتجة عن النقل والمتسببة بانخفاض مستوى نوعية الهواء دون المستويات التي حددتها منظمة الصحة العالمية, ووفقا لهذه الدراسة يموت 9 ملايين شخص حول العالم بسبب التلوث, وبينما تحل الهند بالدرجة الأولى تتبعها الصين بالدرجة الثانية بـ 2.1 مليون شخص, من جهة ثانية, فالبرازيل على سبيل المثال, تتبع سياسة تهدد البيئة بطريقة لا رجعة فيها, خصوصا في الغابات الإستوائية في حوض الأمازون، حيث ارتفعت وتيرة إزالة الغابات بنسبة 64 بالمئة في الثلث الأول من العام 2022 عن العام السابق (والتي ارتفعت 15 ضعفا عن الأعوام السابقة), كما ازدادت وتيرة تدمير أكبر غابة مطيرة في العالم في حوض الأمازون منذ أن تولى الرئيس جايير بولسونارو منصبه في عام 2019 وأدى إلى إضعاف حماية البيئة, بحجة أنها تعيق التنمية الاقتصادية التي يمكن أن تقلل من الفقر في منطقة الأمازون, وهذا التدمير يتم بطريقة ممنهجة, تساهم بالقضاء على إحدى أكثر مناطق العالم الغنية بالتنوع البيولوجي, فضلا عن استخدام هذه الأراضي لإنشاء مزارع إنتاج العلف ومزارع للحيوانات وهي مساهم كبير في التلوث وإنتاج الغازات ولا سيما الميثان التي تتسبب بالإنبعاثات, والقضاء على إحدى أكبر "بالوعة للكربون" المتمثلة بالأشجار الدهرية في هذه الغابات المطيرة, وبالإضافة إلى التعدين الذي يساهم بالمزيد من التلوث والقضاء على البيئة, وهنا وفي الخلاصة هناك معادلة بين البيئة والإقتصاد يجب احترامها, وإلا فإننا ننتقل إلى حلقة مدمرة للبيئة, في محصلتها النهائية قضاء على اقتصاد دائري يمكن أن يحفز للمزيد من الإنتاجية والإستدامة إن تمت دراستها بجدوى اقتصادية متكاملة وشاملة, وخصوصا لتلبية حاجات 8 مليار نسمة في العالم بصورة مستدامة، فضلا عن وفاء الدول بتعهداتها وتقديمها في المؤتمر القادم في شرم الشيخ.

في الجزء الإيجابي من الإجابة على هذا السؤال، حول المبادرات الهامة، فقد أصبحت اقتصادات بعض الدول المتقدمة في التحول إلى الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة الكهرومائية، النووية وغيرها)، أولوية وسط ظواهر المناخ المتطرفة وتأثيرها السلبي على الصحة والأمن والإقتصاد، وتشكل بعض الحلول الناجعة للتخلص من استخدام الطاقة الأحفورية (الفحم خصوصا ومشتقات البترول عموما) في مجال انتاج الكهرباء والصناعة وغيرها، كما وأن هناك تعهدات لبعض الدول وضعتها للوصول مثلا إلى "حيادية الكربون" Carbon Neutrality، وللتخفيف من الإنبعاثات بحلول العام 2030، كما أقر الإتحاد الأوروبي سياسة بيئية، وقد أحال اليونان مؤخرا إلى القضاء بسبب مخالفات بيئية، وهناك أمثلة من دول الشمال الأوروبي أي السويد وهي في المرتبة الأولى وكذلك الأمر في النرويج والدنمارك، والتي تعتبر من الدول الأوائل في "الترتيب الأخضر"Green Rankings، وسويسرا أيضا تربعت في المرتبة الثانية، وقد بدأت السويد بإقرار ضريبة على الكربون، ولكن هنا أود ذكر مثل من دولة نامية وهي كوستاريكا، لتمكن دولا مثل دولنا العربية من الإتجاه إلى الوصول إلى توليد الكهرباء ولو بالتدريج عبر اعتماد مصادر الطاقة المتجددة، فقد استخدمت كوستاريكا "كوكتيل" من الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء لمدة 300 يوم خلال العام (انتجت 98.53 بالمئة من حاجتها الكهربائية من الطاقة المتجددة), مستخدمة 89 بالمئة منها من الطاقة الكهرومائية، ومن المصادر الأخرى حرارة المياه الجوفية geothermal بالإضافة إلى الطاقة الحيوية (Biomass)، الأهم في هذا التحول والتجربة في كوستاريكا هو السياسات الداعمة لاتخاذ قرارات واضحة وملزمة حول البيئة والإستدامة، وحوكمة تنظيمية داعمة، وكذلك الشراكة القوية بين القطاعين العام والخاص.

وهناك مبادرة مجتمعية مدنية هامة تمثلت بتحرك الناشطة غريتا ثنبرغ التي

بدأت بالإضراب المدرسي الأول للمناخ أمام البرلمان السويدي، والذي تحول إلى حركة عالمية تمثلت باضراب المدارس للمناخ، وقد أصبحت ثنبرغ مصدر إلهام لملايين الأطفال والشباب حول العالم للانخراط في الدفاع عن البيئة وكوكب الأرض، ولا زالت ثنبرغ مستمرة في مسعاها هذا.

أورسام: هل تدابير مواجهة المخاطر المحيطة بالمناخ في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط منسجمة مع الجهود العالمية في هذه القضية؟ أم هي متخلفة عن الركب العالمي؟ وهل جميع دول المنطقة تغيب عنها تدابير جدية لمواجهة المخاطر المناخية؟ أم هنالك مناطق معينة (مثل دول الخليج العربي) تهتم بهذه القضية؟

سوزان أبو سعيد ضو: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا متخلفة عن أجزاء أخرى من العالم والتي تتخذ خطوات أكبر بكثير لزيادة بصمتها من مصادر الطاقة المتجددة والتخلص التدريجي من استخدام الوقود الأحفوري، وقد قالت "وكالة الطاقة الدولية" IEA في تقريرها الذي نُشر في كانون الأول/ديسمبر 2021, إن مراكز نمو مصادر الطاقة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي مصر والإمارات والسعودية والمغرب وإسرائيل, وأنها ستمثل أكثر من 75٪ من نمو مصادر الطاقة المتجددة في المنطقة على مدى السنوات الخمس المقبلة.

إلا أن هناك أمثلة هامة في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، إذ وفقا لـ "الوكالة الدولية للطاقة" سيتضاعف إنتاج الطاقة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال السنوات الخمس المقبلة مع تكثيف الدول للاستثمار في التكنولوجيا الخضراء وتقليل الاعتماد على الهيدروكربونات (الطاقة الأحفورية) وستتجاوز سعة الطاقة في المنطقة 32 جيغاواط بحلول عام 2026, من 15 جيغاواط حاليًا.

ووفقا لهذا التقرير فإن الطاقة المتجددة في منطقة MENA، ستعتمد على المورد الأكثر وفرة في المنطقة: أي الطاقة الشمسية، التي تمثل أكثر من ثلثي نمو مصادر الطاقة المتجددة حيث تصبح التكنولوجيا الأكثر فعالية خصوصا من حيث التكلفة، حيث أدت الزيادة في المزادات التنافسية، وانخفاض تكاليف النظم التقنية وتحسين ظروف التمويل إلى انخفاض أسعار العطاءات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأكثر من 80٪ خلال السنوات الست الماضية.

وتتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة المجموعة: فمن المقرر أن ترتفع قدرة الدولة بأكثر من 6 جيغاواط بحلول عام 2026 بفضل الطاقة الشمسية الكهروضوئية والطاقة الشمسية المركزة، فضلاً عن زيادة الطاقة الحيوية وتوليد الطاقة الكهرومائية.

وتأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية حيث من المتوقع أيضًا أن ترتفع قدرتها المتجددة بأكثر من 6 جيغاواط، مدعومة بارتفاع الطاقة الشمسية الكهروضوئية على نطاق المرافق.

كما ومن المقرر أن ترتفع قدرة الطاقة المتجددة في مصر بنسبة 68٪ أو 4 جيغاواط خلال السنوات الخمس المقبلة, وبذلك تصل القدرة الإجمالية للبلاد إلى حوالي 10.1 جيغاواط من 6.1 جيغاواط حاليًا.

من جهة ثانية فإن إسرائيل تحاول إنتاج المزيد من الكهرباء عبر مصادر الطاقة المتجددة، إذ تتوقع المنظمة أن تضاعف إسرائيل قدرتها المتجددة بأكثر من الضعف، بزيادة 5.2 جيغاواط خلال هذه الفترة, بينما ستضيف المغرب 3.8 جيغاواط أخرى من الطاقة الشمسية الكهروضوئية على نطاق المرافق، والرياح البرية، والطاقة الشمسية المركزة والطاقة الكهرومائية.

وكان تقرير شركة Apicorp في العام 2021, الأكثر تفاؤلاً بشأن مصادر الطاقة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إذ تتوقع 20 جيغاواط من الطاقة الشمسية وحدها بحلول عام 2025.

على أي حال، لا يزال يتعين على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا القيام بالكثير من اللحاق بالركب، فمن بين المناطق الثمانية التي درستها الوكالة الدولية للطاقة في تقريرها، جاءت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المرتبة الثانية بعد إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كما ستحقق الصين وأوروبا والولايات المتحدة والهند وأمريكا اللاتينية ورابطة دول جنوب شرق آسيا مكاسب أكبر خلال السنوات الخمس المقبلة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ولكن سيستمر الاستثمار في الطاقة التقليدية في التفوق على مصادر الطاقة المتجددة، من بين 805 مليار دولار تتوقع Apicorp أن يتم استثمارها في مشاريع الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في النصف الأول من العقد، سيخصص حوالي 100 مليار دولار فقط لمصادر الطاقة المتجددة.

ولكن يمكن للمنطقة أن تضيف ما يصل إلى 57 جيغاواط بحلول عام 2026 إذا لم يكن هناك بعض التحديات الرئيسية، إذ تفتقر المنطقة إلى البنى التحتية الكافية للشبكة لربط المحطات

المتجددة ونقل الطاقة إلى مراكز الطلب، فضلاً عن البنية التحتية من فئة المرافق لتخزين الطاقة المتجددة، كما تعاني منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من تفاقم الطاقة المفرطة وسط انخفاض الطلب على الطاقة بسبب الوباء، ولجهة الحوكمة، إذ لا تسمح الأطر التنظيمية الحالية حاليًا باتفاقيات القوة الشرائية للشركات والعقود الثنائية، والتي يمكن أن تفتح الأبواب لمزيد من الاستثمار في هذا القطاع، لذا فقطاع الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة يشهد نموا ملحوظا وتراكميا في المنطقة.

إنما في لبنان على سبيل المثال، فإن البيروقراطية الإدارية والفساد، أدت إلى تأخير العديد من المشاريع ومنها المعتمدة على طاقة الرياح، ولفترة تزيد عن أكثر من 10 سنوات، وبالمقابل أدى الوضع الإقتصادي إلى تفاقم أزمة الكهرباء، ودفعت المواطنين إلى الحلول الفردية، عبر تركيب نظم للطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء، والتي تشهد فوضى كبيرة خصوصا لجهة نوعية وكفاءة المعدات المستخدمة، ولا زالت في بداياتها وسط طلب كبير بسبب انقطاع الطاقة الكهربائية من الدولة، فضلا عن عدم وجود تطور وابتكار مثل استحداث بنية تحتية لإمكانية ربط أنظمة الطاقة المتجددة بالشبكة الكهربائية لتحويل الفائض إلى المستفيدين، كما قلت سابقا، فإن دراسات الجدوى الإقتصادية والحوكمة المستدامة لهذا القطاع مطلوبة من المسؤولين والأكاديميين والباحثين في هذا المجال.

أورسام: ما هو الدور المطلوب من المجتمع الأكاديمي في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط لتنوير الرأي العام وصناع القرار حول خطورة هذه القضية وأهميتها؟

سوزان أبو سعيد ضو: دور المجتمع الأكاديمي هام للغاية في مجال الإبتكار والتطوير والحوكمة الرشيدة للقطاعات البيئية المنتجة والمستدامة، وكذلك في التوعية أو الإنتاجية والجدوى الإقتصادية لهذه القطاعات وكما ذكرت سابقا في مجال الطاقة المتجددة، ولكن هناك قطاعات بيئية مهملة للغاية، مثل الحفاظ على التنوع البيولوجي، وقطاع الغابات وحمايتها من مخاطر الحرائق وغيرها، والتلوث المائي، وملف الصرف الصحي، الصيد الجائر البري والبحري، ونجاعة المشاريع المائية واستدامتها.

وبالعودة إلى لبنان، فإن البيروقراطية والروتين الإداري والفساد المستشري، ساهم بخسائر وصلت إلى 40 مليار في قطاع الكهرباء، بالإضافة إلى المليارات في مشاريع السدود الفاشلة، التي لم تنتج الكهرباء ولم توفر المياه الصالحة للشرب أو للري بالمستوى المطلوب، هناك حاجة إلى باحثين أكاديميين موضوعيين لإبداء الرأي وتدعيمه بالأبحاث والبيانات للوصول إلى حلول ناجعة للكثير من القضايا.

أورسام: ما هي تداعيات هذه القضية على اقتصادات المنطقة، حالياً ومستقبلياً؟

سوزان أبو سعيد ضو: أهي قضايا خاصة بكل بلد منها، فبينما في الإمارات العربية والسعودية، تشكل هذه القضايا رافعة للإقتصاد بشكل عام والإقتصاد الأخضر بشكل خاص، بسبب التدابير والقوانين والقرارات الواضحة والحوكمة الرشيدة، في بلاد أخرى، تشكل عبئا إضافيا على الناتج المحلي، وزيادة في الديون، لا سيما بسبب الفساد والإهمال والتقصير كما ذكرت.

أورسام: ما هي علاقة الفشل السياسي والاداري والفساد لبعض حكومات المنطقة بعدم الاهتمام بالمخاطر المناخية؟

سوزان أبو سعيد ضو: هناك درجات من الأهمية للقضايا المختلفة، وللأسف فالقضايا البيئية تقع في أسفل هذه القائمة في بعض هذه الدول، فبينما المبادرات البيئية في دول الخليج العربي تستأثر باهتمام الحكومات المعنية، نجدها في بلدان أخرى، مهملة للغاية، في سوريا ولبنان مثلا، فإن مجازر الطيور والحيوانات البرية وجمع النباتات البرية، تسببت باقتراب بعض الأنواع من الإنقراض، بل أن طائر سوريا الوطني "أبو منجل الأصلع الشمالي" قد انقرض تماما من موطنه الأصلي، ولم يعد هناك إلا بعض الأعداد منه في منطقة في المغرب، كما وتتسبب الإبادات للطيور وعبر وسائل الصيد الجائر في منطقة الشرق الأوسط (التي تعتبر ثاني أهم ممر لهجرة الطيور عالميا) وكما كشفته منظمة بيردلايف Birdlife في تقرير، فضلا عن تقرير The Killing إذ قدر العدد بين 11 و36 مليون طائر يباد سنويا بطرق صيد جائرة وغير قانونية، وهو ما يتسبب بتفاقم مشاكل التلوث نتيجة استخدام المبيدات بسبب كثرة الآفات الزراعية، الخلاصة القصيرة لكل هذه الأمثلة، إن ممارساتنا الخاطئة وغير المستدامة تجاه البيئة، فضلا عن الفساد المستشري في الإدارات تتسبب بحلقة مفرغة سلبية تماما، تساهم بإبادة الأنواع وتفاقم مشاكل التلوث، وبالتالي تدمير النظم البيئية.

أورسام: موجات الحر التي ضربت العالم في الصيف الماضي دولًا أوروبية على غرار فرنسا وشبه الجزيرة الإيبرية (إسبانيا والبرتغال) بل حتى دول مغاربية

كالمغرب بشكل سريع لم يسبق له مثيل، مما تسبب في إندلاع حرائق الغابات وزيادة التلوث، ما هي قراءتكم لهذه الظاهرة الطبيعية؟

سوزان أبو سعيد ضو: لا شك أن موجات الحر التي ضربت أوروبا مؤخراً (خمسة بلدان تحديداً: البرتغال، إسبانيا، إيطاليا، فرنسا وبريطانيا)، أصبحت أكثر تواترًا وشدة وتدوم لفترة أطول بسبب تغير المناخ بفعل الإنسان ولا تظهر أي بوادر للتراجع، وتتسبب بالحرائق والوفيات في دول أوروبية عدة، لا سيما في البرتغال وإسبانيا وفرنسا، فقد ارتفعت درجة حرارة العالم بالفعل بنحو 1.1 درجة مئوية منذ بدء العصر الصناعي, وستستمر درجات الحرارة في الارتفاع ما لم تقم الحكومات في جميع أنحاء العالم بإجراء تخفيضات حادة في انبعاثات الكربون, لذا اتجه ويتجه الإتحاد الأوروبي إلى الضغط المتشدد لجهة تخفيض الإنبعاثات وتخفيف الإحترار المناخي. كما وأن أكثر من 20 حريقا شبت في البرتغال وإسبانيا, ووصلت درجات الحرارة إلى أعلى مستوياتها, (45 درجة مئوية في بعض المناطق)، بالمقابل في أستراليا، تستمر موجة البرد إذ وصلت درجات الحرارة إلى ما دون الصفر مئوي، هي جميعا، ظواهر متطرفة ناتجة عن تغير المناخ، وهناك الجفاف والفيضانات التي ضربت أوروبا العام السابق وغيرها التي تتسبب في آثار سلبية على الأمن الغذائي والسلام والعنف الإجتماعي وانعدام الأمن والحروب وغيرها (دراسات عدة حول هذه المحاور وتغير المناخ)، وتتمظهر هذه الآثار في الدول المذكورة في السؤال بصور مختلفة.

في إيطاليا أعلنت حكومة إيطاليا حالة الطوارئ في معظم أنحاء الشمال، فقد سجلت ظاهرة مقلقة، تمثلت بمستويات مياه منخفضة قياسية بعد شهور من عدم هطول أمطار غزيرة في نهر بو، الأطول في إيطاليا، والذي يمتد من جبال الألب إلى البحر الأدرياتيكي وتستخدم مياه هذا المصدر الحيوي للشرب والري والطاقة الكهرومائية، وقد أصدرت أكثر من 170 بلدية في منطقة بيدمونت بشمال إيطاليا , أو تخطط لإصدار مراسيم بشأن استهلاك المياه, مما يعني فرض حظر على جميع الاستخدامات بخلاف الغذاء والاستخدام المنزلي والرعاية الصحية. يمكن تغريم أي شخص يُقبض عليه وهو يستخدم المياه لري الحدائق العامة أو الخاصة, أو غسل الأفنية أو السيارات, بما يصل إلى 500 يورو.

أما في بلادنا العربية، فقد تسببت موجة الحر في 7 عواصف رملية خلال شهرين في الصيف الماضي في العراق، وتسببت بدخول مئات من الأشخاص إلى المستشفيات بسبب عوارض تنفسية، لكن هناك ملاحظة هامة في مجال الربط بين موجة الحر واندلاع الحرائق، فموجة الحر هي بسبب التغير المناخي، وتساهم بزيادة "تفاقم" حرائق الغابات، ولكن أسباب حرائق الغابات بمعظمها في منطقتنا تحديدا سوريا ولبنان بشرية وغير طبيعية، وليس كما يحصل في الولايات المتحدة الأميركية وتحديدا كاليفورنيا، حيث السبب هناك هو عواصف البرق التي تتسبب بالحرائق، ويساهم الجفاف في إحداث هذه الخسائر الكارثية، في بلادنا العربية، فقد ساهم الجفاف في زيادة المساحات التي تتعرض للحرائق في سوريا ولبنان والمغرب، لكن أحد الأسباب الرئيسية هو الحالة الإقتصادية التي دفعت الناس إلى إحراق المساحات الخضراء للحصول على الحطب لغرض التدفئة، فضلا عن التوسع العمراني، الذي يفرض عدم وجود أشجار، إذ يبادر البعض إلى الحل السريع بإحراق الأشجار والتخلص منها، في لبنان مثلا، وعلى الرغم من الحرائق الكثيرة التي طاولت مساحات كبيرة، لم يتم القبض على أي جانٍ أو مرتكب، وتستمر الحرائق بصورة كارثية، كما وأن الإهمال والتقصير بحق الدفاع المدني، بعدم تثبيت متطوعي الدفاع المدني وإهمال صيانة وتجهيز آلياته ومع ارتفاع مؤشرات الحرائق، فإن الإهمال والإحراق المتعمد يتسبب بنتائج كارثية تهدد المناطق السكنية والغابات والأنواع.

وختاما، فإن تأثير التغير المناخي أصبح واقعا يتسبب به البشر وبشكل "لا لبس فيه" وأننا حاليا أمام لحظة حاسمة و"طوارئ مناخية" ولا رجعة فيها في العديد من القطاعات البيئية، ووفقا لـ "تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام 2021" والذي أشار إلى أن تغير المناخ عالمي، واسع النطاق وسريع ومكثف وأن آثاره واسعة النطاق ولم يسبق لها مثيل من حيث الحجم، من تغير أنماط الطقس التي تهدد الإنتاج الغذائي، إلى ارتفاع منسوب مياه البحار التي تزيد من خطر الفيضانات الكارثية (منها ذوبان الصفائح الجليدية) وغرق الدول الجزرية، ويؤكد التقرير على الضرورة الملحة لإجراء تخفيضات قوية ومستدامة في انبعاثات غازات الدفيئة، وغيرها من المظاهر، ويلفت التقرير أن التكيف مع هذه التأثيرات سيكون أكثر صعوبة ومكلفا في المستقبل إذا لم يتم القيام بإتخاذ إجراءات جذرية الآن. ■

عبد النور تومي: باحث وأكاديمي من الجزائر، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية، خبير في قسم دراسات شمال افريقيا في مركز أورسام.

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi • Center for Middle Eastern Studies • مركز دراسات الشرق الأوسط

ORSAM

www.orsam.org.tr

+90 850 888 15 20 info@orsam.org.tr orsamorgtr

ORTADOĞU YAYINLARI

منشورات الشرق الأوسط

www.ortadoguyayinlari.com

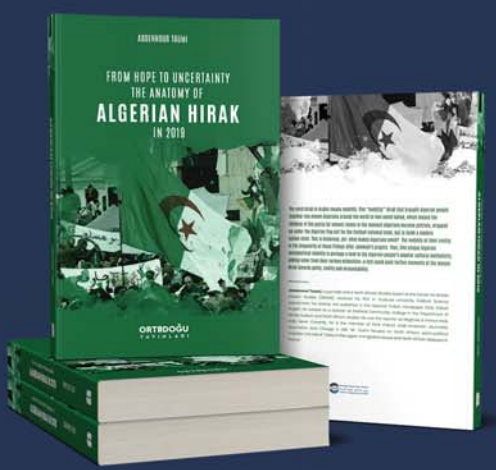

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi • Center for Middle Eastern Studies
ORSAM
مركز دراسات الشرق الأوسط